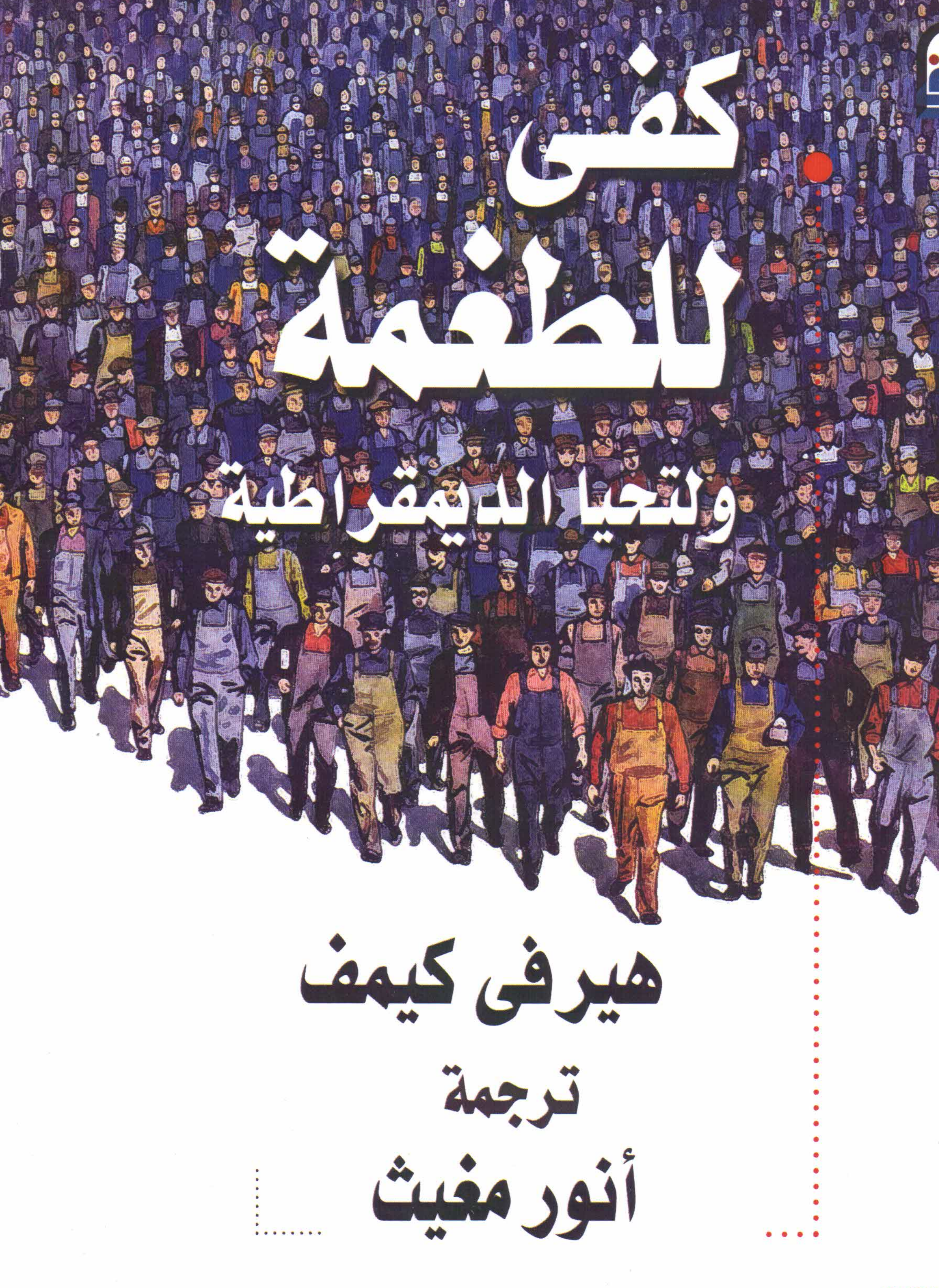


كفى للطغمة

ولتحيا الديمقراطية

هيرفي كيمف

ترجمة

أنور مغيث

265



هل نحن في ظل ديكتاتورية؟ لا. هل نحن في ديمقراطية؟ لا. اكتسبت قوى المال تأثيرا تجاوز الحد، ووسائل الإعلام الكبرى تتحكم فيها المصالح الرسمالية، وجماعات الضغط تقرر القوانين في الكواليس، وتنتهك الحريات يوما بعد يوم. الديمقراطية تواجه هجوما من قبل طائفة. في الواقع، لقد دخلنا في نظام أوليجارشي، هذا الشكل السياسي الذي أدركه الإغريق القدماء، والذي نسيه علماء السياسة: سيطرة طبقة صغيرة من الأقوياء يتناقشون بين أقران، وبعد ذلك يفرضون قراراتهم على جميع المواطنين.

إذا ما أردنا الإجابة على تحديات القرن الحادي والعشرين، ينبغي العودة إلى الديمقراطية: هذا يفترض التعرف على الأوليجارشية في الواقع: نظام يهدف إلى الحفاظ على امتيازات الأغنياء مستهينا بالمشكلات الاجتماعية والبيئية الملحة.

ولأن أزمة البيئة والعولمة تقلب أوراق ثقافتنا السياسية، على الغرب أن يتعلم أن يقتسم العالم مع بقية سكان الكوكب. ولن يتمكن من ذلك إلا بالخروج من النظام الأوليجارشي، ليعيد اختراع ديمقراطية حية. إذا فشلنا في التوجه إلى المدينة العالمية -يقودنا همّ التوازن البيئي- سيجرنا الأوليجارشيون إلى العنف والتسلط.

في نهاية هذا الكتاب المزود بوثائق دقيقة ولكنها دائما حية، لن يرى القارئ السياسة بنفس الصورة.

كيف يدمر الأثرياء الكوكب، والخروج من الرأسمالية من أجل إنقاذ الكوكب، الكتابان السابقان لهيرفي كيمف لقيا نجاحا باهراً. وتُرجما إلى لغات عديدة. والاهتمام الذي مازالا يثيرانه يجعل منهما مراجع في الإيكولوجيا السياسية

تصميم الغلاف: هند سمير

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2654
- كفى للطغمة.. ولتحيا الديمقراطية
- هيرفى كيمف
- أنور مغيث
- الطبعة الأولى 2014

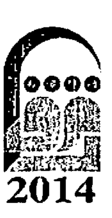
هذه ترجمة كتاب:
L'Oligarchie Ça Suffit, Vive La Démocratie
Par: Hervé Kempf

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

كفى للطغمة.. ولتحيا الديمقراطية

تــــأليـــــف: هيرفي كيمف

ترجمة وتقديم: أنــور مغـيث



2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

كيمف؛ هيرفى.
كفى للطغمة.. ولتحيا الديمقراطية / تأليف: هيرفى كيمف؛
ترجمة وتقديم: أنور مغيث
ط١ – القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٤
١٦٠ ص، ٢٤ سم
١- الديمقراطية
(أ) مغيث، أنور (مترجم ومقدم)
(ب) العنوان ٣٢١,٨

رقم الإيداع ٢٠١٤/١٦٩٧٦
الترقيم الدولى I.S.B.N.978-977-718-813-5
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتـــويات

تقــديم

أزمة البيئة خطر داهم يهدد الحياة على الكوكب، هذا القلق عبر عن نفسه منذ أكثر من نصف قرن، وتوالت بعدها السنون لا لتنفيه ولكن لتؤكده. هل هذه الأزمة من علامات الساعة؟ لا؛ لأنها من صنع الإنسان، وبوسع الإنسان أن ينقذ الموقف ويستعيد التوازن البيئى. ولكن كيف ونظمنا السياسية تبدو عاجزة عن الاستجابة الملائمة لهذا التحدى الخطير؟

هذا هو الكتاب الثالث من سلسلة خصصها المؤلف هيرفى كيمف - المسئول عن صفحة البيئة بجريدة لوموند الفرنسية - عن موضوع الأزمة البيئية. فى الكتاب الأول "كيف يدمر الأثرياء الكوكب" يبين لنا بالأرقام فداحة الأزمة التى نعيشها، ومدى خطورتها على جميع سكان الكوكب. وفى كتابه الثانى "الخروج من الرأسمالية من أجل إنقاذ الكوكب" يبين لنا كيف أن السياسة الاقتصادية المستلهمة من الليبرالية الجديدة، والتى تفرضها الهيئات المالية العالمية على سائر البلاد هى سبب الكارثة، ولا مجال لعبورنا الأزمة إذا ما ظللنا أسرى لهذا النظام الاقتصادى. وفى هذا الكتاب الثالث الذى بين أيدينا يحاول أن يبحث عن سبيل للخروج من الأزمة، معولا بشكل كبير على الديمقراطية "الحقيقية".

الديمقراطية - وهى النظام السياسى الذى فرضته الحداثة، وجعلته مطمحا للشعوب على اختلاف ثقافاتها - تعيش اليوم ظرفا تاريخيا مسكونا بالتناقض؛ فالناس تتمسك بها، بل تقوم بالثورات سعيا لتحقيقها، وفى نفس الوقت تزداد الشكوك حول فعاليتها وملاءمتها لإيجاد حلول للمشكلات المهمة والعميقة للبشرية، كما أن الديمقراطية بوصفها نظامًا سياسيًا وظيفته الإدارة العامة لشئون المجتمع؛ تتعرض اليوم لهجوم من طرفين متعارضين، الطرف الأول: رجال الأعمال وأساطين المال

الذين يريدون تعميم آلية السوق الحرة على جميع مظاهر الحياة الاجتماعية، وإطلاق السعى للربح وتراكم الثروات بلا كابح. والطرف الثانى: أنصار البيئة الذين يرون أن الوعى بالخطر البيئى يستدعى ضرورة فرض قوانين ملزمة للناس، حتى وإن كانت ضد رغبتهم. الطرف الأول يرى أن الديمقراطية مازالت تعطى الناس فرصة للاعتراض على القوانين والإجراءات التى تسهل حركة المال وتعظم الأرباح، أما الطرف الثانى فيشدد على عجزها عن التعبير عن المصالح الحقيقية للناس.

الديمقراطية ليست نظام حكم خاليًا من العيوب والتوترات، بل إن ملاحظات أفلاطون النقدية على الديمقراطية، والتى صاغها منذ خمسة وعشرين قرنًا تبدو وكأنها توصيف دقيق لمحنتنا الراهنة؛ فهو يعيب على الديمقراطية - أى اعتبار الشعب مصدر السلطات - أنها تفتح الباب للعب على مشاعر الناس واستغلال عواطفهم واندفاعاتهم لتحقيق رغبة الحكام لا المحكومين، وهو ما نسميه بالتلاعب، والذى ساهمت وسائل الإعلام المعاصرة فى زيادة تأثيره السلبى. ونظرًا لأن اختيار الشعب يحدد من هو الحاكم، فإن المرشحين لتولى المهام القيادية يسرفون فى إطلاق الوعود واتخاذ القرارات التى تريح الناس وتسرهم، حتى وإن كانت غير مفيدة لهم، وشبه أفلاطون مثل هذا الحاكم بطباخ الأطفال الذى يطبخ لهم دائما أصنافا من الحلوى يفرحون بها ولكنها ضارة بصحتهم وسلامة أجسادهم، وهذا ما نطلق عليه الديماجوجيا أو الشعبوية.

فى هذا الكتاب ما يثبت صحة انتقادات أفلاطون عند تطبيقها على ديمقراطيتنا المعاصرة؛ فالمؤلف يقدم لك ما شئت من أدلة ووثائق على التلاعب لإفساد الديمقراطية من خلال أساليب مذهلة، لم تكن لتخطر على بال فى التحكم فى مشاعر الناس ورغباتهم، لينحازوا بإرادتهم إلى ما يحقق مصالح مستغليهم، كما نرى صورا من الديماجوجيا تنحط بعقلية الجمهور لمستوى البلاهة حتى يسهل إسعاده بأتفه الأشياء.

على الرغم من هذه اللوحة القاتمة للديمقراطية فإن هذا الكتاب كما هو واضح من العنوان ينحاز للديمقراطية ويدافع عنها، بل يجعلها أمل البشر فى إيجاد مخرج من ورطة البيئة. ففى الواقع نحن لا نعيش فى ديمقراطية؛ لقد تم تفريغ الديمقراطية من مضمونها واختزالها فى مجرد الانتخابات، كما زادت نسبة الإنفاق على الانتخابات حتى صار لا ينجح فيها إلا من كان غنيا أو يسانده الأغنياء.

لقد جال المؤلف بمواطن كثيرة متفرقة مثل دول أوروبا والولايات المتحدة والهند وروسيا وكندا والصين، ليرصد أمورا تشبه تماما ما يجرى عندنا فى مصر، وما ثرنا ضده: تقنين الفساد واستغلال البرلمان لتحقيق مصالح الشركات الاحتكارية، وتحالف السلطة والثروة، والروابط العائلية بين أفراد الطغمة، والتفاوت الرهيب بين الأجور العالية والأجور الدنيا، وتسريح العمال توفيرا للنفقات مع زيادة فلكية فى مكافآت المديرين... إلخ. ولكن إذا كان لكل هذه المظاهر فى الانحراف بالديمقراطية آثار سلبية على حياة المواطن العادى فى أوروبا أو أمريكا، فإن آثارها فى بلادنا كارثية: مجاعات وتطرف وانهيار فى التعليم وفى الصحة، مما يجعل ضرورة التصدى لها أكثر إلحاحا. كما أننى حين أذكر ما أشار إليه المؤلف من تكرار هذه الظواهر فى أقاليم مختلفة من العالم، لم يكن قصدى من وراء ذلك التهوين من شأن ثورة المصريين، تلميحا بالقول الشائع "هذه ظاهرة عالمية"، والتى كان يستخدمها أصحاب المصالح عندنا لإطفاء جذوة السخط العام، بل العكس، أقول ذلك تقديرا لثورة الشعب المصرى الذى أثبت أن الشعوب لم ينضب معينها ولم تتهاوَ مقاومتها.

إن النضال من أجل الحفاظ على التوازن البيئى لم يعد ظاهرة تخص الحركات الاجتماعية فى دول العالم المتقدم، ولكنه أصبح على جدول أعمال بلاد العالم بأسرها. ونرى فى هذا الكتاب كيف أن هذا النضال أصبح أكثر احتداما فى الهند عنه فى أوروبا. وأثناء كتابتى لهذه المقدمة شب فى مصر جدل صاخب حول إمكانية استخدام الفحم لتوفير الطاقة، وبتحليل هذا النقاش تظهر ملامح الصورة التى تميز النضال من أجل الحفاظ على البيئة: حملة علاقات يقوم بها خبراء تفتح لهم القنوات التليفزيونية المملوكة للدولة وغيرها المملوكة لرجال الأعمال لإقناع الشعب المصرى بالخير العميم الذى ينتظره نتيجة لاستخدام الفحم، والتهوين من شأن التحفظات الخاصة بتأثيره السلبى على الصحة العامة ورفع معدل التلوث. وفى المقابل نجد على مواقع التواصل الاجتماعى الإلكترونية شبابا يكشفون كواليس الموضوع لنعرف أن وراء هذه الدعوة جماعة ضغط تعمل لصالح المليارديرات أصحاب مصانع الإسمنت، والذين سيوفر لهم الفحم نفقات فى الطاقة تزيد من هامش الربح، كم أنهم لا يدخلون فى حسابهم النفقات التى سيتحملها المجتمع لتغطية علاج الزيادة فى نسبة عدد مرضى الصدر،

كما بينوا أيضا كمية المليارات الهائلة من الجنيهات التى ستنفق فى استيراد الفحم وإعداد المصانع لاستخدامه، وأنها لو أنفقت من أجل تطوير بدائل الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح لكان ذلك أفضل لنا وللأجيال المقبلة. ورغم ذلك يصر أصحاب الفحم على مشروعهم لسبب بسيط؛ هو أن الطاقة البديلة سوف تظل أغلى ثمنا من الفحم، المال عندهم هو المنظور الوحيد لرؤية الأشياء.

لم يعد من الممكن تمرير القرارات التى تتخذ لحماية مصالح الأقوياء بسهولة، وذلك بفضل الديمقراطية التى تعمقت وامتدت بفضل وسائل الاتصال الحديثة، كما تبين أن الحق فى المعرفة والبعد عن التضليل شرط لاتخاذ المواطنين لمواقف سديدة.

المهم فى النهاية أن هذا الجدال دليل على حيوية المجتمع وعلى تقدم وعيه البيئى، الموقف الآن لا يدعونا لأن ندير ظهرنا للديمقراطية، بل على العكس يدعونا للتمسك بها بوصفها وسيلتنا الأساسية لتحقيق الأمل.

أنور مغيث

تمهيد

تنتشر فى الكوكب أماكن مغناطيسية يلتقى فيها البشر بالآلهة، وحين تأملها البشر على شاشة أحلامهم عرفوا أن التحدى الذى ينتظرهم هو أن ينتزعوا أنفسهم من الوحل لكى يعيدوا للأرض الانسجام المأمول، وفهموا أيضا أن مغامرتهم قد تنتهى دائما بالفشل، وأنهم سوف يسقطون كى يقوموا من جديد.

الأكروبول فى أثينا هو أحد هذه الأماكن، إنها هضبة صخرية تشرف على السهل. المعابد المقامة عليها تواجه فى ثقة عوادى الزمن. العين تستيقظ، تنسى العالم، وتغرق على مدار الأعمدة فى سماء الآلهة والبحر الأزرق.

هنا انبثقت المعجزة اليونانية، فى تربة الحضارات القوية والملغزة، تخيل شعب أن العقل الإنسانى يمكن أن يفكر بنفسه، مستخرجا من الحجر لأول مرة أجسادا جميلة مفعمة بالحيوية، منكرا على الكهنة والملوك والأقوياء السلطة التى يزعمونها لأنفسهم بالطبيعة. لقد اخترع الديمقراطية وبيّن على مدى قرنين من الزمان أن جماعة إنسانية يمكن أن تحكم نفسها بعدالة، وأن المساواة مصدر للجمال والقوة والتوازن.

"يا بركليس ويا هيرودوت ويا أرسطو ما أكثر حيوية درسكم الغالى اليوم، وتحت أقدام الأكروبول أعاد أفراد الطغمة استيلاءهم على السلطة، منتفخين غطرسة وشبعًا. إنهم يسحقون الشعب ويدمرون الطبيعة وينتهكون كل قاعدة. والأشد شرًا من بين أكثرهم انحرافا من السفسطائيين، من يؤكدون أنهم ديمقراطيون. متسلطون على أوروبا التى ولدت من عبقريتكم، محولون هذه السيدة الأم إلى سيد جشع.

يا صولون ويا كليستين، اليوم أكثر من ذى قبل يلزم أن نتعتع النير، اليوم أكثر من ذى قبل علينا أن نجد المصدر الحى للحرية والاعتدال".

مدخــــل

تسيطر الأزمة البيئية على دخولنا إلى الألفية الثالثة، لا يوجد تحد آخر. هل ستنجح البشرية فى التحكم فيها؟ أو سوف تترك نفسها تنزلق على منحدر الكارثة؟ يشك بعض أنصار البيئة فى حكمة الشعب أو بالأحرى فى الديمقراطية، ويوصون بسلطة مستبدة. ولكنهم بذلك يرتكبون خطأ فادحًا: إنهم يعتقدون أننا نعيش فى ظل ديمقراطية! فى الواقع، تنزلق الرأسمالية المنهارة إلى شكل منسٍ للحكم. فهو ليس الديمقراطية - حكم الشعب بالشعب وللشعب - وليس الديكتاتورية - حكم الفرد لغايات تخصه هو - ولكنه حكم الطغمة oligarchie، حكم بعض الأفراد الذين يتداولون فيما بينهم حلولا يفرضونها على الجميع.

ومن مصلحة الأقوياء أن يجعلوا الشعب يعتقد أنه فى ديمقراطية، ولكن لا يمكن أن نفهم الخطة الحاضرة إذا لم نستكشف بعناية الواقع الخفى، نحن فى ظل طغمة أو فى سبيلنا إلى حكم الطغمة.

يقوم هذا الكتاب بهذا الاستكشاف، يدفعه الاهتمام بالمشكلة الأساسية: كيف يمكن الوقاية من تفاقم المشكلة البيئية، من أجل أن تزدهر، ممزوجة فى نفس الثقافة، إنسانية كريمة عادلة وحافظة للبيئة؟

أن نحدد المرض هو أن نمنح أنفسنا الوسيلة للشفاء منه، فالتاريخ ابن الحرية. يمكن أن نقلب الطغمة ويعود انتعاش الديمقراطية، ويتملك الشعب مصيره بيده، ويعاد تشكيل التوازن البيئى.

الفصل الأول

إغواء التسلُّط

مثلت قمة كوبنهاجن حول المناخ فى ديسمبر ٢٠٠٩ تاريخا لا ينسى؛ فلأول مرة عبر الصدام بين المصالح القومية وضرورة التعاون الكوكبى عن نفسه بصورة تليق بالخطر المحدق. حول هذا المسرح المنصوب والمستثار إلى درجة لم نعهدها من قبل بواسطة ألوان الطيف السياسى كافة - متظاهرين، ونشطاء، وجماعات ضغط، وصحفيين، وقنوات تليفزيونية، ودبلوماسية، ووزراء، ورؤساء دول - تتحدد ملامح المشهد الأول الذى سيسيطر على الحياة السياسية فى القرن الحادى والعشرين، التكيف السلمى أو العنيف مع التغير المناخى ومع الأزمة البيئية.

خمسة عشر يوما ملحمية، انتهت بما يشبه الهزل؛ نحو عشرين رئيس دولة يتمخضون فى ركن من المائدة عن اتفاقية متأرجحة، مرفوضة من نصف جمعية المندوبين الذين يمثلون الأمم.

وفى الصباح كان القادة قد تسربوا بصورة تدعو للشفقة، فى حين أن الدبلوماسيين المنهكين أرجأوا تحليل اتفاقية، لا تحمل من الاتفاقية إلا الاسم. الصين والولايات المتحدة وأوروبا وإفريقيا والهند والبرازيل قدموا فاصلاً من الرقص الهيستيرى بلا كابح، حيث كل فرد، من أكبر رأس وحتى أقل كنّاس ليس سوى ممثل فى فريق هائل من الكومبارس غير المنتظمين.

مع ذلك لا شىء يدعو للسخرية فى هذه الخطة الخطرة؛ لم يفهم الناس بعضهم بعضا، كان العقل يقتضى التفاهم، ولكن هل يقود العقل شئون العالم؟

الآن أتذكر إحدى العبارات، قال نيكولا هولو، وهو من أنصار البيئة المعروفين فى فرنسا، والمكتئب بسبب النتيجة غير المتوقعة التى وصل إليها هذا المؤتمر، فى حديث له، إن ما حدث "إفلاس للديمقراطية، ينبغى تكييف مؤسساتنا حتى تسود أخيرا المصلحة الجماعية". إفلاس الديمقراطية، رأى السيد هولو يعنى أن مؤسسات الأمم المتحدة قد فشلت فى إنتاج اتفاقية.

القاعدة فى منظمة الأمم المتحدة هى أن تتخذ القرارات بالإجماع. ليس بالضبط بإجماع كل الآراء ولكن إذا كانت هناك معارضة ما، حتى وإن كانت أقلية، عبرت عن نفسها، فإن الجمعية العامة تعيد مناقشة القرار حتى تصل إلى اتفاق. وهذا تعبير بالتأكيد غير كامل، ولكنه واقعى، عن الديمقراطية الكوكبية القائمة على مبدأ أن أى أمة مهما كانت قوتها تمتلك حقا مساويا للمشاركة فى القرار المشترك، وفى كوبنهاجن قدرت بعض دول أمريكا الجنوبية أن الاتفاقية تم طبخها فى السر وبدون تشاور، فرفضت التصديق عليها، وجرت معها الجمعية العامة إلى هذا الموقف.

وفى العادة ينبغى أن نحذر من الأحكام المتعجلة، فمثلا جاء فشل مؤتمر كوبنهاجن من المنهج الذى تبنته حكومة الدنمارك التى كانت ترأس المؤتمر، لأنها الدولة المضيفة، وكانت السيدة كونى هيدجارد الوزيرة الدنماركية للبيئة قد رأت أنه لا غنى عن التحاق الولايات المتحدة بالنص الذى سينتج عن الاجتماع، فبادرت بصياغة نص محبذ للموقف الأمريكى، مهمشة بذلك وثيقة الأمم المتحدة التى نتجت عن المسار الصعب للمفاوضات التى سبقت اللقاء. كانت هذه الوثيقة، مع ذلك، تمثل قاعدة فعلية للمناقشة. وقد أدت مناورة مدام هيدجارد إلى تصلب موقف أغلب بلاد الجنوب وغرق كل المؤتمر فى هذا الصراع بين نصين وتناولين. لا شىء يجزم بأن وثيقة الأمم المتحدة كانت ستؤدى إلى اتفاق، ولكن الأكيد هو أن المحاولة الدنماركية للالتفاف على العملية الديمقراطية فى الأمم المتحدة قد فشلت. فى كوبنهاجن لم يكن هناك فشل للديمقراطية ولكن إفلاس؛ للزعم بأنه يمكن أن نفعل شيئًا أفضل من الديمقراطية.

لا يتعلق الأمر هنا بمناقشة تقلبات القمة ولكن أن نرى إلى أى مدى فى لحظة ذات أهمية قصوى، عبر لا وعى ما عن نفسه. السيد هولو رجل شريف وتوجهه نواياه الحسنة،

ورأيه فى حق الديمقراطية يكتسب أهمية. ورغم ذلك فهو ليس بمفرده؛ بل يمثل صدى للكثير من الأصوات الأيكولوجية. ويرى الفيلسوف دومينيك بور Dominique Bourg أن الديمقراطية "تعنى اليوم شكل تمثيل للحكومة تمت بلورته خلال القرنين الماضيين، وبنى بصورة تجعله متثاقلاً بشدة فى مواجهة المشكلات البيئية الكبرى". ويذهب جيمس لفلوك James Lovelock العالم البريطانى الذى صاغ نظرية جايا، إلى أبعد من ذلك؛ إنه يرى أنه فى مواجهة الأزمة البيئية "من الضرورى أن يتولى بعض الأشخاص الحائزين على السلطة والموثوق بهم قيادة الأمور، علينا فعلا أن نعتمد عليهم، بالتأكيد هذا لن يحدث فى الديمقراطية الحديثة [...] ربما يكون من الضرورى أن نضع الديمقراطية جانبا لفترة ما". وينتهى باحث، هو دافيد شيرمان David Shearman إلى أنه "إذا كانت الديمقراطية لا يمكن لها أن تقدم قيادة وعملاً فى مواجهة التغير المناخى ينبغى مراجعة مسألة استمرارها". وقد شارك فى تأليف كتاب بعنوان "التغير المناخى وإفلاس الديمقراطية".

إن تفكير أنصار البيئة هؤلاء – والذين أحترمهم – يمكن قوله بهذه الطريقة: إن أزمة البيئة على درجة من الخطر يلزم معها اتخاذ إجراءات راديكالية للوقاية منها، هذه الإجراءات تتخذ شكل تخفيض هائل فى استهلاك الطاقة. ولكن أزمة البيئة ليست محسوسة بشكل مباشر، فمسارات التدمير الجارية لن تظهر آثارها إلا تدريجياً، ولهذا السبب يرفض المواطنون تغيير نمط حياتهم المدمر على المدى الطويل. ولأنهم ينتخبون قادتهم فهذه هى الديمقراطية؛ فهؤلاء القادة كى يرضوا منتخبيهم لا يتخذون الإجراءات اللازمة، ستتفاقم إذن الأزمة البيئية بصورة تخرج عن كل سيطرة. الخلاصة: حيث إن الديمقراطية لا يمكنها أن تتبنى السياسة التى لا غنى عنها للنجاة، ربما لأنها لا تسمح بأخذ المصالح بعيدة المدى فى الحسبان؛ فالديمقراطية ضارة بالرفاهية المستدامة للإنسانية، وينبغى أن يُعزى لأقلية فاضلة العناية بقيادة المجتمع على الطريق المستقيم.

سأعود إلى الثغرة الشاسعة فى هذا التفكير، ولكن يهم أولاً أن نبرز نقطة التقاء يبدو أن أنصار البيئة هؤلاء لا يعونها. يعبر عدد من المخلصين للرأسمالية بصورة صريحة عن الملاحظة التالية: ينبغى أن نجد ما هو أفضل من الديمقراطية لحل مشكلات عصرنا. ولا يفكرون ثانية واحدة فى البيئة، بل على العكس، هؤلاء الرجال المحترمون يريدون إلغاء الديمقراطية كى يفسحوا المجال للنمو الاقتصادى، والنمو هو الخير كما يعرف كل منا.

فهكذا نقرأ فى مجلة الإيكونوميست أن "الناخبين الأوروبيين هم أكبر عقبة فى وجه طموحات (أوروبا) فى أن تصبح أكثر نشاطا وأكثر كفاءة". "المشكلة الحقيقية للقارة هى "الإرادة السياسية وتفضيل الديمقراطية". فيما يتعلق بمبدأ الحذر، الذى يؤدى – وياللهول – إلى مراجعة التعديل الجينى للكائنات العضوية، أو إلى اعتبار مسألة المناخ ملحة، يأسف فيلسوف رجال الأعمال فرانسوا إيوالد "على نوع من الديمقراطية المفرطة للأفراد تدعو إلى القلق". من جهة أخرى، الناخب غير رشيد، كما يشير كتاب بريان كابلان، المنشور عام ٢٠٠٧ تحت عنوان: "أسطورة الناخب الرشيد". لماذا تختار الديمقراطيات سياسات سيئة، وفيه يشرح كيف أن الاقتصاد تتحسن حالته إذا ما قل اعتمادنا على الديمقراطية وزاد اعتمادنا على الاختيارات الخاصة والأسواق الحرة. كتاب أشادت به صحيفة نيويورك تايمز فى مقابل لينكولاس كريستوف بوصفه أحسن كتاب سياسى فى العام. أما فيما يخص كريستوف باربييه Christof Barbier رئيس تحرير الإكسبريس، فهو يطالب باتفاقية أوروبية جديد، ولكن نظرًا لأن "الشعوب لن تصادق على مثل هذه الاتفاقية (....) فإنه من الضرورى حدوث انقلاب شرعى من جانب رؤساء الدول والحكومات". ومن جانبه يوصى ألكسندر أدلر Aexandre Adler على محطة إذاعة فرنسا الثقافية بديكتاتورية خيرة لليونان: "يمكن أن تصبح اليونان مضطرة، بعد استمرار التمردات بالطبع، لأن تخلق حكومة وحدة وطنية. وهكذا سيكون لدينا ديكتاتورية، ولكن ديكتاتورية خيرة، حيث إن ٩٠٪ من الناخبين اليونان ضد الشعب اليونانى نفسه. هذه الصيغة قد تبدو صادمة ولكنها ضرورية على كل حال".

مصطلح الديكتاتورية سيستخدم من الآن فصاعدا دون أن يثير سوى رفع الحاجب. ويؤكد سلفيو برليسكونى أنه بوصفه رئيسًا للوزراء "لم أشعر أبدًا أننى فى السلطة". ويفسر ذلك قائلاً: "قرأت اليوميات الخاصة لموسولينى، وأتجرأ على أن أستشهد لكم بشخص كان يُعد ديكتاتورا كبيرا"، وأعيد إنتاج عبارة للقائد الفاشيستى تشير إلى أن سلطته كانت محدودة بأن "يقول لحصانه أن يتجه يمينًا أو شمالاً". وأحد معامل التفكير الرأسمالية المقاتلة، وهو معهد الشركة الأمريكية يشرح مستندًا إلى إحصائيات، أنه فى مجال الاقتصاد، "الافتقاد للحرية يمكن أن يكون مفيدا؛ فالديكتاتوريات لا يزعجها اختيارات الناخبين من أجل دولة عدالة اجتماعية".

وتناول نفس الموضوع محررون أقل انحيازا مثل توماس فريدمان Thomas Friedman وهو المحرر الوسطى لصحيفة نيويورك تايمز: "إن حكما تسلطيا يقوده حزب واحد له بالتأكيد عيوبه، ولكن حينما تقوده مجموعة من الناس المستنيرين كما هو الحال فى الصين اليوم، يمكن أن تكون له مزايا كبرى. لأنه لا يوجد سوى نظام الحزب الواحد يمكن أن يفرض سياسة يصعب قبولها، ولكنها أساسية لتقدم المجتمع فى القرن الحادى والعشرين". وأيضا الناقد الأدبى الكبير جورج شتاينر ينعى دون تردد المثل الأعلى الديمقراطى: "من الممكن تصور أن حل الأزمات الاقتصادية الكبرى يكون حلا على الطريقة الصينية، تكنوقراطيا. فكوننا نتطور باتجاه استبداد ليبرالى ليس تضادا، فربما يمكن لنظم استبدادية تكنولوجية أن تواجه الأزمات الكبرى التى تتجاوز النظم الليبرالية التقليدية. ولكن هذا اللجوء الظاهر للاستبداد يمكن أن يصدم الناخبين الغربيين. جان لوى روكا jean-Louis Rocca وهو أحد كبار الأساتذة الجامعيين، يبوح بالسر الكبير، معللا عدم قدرة القادة الصينيين على الفهم السليم للغرب، بأنهم "لا يفهمون شيئا فى تكنولوجيا السلطة الديمقراطية التى تسمح للطبقات الحاكمة أن تتحكم فى الشعب باسم الشرعية الشعبية". نعم لماذا نتحدث عن الديكتاتورية والنظم المتسلطة، فى حين أننا نتحكم جيدا فى الشعب تحت الاسم اللطيف للديمقراطية؟ المهم هو المحافظة على الشكل.

الاعتراف الذى يتم مع مرور الوقت دونما أى انزعاج بضرورة الالتفاف حول الديمقراطية أو الاستغناء عنها يمثل منعطفا كبيرًا. لقد كانت الرأسمالية مرتبطة دائما،

خلال مرحلة ازدهارها، بالديمقراطية: كانت الليبرالية الاقتصادية شقيقة لليبرالية السياسية، وتنطلقان من نفس الفكرة التى ترى أن مجموع أفعال الأفراد الراشدين يقود إلى الانسجام العام. اليوم، الانفصال بين الظاهرتين يتأكد أكثر فأكثر.

مواطنون ذوو مردودية عقلية ضعيفة

بدأ النقد الرأسمالى للديمقراطية مع منتصف القرن العشرين، وحتى هذا الوقت كانت الرأسمالية مرفوضة من قِبل الفاشية ومن قِبل الماركسية. ومع بداية سنوات ١٩٤٠ بدأ بعض الأيديولوجيين الرأسماليين، هم أيضا - رغم أن الفاشية قد تمت هزيمتها - فى نقد المثل الأعلى الديمقراطى.

وقد ظهر تحليل مهم معبر عن هذه النظرة للاقتصادى جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter الذى نشر عام ١٩٤٢ فى الولايات المتحدة كتابه الرئيسى، "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية". هذا البروفيسور من جامعة هارفارد، مقتنع بأن محرك العقلانية هو الرأسمالى الذى يسعى إلى الوصول بمكسبه إلى الحد الأقصى، هاجم النظرية الليبرالية للديمقراطية، بادئا ببيان بهتان مفهوم الصالح العام. وحسب نفس المنطق، "الشعب ليس له جوهر واقعى"، و"إرادة المواطنين" تتقلص إلى " خليط مشوش واندفاعات غامضة مرتبطة بصورة هشة بشعارات جاهزة وانطباعات خاطئة". أما فيما يتعلق بالمواطن، الذى تتلاعب به الأحزاب، وتوجهه الإعلانات، والمشغول بشئونه الخاصة، فلا يمكنه أن يكون عقلانيا. "ما إن ينشغل المواطن العادى بالسياسة، يتراجع إلى مستوى أدنى من المردودية العقلية (...) إنه يعود بدائيا". وهكذا فحين يقوده رجال السياسة: "الجمهور الناخب غير قادر على التصرف بطريقة مختلفة عن قطيع الخراف". هذا التشخيص يقود شومبيتر، الذى لا يتبنى رغم ذلك موقفاً صريحاً ضد الديمقراطية، إلى أن يقلص هذه الديمقراطية إلى عملية واحدة: "المنهج الديمقراطى هو النظام المؤسسى، الذى يصل إلى قرارات سياسية، يكتسب فيها أفراد السلطة التصديق على هذه القرارات، فى أعقاب صراع تنافسى يدور حول انتخاب الشعب". وهو ما يعنى أن السياسة تتقلص إلى مصارعة بين أحزاب للحصول، من انتخاب إلى آخر، على أفضال جمهور غبى وموجه إلى حد ما.

ويواصل شومبيتر: "هذا الظرف يفرض على الرجال المسكين بعجلة القيادة، أو بالقرب منها، رؤية قصيرة المدى، ويجعل من الصعب عليهم جدا تحقيق أهداف مثابرة موجهة إلى غايات مميزة تنطوى عليها خدمة المصالح على المدى البعيد فى البلد". من سخرية التاريخ أن شومبيتر يتبنى استعارة موسولينى: "رئيس الوزراء فى ديمقراطية يمكن تشبيهه بفارس مستغرق تماما فى مجهوداته بحيث يبقى على السرج بما لا يسمح له بتوجيه مساره". والخلاصة أنه فى رؤية برليسكونى وشومبيتر يمكن لنا أن نميز بين الديكتاتورية والديمقراطية: فى الحالة الأولى، القائد لا يمكنه سوى أن يوجه حصانه، وفى الحالة الثانية لا يستطيع سوى أن يحاول ألا ينطرح أرضاً.

ما المنظور النهائى الذى يقدمه البروفيسور لكى يحد من خسائر هذا النظام المتواضع؟ تكوين ما يشبه طبقة حاكمة "من نوعية جيدة بما يكفى"، "شريحة اجتماعية تتشكل بعملية انتخاب قاسية يتوجه عناصرها بشكل طبيعى إلى السياسة".

أن يكون هناك تشابه من عدة وجوه بين وصف شومبيتر والحالة الراهنة، فهذا أمر يمكن أن نقر به. أما أنه يصف الديمقراطية فهذا شأن آخر، وسنعود لهذه المسألة. ولكن فى الطريق علينا التوقف فى محطة، وهى تخص تحليل اللجنة الثلاثية المنشور عام ١٩٧٥ وعنوانه "أزمة الديمقراطية". واللجنة تجمع منذ نشأتها عام ١٩٧٣ قادة سياسيين واقتصاديين من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان "من أجل تقوية التعاون بين هذه الأقاليم الثلاثة". والفصل الأكثر دلالة فى التقرير ١٩٧٥ يخص الولايات المتحدة وكتبه صامويل هنتنجتون، وهو نفسه هنتنجتون المعروف بعد ذلك بوصفه منظرا لصدام الحضارات، الذى يضع الغرب فى مواجهة الإسلام، وهى النظرية التى راقت للمحافظين الجدد ولرئاسة ديمقراطية رائعة للرئيس جورج دبليو بوش.

ماذا يقول تقرير اللجنة الثلاثية؟ إنه يحتفى بالديمقراطية ولكنه يأسف على الإفراط فيها. "شهد عقد الستينيات على صلاحية الفكرة الديمقراطية، لقد كان عقد تقدم ديمقراطى وتأكيد على نزعة المساواة الديمقراطية". لم يكن المؤلف بحاجة إلى أن يذكر ما كان بديهيا فى العالم آنذاك، الكفاح ضد حرب فيتنام، وحركات مايو عام ١٩٦٨، وثورة الهيبز، والطاقة الشعبية التى دفعت فى كل مكان إلى تحسين دخول العمال.

وما يعيب هذا الازدهار: "ولدت حيوية الديمقراطية فى الولايات المتحدة فى الستينيات تزايدا جوهريا فى النشاط الحكومى وانخفاضا جوهريا فى السلطة الحكومية". فى لحظة كتابة هذا التقرير أُجبر الرئيس ريتشارد نيكسون على الاستقالة بعد أن تبين أنه أمر بوضع نظام تنصت تليفونى فى مقر الحزب الديمقراطى فى عمارة ووترجيت.

وبالفعل يستنتج هنتنجتون:"كثير من مشكلات الحكم اليوم فى الولايات المتحدة نتجت عن إفراط فى الديمقراطية (...) ومن الضرورى أن تكون هنا درجة أكبر من الاعتدال فى الديمقراطية". وقد اعتاد التعبير عن وجهة نظره بالفعل بصورة مزعجة: "الأداء الحسن لنظام سياسى يتطلب فى العادة درجة من الخمود وعدم التماسك لجزء من الأفراد والجماعات".

وينهى السيد هنتنجتون تقريره بهذه الكلمات: "لقد وصلنا إلى الإقرار بأن هناك حدوداً ضمنية مرغوبة للنمو الاقتصادى، وهناك أيضا حدود ضمنية مرغوبة فى الامتداد غير المحدد للديمقراطية السياسية". ومن مساوئ الصدف، أن النمو لن يتعرض للمراجعة من قبل أمناء اللجنة الثلاثية. أما فيما يخص الديمقراطية ففى المقابل.

فى النظرية البديعة للسيد شومبيتر، كانت هناك نقطة لاحظها البروفيسور جيداً، لكنه أحالها إلى هامش فى أسفل الصفحة، دون أن يمارس عليها بلاغته القاسية. يلاحظ فيما يخص"المصالح الرأسمالية المنظمة": علينا أن نعترف أن هناك موارد خاصة موظفة غالبا بهدف التداخل مع أداء آليات التوجيه والتنافس و... لا شيء! المواطن شخص بدائى، والشعب غير موجود، ولكن التفاعل بين المصالح الرأسمالية المنظمة والديمقراطية لا يستحق أكثر من سطرين. وبالطريقة نفسها، تلمح اللجنة الثلاثية، بعد ذلك بثلاثين عاما، ظل بوادر مشكلة: فى ملاحظات لاحظ أحد أعضاء اللجنة "ملمحا جديداً: يمكن أن تجد الحكومات الديمقراطية صعوبات فى مواجهة سلطة المؤسسات خارج البرلمان (...) وأفكر فى مؤسستين اقتصاديتين قويتين: الشركات العملاقة، والنقابات الكبرى والقوية". ونحن نعرف ما الذى حدث للنقابات الكبرى والقوية". ولكن ماذا عن الشركات العملاقة؟

دافيد روكفلر عضو اللجنة الثلاثية ورئيس بنك تشيز مانهاتن قدم إجابة لمجلة نيوزويك عام ١٩٩٩: "فى السنوات الأخيرة اتجه جزء كبير من العالم إلى الديمقراطية واقتصاديات السوق، وقلل ذلك من دور الحكومات، وهو شىء يحبذه رجال الأعمال. ولكن الجانب الآخر من هذه الظاهرة هو أنه يجب أن يكون هناك من يحل محل الحكومات، والشركات هى التى تبدو بالنسبة لى الكيان المنطقى القادر على القيام بذلك".

هاهنا تكتمل الدائرة: لم يبق سوى ممارسة "تكنولوجيا السلطة الديمقراطية التى تسمح للطبقات القائدة بالتحكم فى الشعب باسم الشرعية الشعبية". وحيث إن ذلك يتم بصورة جيدة، يمكننا أن نطلق بعض بالونات الاختبار حول فكرة الديكتاتورية الخيرة، طبعاً.

الفصل الثانى

التحول التدريجى نحو حكم الطغمة

كانت قمة كوبنهاجن – من وجهة النظر الصحفية – لحظة خارقة للعادة. ورغم الكثافة الهائلة لهذه الأيام التى يبدو أن اليوم فيها يتجاوز الأربع والعشرين ساعة، كان يلزم لى سرعة للخيال وبرهة للقراءة ووميض صفحة من كتاب: فى الليل، بعض فقرات من كتاب رحلات مع هيرودوت لكابوسينسكى تمثل هذا المكان الآخر الذى لا غنى عنه.

كان ريزارد كابوسينسكى Ryszard kapuscinski مراسلا بولنديا يكتب، حتى سنوات ١٩٨٠ تقارير من أجمل ما قرأت. فى كتابه الشاه وصف إيران تحت حكم رضا بهلوى فيما بين ١٩٤١ و١٩٧٩، ويرسم لوحة مفزعة لما تكون عليه الديكتاتورية: الكمية الهائلة من العنف والمعاناة التى تؤدى إليها سلطة طاغية مقتنع بمسلكه، الخوف من الشرطى والوشاية التى تشل سلوك كل فرد، وحذر الجميع من الجميع حتى فيما بين الآباء والأبناء.

وكتابه "رحلاتى مع هيرودوت" يخلط تقارير معاصرة بحكايات زميله القديم، والذى كان كتابه خير رفيق له فى رحلاته. المعاصر فيه يردد صدى الماضى والعكس بالعكس، ويتجاوب كل منهما مع الآخر، ليجعلانا نشعر بأن راهنية كل لحظة – لأن الحاضر ليس إلا الماضى فى حالة صيرورة – تجد معناها بمقدار نصيبها من الإنسانية التى تحملها.

فى هذه الرحلة الأدبية التى بلا غاية ظاهرة، يصف كابوسينسكى، الذى تقترب تقاريره من موضوعاته، والذى لا يشبه شومبيتر فى قسوته، يصف شخصية هيرودوت قائلا: "لا يوجد فيه لا قسوة ولا كراهية، يحاول أن يفهم كل شىء، يسعى لمعرفة لماذا تصرف فلان بهذه الطريقة وليس بغيرها. إنه لا يدين الإنسان بوصفه فردا. إنه يتهم النظام. ليس الكائن الإنسانى، بطبعه، هو السيئ والمنحرف والدنىء، ولكنه النظام الذى يُجبر على العيش فيه. ولهذا السبب فإن هيرودوت مدافع متحمس عن الحرية، ومعارض للاستبداد وللأوتوقراطية والطغيان، لأنه يعتبر أن الديمقراطية وحدها تسمح للفرد أن يتصرف بكرامة، وأن يكون ذاته ويكون إنسانيا". يبدو أن هيرودوت يقول لنا "انظروا! مجموعة صغيرة من الدول الإغريقية نجحت فى هزيمة قوة شرقية كبرى، لماذا؟ لأن الإغريق كانوا يشعرون أنهم أحرار، ومن أجل الحرية كانوا مستعدين لأن يقدموا كل شىء".

هذه اللوحة يمكن أن ترسم لنا الروح التى سادت عند اختراع الديمقراطية.

لا أريد أن أحكم ولا أن أطيع

يبدو أن عصرنا بلا ذاكرة، هل ننسى أننا مدينون للإغريق بأشكال فكرنا السياسى؟

تعرض إحدى حكايات هيرودوت بشكل جيد النظم الممكنة التى يسعى البشر من خلالها للتوفيق بين مصالحهم المشتركة ورغباتهم المتنازعة. المشهد يحدث فى بلاد فارس، بعد أن قام سبعة من النبلاء بانقلاب ضد سلطة ملوك المجوس، وعقدوا مجلسا من أجل تحديد الطريقة التى سيحكمون بها فيما بعد. أحدهم – وهو أوتانيس – اقترح أن يجعل السلطة شركة "كيف يمكن للملكية أن تكون حكومة جيدة؟ الملك يفعل ما يريد دون أن يعى بمسلكه، أكثر الرجال فضيلة، حينما يرتفع إلى هذه المكانة، سرعان، ما يفقد خصاله الحسنة، لأن الشهوة تولد مع كل البشر، والامتيازات التى تتوفر لملك تدفعه إلى الإفراط، ولذا فكل إنسان تكون له هاتان الرذيلتان، تكون له كل الرذائل مجتمعة". الحل؟ "ليس الأمر على نفس المنوال فى الحكومة الديمقراطية" ويتابع أوتانيس: "أولا، نسميها إيزونوميا، مساواة القوانين، وهو أجمل الأسماء.

ثانيا: إنها لا ترتكب أيا من صور الفوضى المرتبطة بالدولة الملكية، فالقضاة يُنتخبون بالقرعة، ويحاسبون على إدارتها، وكل الـتداولات تتم بشكل علنى". ويختتـم "كل شىء يوجد فى الشعب".

فى حين أن ميجابيز يقترح إقامة حكم الطغمة، ليس للشعب عقل ولا ذكاء. كيف يمكنه، وهو الذى لم يتلق أى تعليم ولا يعلم ما هو الجميل ولا الشريف ولا المؤدب؟ هو يلقى بنفسه فى الأمور مطأطئ الرأس بلا قدرة على الحكم (...) فلنختر البشر الأكثر فضلاً، ونضع القوة بين أيديهم، وسوف نكون نحن من بين هؤلاء الفضلاء.

وجاء دور داريوس فى الكلام: "ليس هناك ما هو أفضل من حكم رجل واحد، حينما يكون رجلا صالحًا (...) التداولات سرية، لا يعلم منها الأعداء شيئا، وليس الأمر كذلك مع الطغمة؛ فلأن هذه الحكومة مكونة من أكثر ممن يراعون الفضيلة من أجل الصالح العام، يتولد بالطبع بينهم عداوات خاصة وعنيفة، فكل واحد يريد أن يتسيد، ويريد لرأيه أن يغلب". وبالنسبة إلى الديمقراطية، فهى ليست خيراً من حكم الطغمة: "حينما يحكم الشعب، فمن المستحيل ألا يُدخل كثيرا من الفوضى فى الدولة، فحين يتغلغل الفساد فى الجمهورية لا ينتج كراهية بين الأشرار، بل على العكس توحدهم روابط الصداقة الوثيقة؛ لأن من يضيعون الدولة يتصرفون بوصفهم فريقا مشتركا، ويساند بعضهم بعضا".

أكد المجلس على كلام داريوس، هنا صرح أوتانيس: "أيها الفرس، بما أنه ينبغى أن يصير واحد منا ملكا (...) فلن أكون منافسه؛ فأنا لا أريد أن أحكم ولا أريد أن أطيع. أترك لكم الإمبراطورية وأنسحب، على شرط ألا أكون تحت سطوة أحد منكم". ورحل. وكيف سيتم اختيار الملك؟ تقرر أنه فى صباح اليوم التالى، سيأتون على أحصنة أمام المدينة وأول شخص يصهل حصانه بعد شروق الشمس سيتم الاعتراف به ملكًا، أحصان أيضا؟ يا للغرابة.

يصعب أن نشرح أفضل من هيرودوت الصيغ الثلاث لنظام الحكم التى تشغل الفكر السياسى الغربى المعاصر منذ ألفى عام. وتسجل نقطة جوهرية: أوتانيس لم يقم بأى إحالة إلى الفضيلة لكى يبرر الديمقراطية، ولكنه ألح على القانون وعلى التداول.

فى المقابل، الخطباء الآخرون عَزَوْا قيمة حكم الطغمة أو حكم الملكية على أساس شرط واحد: أن يكون الحكم فى يد " رجال صالحين" أو "رجل فاضل". ولكن ما قيمة هذه النظم حينما لا تكون الفضيلة على رأسها؟

هل أصبحنا تحت حكم الطغمة ؟

فلنرجع إلى أنصار البيئية، هل تظنون أننى سأصحبكم فى جولة من أحلام اليقظة وأنساهم؟ وأنسى السؤال الذى يطرحونه؟ وأنسى الواقع الأساسى الذى يميز عصرنا؟ الأزمة البيئية والضرورة الملحة للوقاية من تفاقمها، إذا كنا نريد أن نتجنب الفوضى فى مجتمع إنسانى فى سبيله لأن يصير ٩ مليارات نسمة؟ بالطبع لا، فها هو السؤال الجوهرى: كيف سننظم أمورنا؟ كيف سنقرر؟ ولكن قبل ذلك: ما الذى يحدث؟ فلنذكر برهانهم: الأزمة البيئية على درجة من التفاقم تستدعى اتخاذ إجراءات جذرية للوقاية منها. ولكن مواطنى اليوم يرفضون أن يغيروا نمط حياتهم المدمر، وبالتالى فالحكام الذين يختارونهم لا يتخذون الإجراءات اللازمة، الديمقراطية إذن معيبة.

هذا البرهان يدعم - دون قصد - الميول التسلطية للرأسمالية، ولقد رأينا ذلك. ولكن الأهم أنه يقوم على مُسلَّمَةٍ خاطئة: فهو يفترض أننا فى ديمقراطية، وأنها تعمل جيدا. ولكن هل نحن فى ديمقراطية؟ نظام يحكم فيه الشعب، وينفذ ممثلوه الإرادة الشعبية؟ أو نعيش فى ظل ديمقراطية مظهرية؟ حكم أوليجارشى، وهو نظام يقوم فيه عدد قليل، أو شريحة رفيعة من القادة، بأن يناقشوا فيما بينهم ويصدروا القرارات التى تبدو لهم ضرورية؟ فى كتبى السابقة، استخدمت فيها كلها مصطلح "حكم الطغمة" أو "الأوليجارشية"، كى أصف الوضع الراهن.

ولكن تركت التباسًا ينبغى توضيحه، لأن المصطلح يشير فى آن إلى واقع سوسيولوجى، الأوليجارشية تجمع الأوليجارشيين أى أعضاء الطغمة، ونظام سياسى، الأوليجارشية فى مواجهة الديمقراطية أو الملكية المطلقة، وهكذا نحن نعيش فى حالة طغمة وتحت حكم طغمة.

مهما كانت الديمقراطية غير كاملة مثل أعوام ١٩٨٠ فإنها كانت أكثر حيوية من النظام الذى نعرفه.

السؤال فى هذا العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين هو الآتى: هل نحن من الآن فصاعدا فى ظل أوليجارشية؟ وإلا فعند أى مستوى نكون الآن فى الانتقال من الديمقراطية إلى الأوليجارشية؟

من حسن الحظ أن إدراك المشكلة قد ظهر أخيرا، لقد دخل المصطلح فى القاموس السياسى بفضل نهب الملكيات العامة المنظم فى روسيا، فعند سقوط الاتحاد السوفيتى بواسطة أعضاء من رجال الحكم السوفييت وكبار المسئولين الذين بدأوا يزدهرون خلال السنوات السابقة. هكذا دخل مصطلح الأوليجارشيين إلى اللغة الجارية، ولكن بدا الأمر وكأنه يتعلق بحال روسية شاذة، هذا الشعب الذى يعد غالبا شعبا غريبا وليس متحضراً، ليس إلا انحداراً.

واقع النهب المنظم بواسطة الرأسماليين فى "العالم الحر" انتهى بأن ترسخ فى الأدمغة الأكثر انفتاحًا، ونرى كلمة "الطغمة" المحددة الدقيقة تتسلل إلى اللغة، وهى تبدو مناسبة لوصف الوضع فى بلاد الجنوب: فيما يخص الفليبين أو الجابون أو الصين، "السائرة فى طريقة الرأسمالية الأوليجارشية" ونكتشف أن المصطلح مفيد فى فهم الولايات المتحدة حيث - بمناسبة إلغاء الحد الأقصى لتمويل الانتخابات من قبل الشركات - يحذر أحد رواد الإنترنت فى الواشنطن بوست من "السير باتجاه الأوليجارشية"، فى حين أن صحفيا فى مقال عن "أفول النخب"، يجرم "الأوليجارشيات السمينة والعجوز.

ولدى بعض المثقفين ذوى الجرأة، ترسخ الكلمة: إريك هازان الذى يرى أن لكلمة الشعب معنى، فهى تشير إلى "أعضاء النخبة فى السلطة"، وصحيفة لوموند ديبلوماتيك تعنون ملفا لها "انتصار الأوليجارشية"، فى حين أن عالم الديموغرافيا إيمانويل تود Todd يلاحظ "التقارب الاستعراضى" بين ساركوزى و"الطغمة". وعالما الاجتماع ميشيل بينسون ومونيك بينسون - شارلو يحللان بالتفصيل سياسة الرئيس الفرنسى بوصفه التعبير الصارخ للطبقة الأوليجارشية. بل حتى المفكر الحذر مارسيل جوشيه Gauchet، وهو المنظر التقليدى للديمقراطية الليبرالية، يحاول تحليل" عملية تشكل الأوليجارشية".

ولكننا هنا نحوم حول الموضوع: فنحن نتناول الأوليجارشية وكأنها مجموعة اجتماعية، وكأنها تعديل مناسب لهذه الأيام للمصطلح الماركسى "البرجوازية"، دون أن نجرؤ على تصوره بوصفه نظاما تسعى الرأسمالية لأن تدفع بنا نحوه، إن لم نكن قد دخلنا بالكامل فى حبائله.

ورغم ذلك نشعر بأن حال الديمقراطية ليس على ما يرام، فالاعتقاد فى تعريفها الصامد الذى يقدمه، على سبيل المثال، دستور الجمهورية الفرنسية: "حكم الشعب بالشعب وللشعب" يبدو مبالغًا. ورغم ذلك نفكر ونقيم ونتردد ونحيط المريض بحشد من الأوصاف، مفروض أنها تحدد العرض أو الدواء: هل الديمقراطية هى ديمقراطية رأى، وتأثير، ومشاركة اجتماعية، وإعلامية، وممارسة، وانتخاب؟ هل يجب أن تكون اجتماعية، بل راشدة؟ العلماء لا يعملون ويتخبطون، لأنهم يترددون فى صياغة الفرض الذى يفرض نفسه: لم نعد فى ديمقراطية.

أن تكون غنيا هو أن تكون...

سوف – خطوة خطوة – نفحص هذا الفرض، الذى يرى أن الشعب فقد سيادته بواسطة طبقة أوليجارشية، بالبدء بتحديد سمات هذه الطبقة.

ما القيم التى تمنح الحظوة والمكانة فى النظام الرأسمالى؟ الثروة. والمعيار لرسم طبقة الأوليجارشيين هو إذن بسيط جدا: الدخل ورأس المال. فلنتعرف على مجموعة من الأغنياء، وستتكون لدينا فكرة واضحة عن الأوليجارشية الراهنة. ويبدو هذا بديهيا فى ثقافتنا المشبعة بالقيم المالية، ولكننى أشدد على ذلك، لأن التاريخ قد عرف أشكالا أخرى من الأوليجارشية القائمة على أنماط أخرى من المكانة والسلطة، مثل الفن الحربى والمعرفة التقنية أو الاتصال بإله أو بآلهة. عندنا هى النقود، ويمكن لنا أن نتحدث عن البلوتوقراطية (حكم الثروة) فيما يتعلق بنمط الأوليجارشية الخاص بنا.

الثروة إذن، من هو الغنى؟ عدد قليل من الناس بحسب التعريف، مع العلم بأن كثيرا من الأغنياء مقتنعون أنهم ليسوا أغنياء. ترتب الإحصائيات السكان بشكل متصاعد بحسب الدخل وتقسمهم إلى عشر مجموعات متساوية العدد، ثم تراقب بعد

ذلك مستوى الدخل الذى يمثل حدا لكل مجموعة، أو "العُشر decile". العُشر الأول يمثل الأغنياء، أو بحسب مصطلحات المعهد الوطنى للإحصاء، الدخول العالية. فى عام ٢٠٠٧ فى فرنسا يمكن لشخص بمفرده أن يمثل جزءا من مجموعة الدخول العالية إذا كان يكسب ما يقترب من ٣٠٠٠ يورو شهريا، قبل خصم الضرائب وبدون المستقطعات الاجتماعية، أى ما يقرب من متوسط الدخل بين السكان.

هذا المستوى يتحدد حسب عدد الأشخاص فى الأسرة، كل شخص بالغ إضافى وكل طفل يتجاوز عمره ١٤ سنة يحسب بنصف نصيب، وكل طفل أقل من ١٤ سنة بـ٣,٥٪ من النصيب، وفى عام ٢٠٠٧ زوجان لديهما طفلان أكثر من ١٤ سنة يعتبران من بين الأغنياء إذا كانا يكسبان أكثر من ٧٥٠٠ يورو فى الشهر.

يمكن تدقيق التحليل، بالتمييز بين العشر فى هذه المجموعة العليا التى تضم الأكثر ثراء، أى ١٪ من إجمالى السكان، ونحن ننتمى فى عام ٢٠٠٧ إلى هذه الفئة – ولنسمها الأكثر ثراء – إذا كنا نكسب أكثر من ٧٤٠٠ يورو فى الشهر، أو بالنسبة لزوجين مع طفلين ١٧٦٠٠ يورو فى الشهر.

أقوى من ذلك أن ٠,١٪ الأكثر ثراء، ستدخل هذا النادى إذا كنت تكسب ٥٧٠٠٠ يورو فى الشهر. بالنسبة لزوجين مع طفلين عمرهما ١٤ سنة فإن الدخل يتحدد بـ١٤٢٥٠٠ يورو فى الشهر. ولنتذكر، الدخل المتوسط لعائلة فرنسية لديها طفلان هو ٣٢٠٠ يورو فى الشهر أى أقل بأربعين ضعفا من الأسرة الأكثر ثراء.

من يشكِّل الطغمة؟ الأغنياء أم الأكثر غنى، أم المفرطون فى الثراء؟ فى مجتمع يكون فيه المال هو السيد، مجموع الأغنياء – عشر إجمالى السكان – تتوفر لهم قدرة أكيدة فى التأثير والنفوذ، ويمكن أن يعتبروا أنفسهم جزءًا من الطغمة. ولكن، سواء كان ذلك حقا أم خطأ، الأشخاص الذين يكسبون حوالى ٥٠٠٠ يورو فى الشهر، حتى وإن شعروا أنهم مسئولون فإنهم لا يحسبون أنفسهم ممارسين للسلطة السياسية أو الاقتصادية. كما أننا نجد أغنياء فى نظام ديمقراطى – وكان هذا على سبيل المثال هو الحال خلال قرنى ازدهار الديمقراطية فى الإغريقية، كما كان بالتأكيد هو الحال خلال سنوات ١٩٦٠. كى نحل هذا اللغز لا ينبغى النظر إلى الصورة فى لحظة ما،

كما فعلنا، ولكن أن نرى الفيلم كله، أى آلية تطور الدخول خلال الخمسين عاما الماضية. وكما عرضت فى كتاب سابق، مرت الرأسمالية بمنعطف فى سنوات ١٩٨٠؛ فمنذ هذا التاريخ تصاعد التفاوت بصورة مستمرة فى جميع البلاد الغربية، بعد عدة عقود كان توزيع الدخول خلالها مستقرا. فى داخل هذه الحركة العامة حدثت حركة قوية: مجموعة الأغنياء جدا زادت من نصيبها فى الدخول بأسرع من مجمل المجتمع، بل وبسرعة أكبر من ١٠٪ من الأغنياء. لم يتزايد التفاوت فقط على المستوى الشامل ولكنه عبر عن نفسه بقوة داخل مجموعة الأغنياء. بدأت الظاهرة فى الولايات المتحدة انطلاقا من ١٩٨٠، كما أوضح ذلك علماء الاقتصاد توماس بيكيتى وإيمانويل سيز: ١٪ الأغنياء جدا تزايدت دخولهم، من ٨٪ فى بداية سنوات ١٩٨٠ إلى ١٦٪ فى بداية سنوات ٢٠٠٠، فى حين أن ١٠٪ من الأغنياء حركة تزايد دخولهم انتقلت من ٢٥٪ إلى ٢٪ فقط.

والتطور فى فرنسا مشابه مع فارق تأخير؛ فقد بينت كامى لانديه أنه بين ١٩٩٨ و٢٠٠٥، ١٪ من الأغنياء تزايدت دخولهم بنسبة ١٩,٤٪ وهو ما يعادل ضعف ١٠٪ من الأغنياء (٨,٧٪)، أما فيما يخص المفرطين فى الثراء فقد تطاير معدل زيادة دخولهم إلى ٣٢٪، فيما بين الأغنياء والمفرطين فى الثراء تزايد الفارق بأكثر من بين الغنى والموظف، وفى قمة المجتمع تميزت مجموعة متماسكة بقوة تتبع منطقا خاصا فيما يتعلق بالسلطة ونمط العيش، بحيث يمكن أن نلاحظ، كما فعلت صحيفة النيوزويك، كيف أن "الأغنياء حقا، قد نأوا بأنفسهم عن المليونيرات البسطاء خلف أبواب مغلقة".

الحركة هى نفسها فى باقى البلاد الغربية، وكذلك فى البلاد الكبرى الصاعدة مثل الصين والهند. فى هذه البلاد كما فى أى مكان آخر، زاد التفاوت على المستوى العام، ولكن المفرطين فى الثراء قد حظوا بالنصيب الأكبر، إذا ما وثقنا فى مؤشر عدد أصحاب المليارات بالدولار. كانوا ٣ فى الصين عام ٢٠٠٣ و١٣٠ فى عام ٢٠٠٩ حسب تقرير هورون، وهى منظمة تعد بصورة متجددة قائمة الأغنياء الصينيين، وكذلك فى الهند نصيب ١٠٠ هندى الأكثر ثراء من الثروة القومية قد زاد من ٤,٠٪ عام ١٩٩٨ إلى ٢٥٪ عام ٢٠٠٩ حسب مجلة فوربس.

وهكذا داخل الفجوة العالمية للتفاوت، تولدت حركة تمدد للتفاوت على قمة الهرم، داخل حتى جماعة الأغنياء، لدرجة أن عددا كبيرا من هؤلاء يشعر بصورة مفارقة أنه عديم التأثير، بل حتى تدهور به الحال بسبب تزايد الفارق على قمة الهرم، وهو ما لا يمنعه من المشاركة فى نفس القيم، وبالتالى تدعيم سلطة من يوجدون قمة فى المكانة الاجتماعية فى مجتمع مهووس بالمال.

لقد كسبنا الحرب

الكتب حول الديمقراطية تعد بالمئات، وتملأ أرفف المكتبات، ولكن لا توجد دراسات سياسية حول الأوليجارشية. آخر كتاب تناول عن حق واقع الأوليجارشية كان كتاب روبرت ميشيلز Robert Michels الذى ظهر عام ١٩١١، أى منذ مائة عام (الأحزاب السياسة، ثم فى عنوان فرعى، الميول الأوليجارشية للنظم الديمقراطية). منذ ذلك الوقت لم يهتم العمل السياسى بالمفهوم. فى القرن العشرين، ولأسباب تاريخية يمكن تفهمها، اهتم علم السياسة بتحليل الديكتاتورية، ثم بعد ذلك نفكر بلا نهاية وبكسل حول الديمقراطية الليبرالية. ولكن، الأوليجارشية، ما هى؟

النتيجة أننا لا نستطيع أن نفكر فى العالم الذى نعيش فيه، فالقاضى سيرج بورتيللى قلق، وله الحق فى ذلك، من الانحراف البوليسى لنظام ساركوزى فى فرنسا. كيف يعبر عن قلقه؟ بوصف "هذا الموقف الوسيط، والذى لا نكون فيه فى الديمقراطية العادية ولا فى الديكتاتورية، ولكننا نجد كل العناصر التى تؤدى إلى انقلاب ممكن". إنه لا يجد الكلمات التى يصف بها ما هو موجود بين الديمقراطية والديكتاتورية: الأوليجارشية. لم يفكر فيها؛ لأنه لم يجد هناك أحدا يشير عليه بأن هذه الكلمة يمكن أن تكون موجودة.

هذا الفراغ المفاهيمى علامة رهيبة، لأنه من يجرؤ الآن على الزعم أننا فى ديكتاتورية؟ ولكن إذا كنا لا نستطيع أن نفكر فى السياسة بصورة مختلفة غير أن تكون اختياراً بين الديمقراطية والديكتاتورية. ولهذا إذا كنا من جهة أخرى نقر بأننا لسنا فى ديكتاتورية، الخلاصة المنطقية هو أن نوافق على أننا فى ديمقراطية.

ورغم ذلك لا تسير الديمقراطية على ما يرام، من البديهى أن هناك شيئًا خطأ، ولا نستطيع تحديده. وبهذا الفخ يلعب الأوليجارشيون: "نحن لسنا فى ديكتاتورية، انظروا ألا ننتخب، ووسائل الإعلام حرة، أليس كذلك؟ حسنا، أخيرا، ليس بالضبط، ورغم ذلك نحن بالتأكيد فى ديمقراطية، ولكننا نتحول، نتحول، لا نجد الكلمة، فليس هناك ما هو أصعب من إدراك شىء لا يوجد مصطلح يسميه".

اختفت الأوليجارشية من الوعى السياسى، وكأنها لم تكن نمطا قديما مهما من بين الطرق التى يحكم بها البشر أنفسهم. هذه هى الحيلة الكبرى للطغمة، فما هو أكثر فعالية وأكثر قدرة من سلطة غير مرئية؟

لقد وصف كولن كروش Colin Crouch عضو الطغمة الإنجليزية فى كتب رائعة الموقف السياسى مستخدما مصطلح "ما بعد الديمقراطية" الذى يناسب الشكل الحالى للنظام الأوليجارشى: "حتى لو كانت الانتخابات موجودة ويمكنها أن تغير الحكومات، فالسجال الانتخابى مشهد محكم بعناية، تديره فرق متنافسة من الخبراء المحترفين فى آليات الإقناع، يدور السجال حول عدد صغير من الملفات المختارة بواسطة هذه الفرق. تلعب جماهير المواطنين دورا سلبيًا، إن لم يكن خاملاً فهو لا يبدى أى رد فعل إلا بعد إشارات ترسل إليه. ووراء مشهد اللعبة الانتخابية تتحدد السياسة الفعلية فى إطار خاص فى مفاوضات بين الحكومات المنتخبة والنخب التى تمثل بشكل ساحق مصالح قطاعات الأعمال".

ولنكرر: الأوليجارشية ليست هى الديكتاتورية، ولكن هى الحكم بواسطة عدد صغير من الأقوياء، فيما بينهم يتناقشون ويتأملون ويتعارضون ويتنافسون. إنهم يقيمون "ديمقراطية" ولكن فيما بينهم، بدون الشعب. وحينما يؤخذ القرار، فإنه يفرض نفسه، حتى وإن روعى الشكل عن طريق إلباسه ببراعة ثياب العملية الانتخابية والمناقشة العمومية.

فقدت الطبقة العاملة وعيها الوحدوى، لم يعد الشعب يرى نفسه على هذه الصورة، ويعتقد المجتمع أنه مجموعة عشوائية من الأفراد المنقسمين فى طوائف عرقية ودينية وإقليمية وجنسية، أما الأوليجارشية فلها وعى طبقى حاد، وتماسك أيديولوجى دون ثغرات، وسلوك اجتماعى متضامن بشكل تام.

لقد كسبت، وينبغى بحق أن يتخصص المرء فى علم السياسة، حتى يدعى أنه لا يعرف ذلك، واحد من أغنى ثلاثة رجال فى العالم وهو وارن بوفيت يقول ذلك بلا مواراة. فقد استقبل عام ٢٠٠٦ صحفيا يروى هذا المشهد: "اتضح أن السيد بوفيت، بدخله الهائل، كان يدفع جزءاً صغيراً ضرائب، بل حتى أصغر كثيرا من السكرتيرات والموظفين الذين يعملون فى مكاتبه. وأثناء النقاش ظهر أن السيد بوفيت لا يستعمل أى حيلة ضريبية، لقد كان يدفع بالضبط ما تطلبه منه مصلحة الضرائب". سألته: "كيف يكون هذا ممكنا؟ كيف يمكن أن يكون هذا عادلاً؟" كنت متفقا معه، ولكننى قلت له إن أى شخص يحاول أن يطرح هذه المشكلة سوف يكون متهما بتأجيج الصراع الطبقى. رد السيد بوفيه: "هناك بالفعل صراع طبقى، ولكن طبقتى - طبقة الأغنياء - هى التى تقود الحرب، ونحن نكسبها".

أعضاء النادى

الأوليجارشية لم تعد تختبئ، وهى تجتمع بصورة علنية أكثر فأكثر، واثقة من لا مبالاة الجمهور. لقد تحدثنا عن اللجنة الثلاثية التى تأسست علم ١٩٧٣ من "مواطنين خصوصيين" من اليابان وأوروبا والولايات المتحدة. وكما يروى تقديم اللجنة: "الهدف المباشر هو تكوين مجموعة غير رسمية من المسئولين على أعلى مستوى، للتفكير سويا فى المشكلات المشتركة المطروحة على الأقاليم الثلاثة". ناد مختار نجد فيه رجال بنوك ورؤساء مجالس إدارة ورجال سياسة واعدين، فى ١٩٧٥ كان أدموند دو روتشيلد يجاور جيرهارد شرويدر المستشار الألمانى المقبل، ومارى روبنسون الرئيسة المقبلة لأيرلندا. وتنعقد اللجنة الثلاثية بصورة دورية. وانعقد اجتماعها السنوى فى دبلن عام ١٩١٠. ويضم ٣٩٠ عضواً "من القادة المميزين" فى عالم الأعمال والإعلام والجامعات والسياسة والنقابات والمنظمات غير الحكومية.

تخرج تقارير عدة من تأملات شخصيات منزهة عن الغرض؛ فمثلا فى عام ٢٠٠٧ توجد وثيقة حول تأمين الطاقة والتغيرات المناخية، النص الأساسى به كتبته آن لوفيرجيون مديرة مجموعة أريفا Ariva النووية وهى بالطبع محايدة!

مدام لوفيرجيون، ها نحن نجدها فى أول يونيو ٢٠١٠ فى برشلونة بإسبانيا. ماذا تفعل هنا بصحبة بيل جيتس أول أو ثانى أغنى رجل فى العالم - وروبرت روبن - عضو لمدة ست وعشرين سنة فى شركة جولدمان ساش، قبل أن ينجز وهو أمين على خزانة بيل كلينتون، رفع الضوابط عن المال، وعشرين من رجال المال والمسئولين السياسيين يسمعهم "مراسلون" موثوق بهم من صحيفة الأيكونوميست كانت تشترك فى الاجتماع السنوى لمجموعة بيلدربرج؟

"مجموعة بيلدبرج" غير مرئية على شاشة رادار المتخصصين المرموقين الذين احترفوا تفسير العالم لنا، ويشهد على ذلك هذا البرنامج التليفزيونى الفرنسى: "سى دان لير"، والذى يقدمه إيف كالفى، وموضوعه: "من يحكم العالم". وقد جمع البرنامج جان فرانسوا كان، وهو محرر موهوب، وجيرار شاليان، متخصص فى الجيوبوليتيك، ونيكول باشران متخصصة فى العلوم السياسية، وجاك روبنيك مدير أبحاث فى العلاقات الدولية. أرسل أحد المشاهدين سؤالا قرأه المذيع:

إيف: ماذا تعرف عن المنظمة العالمية بيلدر... سأتذكر بيلدربرج؟

أنا لم أسمع عنها من قبل.

التى تجمع كل عام الأشخاص الأكثر تأثيرا فى العالم، هل تعرفها؟

لا.

إنى أجهلها.

كالفى: ها هى كذبة على الهواء.

كان: أنا أعرف لجنة القارات الثلاث (هكذا)، وأعرف دافوس، ولكن لا أعرف.

باشران: لا أعرف إطلاقا هذه المنظمة، وبالتالى لن أقول عنها شيئا.

كالفى: ربما كانت اختراعا من أحد المشاهدين يريد أن يختبرنا؟

باشران: ربما أراد أن يتحقق.

شاليان: أنا أحذر كثيرا من هذه المنظمات العالمية التى تجتمع فى الظل، وتوزع بشكل ما الأسهم والأدوار، إنها قصة طويلة.

مع شخصيات عليمة ببواطن الأمور مثل هؤلاء، ترى أن الديمقراطية قد تم الدفاع عنها. مجموعة بيلدبرج نشأت عام ١٩٥٢ من أجل التقريب بين النخب الأمريكية والأوروبية فى زمن الحرب الباردة. رسم هذا النادى التنفيذ العملى للأيديولوجيا الرأسمالية التى ساهم أعضاؤه المؤثرون فى زرعها. كان يجتمع كل سنة، وكان يضم دومينيك شتراوس كان الذى كان حينها وزيرا للاقتصاد فى فرنسا عام ٢٠٠٠، وألكسندر أدلر المتبنى لفكرة الديكتاتوريات الخيرة فى عام ٢٠٠٣. وفى اجتماع يونيو ٢٠١٠ فى سيتج القريبة من برشلونة تأثرت الصحافة الإسبانية بهذه النخبة من الشخصيات القادمة فى سيارات الليموزين السوداء فى فندق فاخر، وتحت حراسة الشرطة.

لا تمثل لجنة القارات الثلاث ولا بيلدبرج ولا الحلقات العديدة من هذا النوع الموجودة فى العالم مؤامرة. يتعلق الأمر بمجرد تداول بين أقران يهدفون لتأكيد تحليل مشترك وتحديد خطوط التحرك. شبكة الأندية الأوليجارشية هى موقع الاعتراف بالمكانة، وموقع لتبادل المعلومات يتيح مناسبة للمناقشات المتعمقة، وكما يلخص الأمر المحلل السياسى السويدى أولف بيرلد: "ناس ذوو سلطة يبلورون إجماعا خلف أبواب مغلقة حول الرهانات السياسية الراهنة".

الحلقة الأكثر شهرة للطغمة العالمية هى المنتدى الاقتصادى العالمى الذى ينعقد كل سنة فى دافوس بسويسرا، أنشئ عام ١٩٧١ على أن يكون ملتقى للإدارة، بدعم من ريمون بار الذى كان أمينا للاتحاد الأوروبى، وعضواً فى حلقة القارات الثلاث. وقد أخذت المنظمة أسمها الحالى ووضعت لنفسها رسالة أكثر سياسية ابتداء من عام ١٩٨٠. حوالى ٢٥٠٠ شخص يجتمعون كل شتاء فى يناير "بناء على دعوة فقط"، نصفهم من رجال الأعمال، وهم يعقدون علاقات ويتحادثون فيما بينهم ومع مسئولين سياسيين، وتحت أعين صحفيين مختارين. الندوات مفتوحة، على شرط أن تدفع لكى تشترك فيها، منذ ٢٠٠٥ حوالى ١٠٠٠ شركة عضو، تدفع حقوق العضوية السنوية بحوالى ٤٢٥٠٠ فرنك، (أى حوالى ٣١٠٠٠ يورو) وكذلك ١٨٠٠٠ فرنك (١٢٠٠٠ يورو) تغطى مبلغ مشاركة رؤساء مجالس إدارتها فى اجتماع دافوس. من جهة أخرى تدفع مجموعة أندوسترى بارتنرز ٢٥٠٠٠٠ فرنك (١٨٠٠٠٠ يورو) ومجموعة ستراتيجيك بارتنرز (٣٧٠٠٠٠ يورو) لشراء إمكانية أن تؤدى دورا أكثر أهمية فى مبادرات المنتدى.

لهذا المنتدى محتوى أيديولوجى، تلخصه مجلة تايم الأسبوعية الأمريكية جيدا: "يشترك رجال ونساء دافوس على الأقل فى اعتقاد واحد: العولمة، والمرور الحر لتدفقات رأس المال والعمل والتكنولوجيا عبر الحدود أمر مرحب به، ولا يمكن تفاديه. إنهم ينظرون للعالم بوصفه سوقا هائلا ومتصلا تبحث فيه الشركات متعددة الجنسية عن المكان الأكثر ربحية فى الشراء وفى الإنتاج وفى بيع سلعها وخدماتها".

الطبقة القائدة تجد نفسها أيضا، فى بلدها، فى حلقات أكثر حميمية وأكثر انضباطا، حيث يتم توفيق المصالح مع الآراء بصورة يومية. هذه النوادى توجد فى جميع العواصم. فى باريس، يخالط المسئولون السياسيون ونجوم الإعلام بصورة منتظمة أقرانهم من عالم رجال الأعمال فى نوادى ـ إنتراليه، وسان جيمس، وراسنج كلوب دو فرانس،... إلخ. على سبيل المثال "السييكل مكان جمهورى يهدف إلى تسهيل السجالات واللقاءات بين شخصيات من أصول مختلفة وذوى اعتقادات أحيانا متعارضة". بحسب جاك ريجو عضو النادى ومدير سابق لمحطة RTL الإذاعية والتليفزيونية: جمهور المتساوين بعيدا عن الشعب. السييكل الذى يجتمع كل شهر (فى فندق كريون بميدان الكونكورد) لا يضم سوى ٥٥٠ عضوا يتم تحديدهم من خلال الاختيار المشترك.

ثم هناك النادى الأسمى، نادى مستشارى إدارات الشركات الكبرى، والذى يدير فيه أعلى قادة الطبقة القائدة الشركات التى تسيطر على البلد بالتفاهم فيما بينهم. لاحظت صحيفة لوموند فى لحظة خاطفة من وضوح الرؤية أن ٩٨ شخصا يحوزون على ٤٣٪ من حقوق التصويت فى٤٠ شركة الأولى فى البلد: "الرأسمالية الفرنسية لا تزال أمرًا أوليجارشيًا للغاية". وأبرزت الصحيفة أن: "رؤساء المجموعات يأتون فى غالبيتهم العظمى من الهيئات العليا للدولة". تحويل كبار الموظفين إلى سادة للرأسمالية علامة موثوقة على شكل النظام الأوليجارشى، بالضبط كما فى روسيا التى عرف فيها، قادة الحزب كيف يستفيدون من تحول الاقتصاد السوفييتى كى يحوزوا ملكية أفضل ما فيه، وهو ما أدى بالحكمة الشعبية إلى أن ترد الحياة إلى مصطلح "أوليجارك".

سادة يسرقون السيجار

الأوليجارشية – دون ميل إلى الاستعراض – لم تعد تخفى نفسها، متأكدة من وداعة الصحافة التى يشارك أغلب قادتها فى حلقاتها السرية agapes.

وكون المرء فيها يعنى أنه ينتسب إلى "جنس السادة"، حسب التعبير المستخدم بخصوص رشيدة داتى من قبل سيسليا ساركوزى، زوجة رئيس الجمهورية الفرنسية قبل أن تتركه من أجل ريشار أتياس رئيس شركة بيبليسى EW، منظم منتدى دافوس.

يفرز "السادة" عجرفة مستفزة، يرى جك سيجيلا أن "كل الناس لديهم ساعة رولكس. إذا وصلنا إلى سن الخمسين وليس لدينا ساعة رولكس فقد أضعنا حياتنا". وماركة الساعات التى تشير إليها هنا تصنع ساعات يكون سعر الواحدة منها على الأقل ٣٠٠٠ يورو. والأكثر دلالة فى كلمات صاحب الإعلان هى كلمة "كل الناس" التى تشير إلى الأقران، أولئك الذين من عالمه. والآخرون – أى الشعب – من الخدم والأجلاف، غير موجودين. نفس الازدراء توحى به أقوال هنرى بروجليو، رئيس مجلس إدارة شركة فيوليا للبيئة. لقد عُيِّن فى نهاية ٢٠٠٩ رئيسا لشركة كهرباء فرنسا – التى تريد الطغمة الفرنسية خصخصتها بالتأكيد – وهذا السيد يريد أن يحتفظ، إلى جانب مرتبه الذى يتقاضاه من شركة القطاع العام، بمرتبه فى شركة فيوليا، وهذا يجعل دخله ٢ مليون يورو سنويا، وهو مبلغ يعادل مرتب مائة وأربعة وعشرين عاما لشخص يتقاضى أجر الحد الأدنى فى فرنسا.

أجبر الاستهجان العام السيد بروجليو على التخلى عن الراتب المزدوج، ويغمغم فى دائرته الخاصة: "هذا مبلغ تافه، على من يضحكون؟ فى باريس، ١.٢ مليون يورو (مرتبه السنوى فى شركة كهرباء بفرنسا) هو بالكاد سعر شقة. أما نيكولا بافريز، وهو المعتاد على اجتماعات بيلدبرج والمبشر بالرأسمالية، مما يفتح له أبواب جميع وسائل الإعلام، فله رؤية مختلفة نوعا ما عن ظروف الحياة الشعبية: "تخفيض ساعات العمل محل تقدير للذهاب إلى لو بيرون (منطقة من الريف يمتلك فيها الأوليجارشيون مزارع) ولكن بالنسبة للشرائح الأكثر تواضعا، فإن وقت الفراغ هو إدمان الكحول وتطور العنف والجريمة".

ومن الضمير المستريح والازدراء ننتقل منطقيا إلى الافتراس المفتوح للملكيات العامة، مثل وزير الدولة كريستيان بلان الذى أنفق ١٢٠٠٠ يورو فى عشرة شهور لشراء السيجار من أموال الدولة. أو ملك بلجيكا الثانى الذى اشترى لنفسه يختا ثانيا يبلغ طوله ٢٧ مترا وثمنه ٤,٦ مليون يورو، قبل أن يدعو رعاياه إلى التساؤل "عن السمة المادية الأكثر لمجتمعاتنا". هذا الربط بين هذين الموضوعين يستثير غيظا مفهوما لدى الجانب الآخر.

يمكن أن نطيل قائمة مثل هذه الانحرافات إلى ما لا نهاية، والتى بالتأكيد ليست مقصورة على فرنسا أو بلجيكا. حكاية أخرى، إلا أنها تبرز ملمحا للسمة الجوهرية فى الطغمة الحاكمة؛ جشعها المرَضى، وبطلها هو جى هانز، هذا المضارب كون ثروة طائلة بعد أن تعلم المهنة عند جولدمان ساكز من خلال اللعب بالأسواق المختلفة بموهبة لا نشك فيها. كوَّن ثروة تقدر بحوالى مائة مليون يورو، ولكن فى ٢٠٠٩ وفى مواجهة الأزمة المالية، قررت الحكومة الإنجليزية فى حركة مذهلة فى جرأتها، أن ترفع الضريبة من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ على شرائح الدخل التى تتجاوز ١٥٠ ألف جنيه إسترلينى، وفرضت لمدة عام ضريبة ٥٠٪ على مكاسب رءوس الأموال العاملة فى المضاربة. ماذا فعل السيد هانز لكى يفلت من هذا العقاب غير المحتمل؟ ترك إنجلترا ونفى نفسه فى جزيرة جيرنس، الفردوس الضريبى، ولكل فترة لها فيكتور هوجو الذى يناسبها. بقيت زوجته وأولاده فى لندن، "لم أذهب لأراهم منذ أبريل". هكذا صرّح فى فبراير ٢٠١٠ "كما لم أذهب لأرى والدىَّ". وحده فى جزيرته مع كومة من الذهب.

تدهور النظام المالى الذى بدأ فى عام ٢٠٠٧ قد بين على مستوى كبير التفاهة العميقة للطبقة المسيطرة، فهى بالتأكيد مسئولة عن الأزمة التى حدثت بتركها وتشجيعها تكريس تراضٍ معمم يغذى مضاربة بلا كابح. ولكن أثناء الإفلاس، لتفادى الانهيار، قام الفرع السياسى من الطغمة باستخدام الضمان المالى العمومى المكون من توفير وعمل مجمل المجتمع، ورد الفعل الشخصى لأرباب العمل ورجال المال الأكثر ثراء هو الاستمرار فى النهب.

ويمكن أن نحدد ثلاثة أشكال من النهب، الأول يتمثل فى أن يمنح المرء نفسه مبالغ كبرى عندما يترك شركة قام بتفليسها أو ما يقرب من ذلك. فريد جودوين المدير العام لبنك رويال أسكتلندا، منح نفسه مكافأة سنوية بمبلغ مقداره ٧٧٧ ألف يورو، وعرف الخبر فى ٢٦ فبراير ٢٠٠٩، اليوم نفسه الذى يعلن البنك فيه عن أكبر خسارة لشركة عرفتها بريطانيا وهى ٢٩ مليار يورو. أثناء هذا الوقت فى السويد، رفع أعلى ٢٥٠ موظفا فى شركة فولفو مرتباتهم وعدد أسهمهم، فى حين أن الشركة تخسر وسوق السيارات كاسد. تيرى موران مدير شركة فاليو ترك ومعه مبلغ ٣.٢ مليون يورو الشركة التى خسرت ٢٠٧ مليون يورو فى عام ٢٠٠٨، وقام بتسريح ١٦٠٠ عامل. وبقيت الشركة على قيد الحياة بفضل الدعم المالى للدولة. هرمان فيرفيلست مدير بنك فورتس البلجيكى الذى نجا من الإفلاس بفضل تدخل الدولة، تلقى ٢.١ مليون يورو نفقات عند رحيله.

ولا يمكن لنا أن ننسى بطل القسوة AIG (المجموعة الأمريكية الدولية) هى شركة تأمين أمريكية كبرى قادتها استثماراتها المفرطة إلى حافة الإفلاس، فقد أعلنت الشركة خسارتها ٦٢ مليار دولار فى الأشهر الثلاثة الأخيرة لعام ٢٠٠٨، وهو ما يمثل أهم خسارة تعرضت لها شركة. أنقذتها الدولة بأن دفعت لها دعما مقداره ١٧٠ مليار دولار، بعد ذلك بعدة أشهر فى مارس ٢٠٠٩، عرفنا أن مبلغ ١٧٠ مليون دولار قد تم توزيعه مكافآت على المديرين.

الانكماش هو للآخرين

الشكل الثانى من النهب يتمثل فى المديرين الكبار الذين يرفعون أجورهم فى ذروة الأزمة. على سبيل المثال، المديرون الأربعة لبنك سوسيتيه جنرال يحصلون على ٣٢٠ ألف سهم stock option فى مارس ٢٠٠٩، فى حين أن البنك قد استفاد من دين عام بمقدار ١.٧ مليار يورو جعله يتفادى الإفلاس. ومن منظور أعم فى عام ٢٠٠٨، فى حين كان النظام الاقتصادى قد بدأ بوضوح فى الانهيار، درست صحيفة إكسبانسيون عينة من ٤٢ مديرا، وبينت أن متوسط دخلهم لم ينخفض إلا بمقدار ١٥٪ بحوالى ٤.٧ مليون يورو

فى حين أن أرباح شركاتهم قد انخفضت بمقدار ٢٢٪ ومؤشرهم فى البورصة انخفض بمقدار ٤٢٪. فعل المديرون الإنجليز ما هو أفضل من ذلك: مديرو أكبر ١٠٠ شركة ذات قيمة مالية فى بورصة لندن ارتفع مرتبهم الأساسى بمقدار ١٥٪ فى ٢٠٠٨. واستمرار الانكماش فى ٢٠٠٩ لم يمنع هذه الزيادات من الاستمرار، حيث إن مديرى عشرين شركة من أكبر الشركات الفرنسية حققوا بفضل أسهمهم فائض قيمة يصل مقداره إلى مليون يورو لكل مدير منهم.

الاتجاه نفسه على المستوى الأوروبى، فقد بينت دراسة قام بها مكتب هويت أسوشياتس عن مديرى أكبر ١٠٠ شركة فى الاتحاد الأوروبى، أن "الشركات تدفع مكافآت قصوى فى عام ٢٠٠٩ فى حين أنها كانت ذات كفاءة متواضعة فى عام ٢٠٠٨". كل هذا بالطبع شرعى وتعاقدى وعادى.

الشكل الثانى من الطغمة مصمِّم بشدة على ألا يترك شيئا حتى وإن انهار العالم فيما حوله، وهم المتاجرون trader أو فيما سبق المضاربون المأجورون، وعملهم يتمثل فى تضخيم أرباح البنوك والمؤسسات المالية التى تستخدمهم، باللعب على تنوع سعر الأسهم التى لا حصر لها، والتى اخترعتها جماعتهم. أدت هذه اللعبة المجنونة، كما نعرف، إلى الأزمة التى تتزايد منذ ٢٠٠٧، وهذا لم يمنع الجماعة المالية من أن تدافع بمنقارها وأظفارها عن المكاسب الهائلة بمكافأة هؤلاء "الرابحين". ويلخص تقرير من وزارة العدل فى ولاية نيويورك ما حدث: "عندما كانت البنوك تسير على ما يرام، كان موظفوها يحصلون على رواتب جيدة، وعندما كانت البنوك متعثرة، كان موظفوها يحصلون على رواتب جيدة، وعندما كانت البنوك على حال شديدة السوء وتدعمها أموال دافعى الضرائب، كان موظفوها يحصلون دائما على رواتب جيدة".

نشأت حرب عصابات بين أعضاء الطغمة من السلطات العامة، الذين وعوا أخيرا بضرورة وجود حد أدنى من الرقابة، والجماعات المالية المصممة بشدة على الحفاظ على امتيازاتها: لقد سمعنا مدير بنك فرنسا يتحدث عن "شعور بالمعاناة الأخلاقية" أمام مشروعات التقنين، كما أدان مضارب سويدى أكثر بلاغة "التدخل شبه الستالينى". الجماعة المالية، المتلاحمة بصلابة مثل مجموعة من فريق الرجبى فى

مباراة فى نهائى كأس العالم، تغير موضوعات عقود عمل المضاربين، والقوانين، والتهديد بالرحيل لدولة أخرى، وضغط المناقشة... إلخ، وأمام سلطات بلغت من الضعف ما يجعلها غير مصممة فعليًا على مراجعة طريقة عمل النظام، بدأت المكافآت فى التزايد فى ٢٠٠٩ بعد انخفاض حدث فى ٢٠٠٨. كانت السنة ممتازة، فالأموال التى أقرضتها الدولة فى نهاية ٢٠٠٨ بمعدل فائدة منخفض لتجنب إفلاس البنوك قد أقرضت من جديد بواسطة البنوك بمعدل فائدة أعلى، وهو ما أدى إلى أرباح قياسية. وهكذا فى وول ستريت تم الحصول على مكاسب ٢٠ مليار دولار فى ٢٠٠٩ بارتفاع ١٧٪ عن السنة الماضية، والاتجاه نفسه فى بورصة باريس حيث تم توزيع حوالى ١,٨ مليار يورو بارتفاع ٢٠٪ عن عام ٢٠٠٨.

الأخلاق مسألة سياسية

ما الذى يبينه هذا السيل من الأرقام؟ إن سلوك الطغمة فاسد بشكل جوهرى، وأخلاقها منحرفة، وتضع ربحها فوق المصلحة العامة. ما أثر ذلك على النقطة المركزية فى مناقشتنا؟ وهى معرفة ما إذا كان بإمكاننا أن نتمنى حكومة من الأخيار لمواجهة أزمة البيئة؟ ها هو الأثر: الحجة واهية، لأنه فى الواقع التاريخى الذى نعيشه، "الأخيار" هم الأنانيون اللا مبالون بالمصير المشترك، والمتناسون لمسألة البيئة. لن يفيد بشىء أن نربط أنفسنا بالحلم الأفلاطونى فى حكومة مثالية من الحكماء. الأقوياء ليسوا هم الأخيار، ولا يحكمون من أجل الصالح العام، ولكن لهدفهم الخاص، والذى هو، فى إطار الرأسمالية المنتهية، تراكم غير محدود للثروات والاستعراض الفاضح. ولنعد إلى تعريف هيرودوت: تبرر الأوليجارشية لنفسها بأنها تضع فى السلطة أكثر الناس فضيلة، كان الاسم الآخر هو الأرستقراطية، والتى تعنى تحديدا فى اللغة اليونانية "سلطة من هم أفضل". ولكن لا شىء مضمون، ومن دواعى الضعف الأساسى للنظام الأوليجارشى أن الأفضل يتولى السلطة، الأمر الأكثر احتمالا هو أن يستحوذ عليها الأقوياء فى الوضع الحالى، هو أمر غير قابل للنقاش، ويهدف الأقوياء أولا إلى الحفاظ على قوتهم.

أنا لا أقول إن جميع أعضاء الطغمة مصابون بنفس انهيار الضمير، بعضهم يأسف على الجشع المرضى لأقرانه، وهذا الخلاف يفسر حرب العصابات التى تدور حول القواعد المالية التى تعد إحدى المعارك السياسية الأشد حيوية اليوم. ولكن من بين الذين يقاتلون هذا الافتراس المدمر، من النادر أن نجد من يدينون المبادئ، إنهم يعرفون أنها قرينة بالنظام الذى يمثلون جزءا فاعلا منه ولا يجرءون أو لا يريدون أن يغيروه بنية صادقة.

هذا التهتك الأخلاقى ينبع من فلسفة الرأسمالية ذاتها، وحسب هذه الفلسفة فإن أخلاق الفرد الذى لا يحركه سوى البحث عن مصلحته هى غير مبالية، لأن اللقاء بين أطياف المصالح الخاصة فى السوق هو الذى من شأنه أن يؤدى إلى الانسجام بفعل السحر. لا يوجد واقعيًا صالح اجتماعى أو منفعة عامة، سوى توسيع السوق وتوسيع أداته، هو الذى سيكفل الرفاهية العامة التى ليس على الفاعل الاقتصادى أن يشغل نفسه بها.

ما إن نقبل عقليًا هذه الأدلة لا يبقى سوى أن نلاحظ نتيجتها المنطقية، تتحول النقود إلى وسيط للرباط الاجتماعى أو بالأحرى بديل له، هى اللغة التى يتواصل الأفراد من خلالها، كلماتها هى المكاسب التى تسمح بالحصول عليها، وخطابها هو تراكم الملكيات التى تشهد على نجاح المتحدث.

هناك ملمح مكمل لأخلاق الأوليجارشيين الحاليين، هو إهمال ثقافتهم الأصلية لصالح ثقافة كوكبية موحدة بواسطة تكوين سوق عالمى، وهى موجودة كما رأيتها فى قلب منتدى دافوس. السادة المرموقون فى أوروبا وآسيا وأمريكا والبلاد العربية يعترفون بأنفسهم بوصفهم أقرانا، أعضاء فى نفس الجماعة المنفصلة عن عامة البشر، تجمعهم الأخلاق نفسها والغايات نفسها. وكم أذهلنى على سبيل المثال، أن أعرف أنه فى مصر تعلم الطبقة الحاكمة، التى تقهر الشعب بقسوة تدعو للخجل فى إطار نظام ديكتاتورى، أولادها منذ بداية تعليمهم بالإنجليزية أو الفرنسية وليس بالعربية، لغة البلد، وأحيانا حتى تتحدث داخل الأسرة بلغة أجنبية، حالة متطرفة من اتجاه لدى الطغمة العالمية التى لا وطن لها سوى المال.

يقود الأوليجارشية الرأسمالية قيمتان: النقود والسوق، وهى ليست مستعدة أخلاقيا لتحمل المسئوليات التى يولدها الموقف.

الفصل الثالث

سياسية رأس المال

لقد فتح رونالد ريجان الطريق فى أكتوبر ١٩٨٩، بعد عام من نهاية فترة رئاسته للجمهورية، حيث ألقى محاضرتين فى اليابان بدعوة من مجموعة فيوجيسانكى للاتصالات. تقاضى عنها ٢ مليون دولار، أى أكبر مما حصل عليه من راتبه بوصفه رئيسا خلال ثمانى سنوات. هذه التجارة للصورة السياسية أثارت الاستهجان لدرجة أن محرراً محافظاً مثل وليم سافير كتب أن هذه الحكاية قد هاجمت الأنوف بقوة عفن مثل طعام سوشى مضى على إعداده أسبوع!

بعد مضى عشرين عاما، لم تعد مسألة أن يتاجر رؤساء الدول المتقاعدون بشهرتهم ونفوذهم تصدم أحدا. تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا السابق أمكنه أن يحصل على مبلغ ٦١٦٠٠٠ دولار نظير محاضرتين مدة كل منها ثلاثون دقيقة، وبيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة السابق وصل سعره إلى ٤٥٠٠٠٠ دولار فى المحاضرة، فيما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٧ وبهذا جمع ٤٠ مليون دولار. وآل جور نائب رئيس سابق يأخذ الكلمة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار. وبالنسبة لخوسيه ماريا أزنار رئيس وزراء إسبانيا المتقاعد احسبوا ٤٠٠٠٠ يورو، وجون ماجور رئيس وزراء بريطانى سابق ٦٠٠٠٠ دولار. وبالنسبة لهيلموت كول، مستشار ألمانيا، الأجر غير معلن، ولكن جيرهارد شرودر مستشار آخر لألمانيا سوف يحيى ليلتكم مقابل ٧٥٠٠٠ دولار.

كثير من رجال السياسة هؤلاء يضيفون إلى ما يكسبونه من محاضراتهم استشارات مدفوعة الأجر للشركات والبنوك والهيئات الاستثمارية، وبالاشتراك

فى مجالس الإدارة. ولا تنسوا أن وجوها مصنفة فى اليسار مثل تونى بلير وجيرهارد شرودر تعد من ألمع النجوم فى هذا المضمار. ودون شعور بالحرج من أى صراعات مصالح، تم تعيين شردور مستشارا مقابل ٢٥٠٠٠٠ يورو فى العام لشركة جازبورم الروسية فى حين أنه بوصفه مستشارا لألمانيا كان قد وقع قبل ذلك بشهرين فى سبتمبر ٢٠٠٥ اتفاقية غاز مع روسيا. أما فيما يخص تونى بلير فقد جمع ١٧ مليون يورو فى أقل من ثلاث سنوات بعد رحيله من دواننج ستريت فى ٢٠٠٧، وأعد صيغة ضريبية ماكرة كى يفلت من دفع الضرائب. لقد تابع نموذج رئيس وزراء كندا السابق جان كريتيان الذى أصبح رجل أعمال بعد أن ترك السلطة فى ٢٠٠٢، موقعا عقودا كثيرة فى أربعة أركان الأرض، وآخرها كازينو بمليارات الدولارات فى مدينة هوشى منه بفيتنام.

٩٣٨ ليلة فى البيت الأبيض

الإدارة الجيدة للصورة السياسية تسمح بإنجاز أكبر؛ تكوين ثروة حتى قبل الوصول إلى القمة. ملأت سارة بالين الشاشات أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية لجون ماكين، والتى كانت مرشحة نائبة رئيس له. خسر ماكين ولكن بالين عرفت كيف تستثمر شعبيتها الجديدة. استقالت من وظيفتها باعتبارها حاكمة لألاسكا، ذات القواعد الأخلاقية الصارمة، كى تتفرغ لمحاضراتها التى قُدِّر أجر كل واحدة منها بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار، وبرنامجها على القناة التليفزيونية لليمين المتطرف فوكس نيوز، والتى تتعاون معها مقابل مليون دولار فى العام. ويقدر دخل مدام بالين فى سنة ٢٠٠٩ وحدها بحوالى ١٢ مليون دولار.

تنويعة أخرى على العلاقة المتخلصة من العقد - حسب التعبير المستخدم - بين السياسة والمال، هى وضع مليارديرات ومليونيرات بصورة مباشرة فى السلطة مثل سيلفيو برلسكونى فى إيطاليا وسباستيان بنيرا فى شيلى. أما فيما يخص الحكومة البريطانية التى يرأسها السيد كاميرون فى عام ٢٠١٠ فقد كانت تضم ١٨ مليونيرا من بين ٢٣ عضواً.

ولكن فى النظام الأوليجارشى، قادة البلاد المحسوبون على أنهم ديمقراطيون ليسوا إلا الوجه الظاهر من خليط بنيوى من وظائف الشركات الخاصة. هل يتعلق الأمر فعلا بخليط فى الديمقراطية؟ الفاصل الأساسى يفصل المجال العام الذى يخص المصلحة العامة، والمجال الخاص المرتبط بالمصالح الخاصة، والتى تعد شرعية ما لم يكن السعى إليها ضارا بالصالح العام.

ولكن هذا لا معنى له فى الأوليجارشية، القطيعة هنا أفقية، وتقع بين أعضاء قمة الهرم التى تمثل وظائف التوجيه فى خصوصياتها المختلفة، والجسد الاجتماعى، قطيعة تعتبر شرعية من وجهة نظرهم، بل لا يمكن تفاديها.

من هنا يكون من الطبيعى أن يرغب المسئولون السياسيون فى تكوين الثروات، بما أنهم يدافعون أو يدعمون نظاما يعتبر الثراء علامة على النجاح، ويضعون بالتالى الثروة على رأس قيمه. وهكذا قام الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى بتكريم رجل المال أنطوان برنهايم أحد المشاركين الرئيسيين فى بنك لازار، مانحا إياه أعلى درجة من وسام الشرف، وهى درجة الصليب الكبير: "حقق أنطوان برنهايم أرباحا، وبالتالى خدم فرنسا، والتى يجب عليها أن تصفى حسابها تجاه المال؛ لكى تحل فى النهاية مشكلتها مع النجاح".

فى الأوليجارشية يعنى النجاح عملية الكسب المقنن من قبل الدولة. كلمة "تقنين" هنا مهمة، فهى لا تعنى نهب الدولة كما هو الحال فى الديكتاتورية الإفريقية أو استنزافًا عنيفًا للثروات مع إبقاء الشعب فى حالة البؤس، ولكن "تقنين" الاستنزاف دون قتل الحيوان. كل المهارة تتمثل فى عدم إثارة تمرد يهدد دوام الاستغلال، لدى السكان الذين لديهم بقية من تصورات ديمقراطية.

المستوى المناسب للتكوين والأشكال التى يتم بمقتضاها يشهدان على مهارة أداء الأوليجارشية، وهى تتنوع حسب البلاد والثقافات القومية والتاريخ الخاص. فى كل مكان تمت حركة شاملة لخصخصة الملكية العامة مع قفزة الرأسمالية فى سنوات الثمانينيات ١٩٨٠، والارتفاع المذهل فى التفاوت يبرز نجاح هذا المشروع.

تفتيت الملكيات العامة الذى مورس ببراعة خلال التسعينيات سنوات ١٩٩٠ فى بلاد أوروبا الشرقية يستحق دراسة معمقة، وكذلك فى النظام الإيطالى الخاص جداً، وكذلك النظام الإسبانى المختلف أيضا. ولنسجل أن هذه البلاد، كانت خارجة بدرجات مختلفة، من نظم ديكتاتورية (السوفيتية، والفاشية، والفرانكية).

فى البلاد التى للديمقراطية فيها جذور أقدم، مثل الولايات المتحدة، أو المملكة المتحدة أو فرنسا، حدث السطو تبعا لعمليات ملائمة للعبقرية القومية. فى الولايات المتحدة، تراث لدولة فيدرالية قوية، ولكنه مكون بحيث لا يجوز له أن يضر بالأداء الحر للسوق، وكذلك النمط الجامعى فى تكوين النخب قد أدى إلى انتقال مستمر لأصحاب القرار بين المجال الخاص والمجال العام. حجم هذا الذهاب والمجىء يمثل كثافة متنوعة، يقل بعد الفترات التى يزداد فيها وزن الصفقات أكثر من اللازم، مثلما فى حالة "البارونات اللصوص" فى نهاية القرن التاسع عشر أو فى نهاية سنوات العشرينيات ١٩٢٠ عندما اندلعت الأزمة الاقتصادية الكبرى.

مثلت إدارة روزفلت بداية فترة طويلة، كان المسئولون السياسيون فيها مشغولين بالمصلحة العامة، يتمسكون بمسافة تفصلهم عن وسط الأعمال. مع ذلك حذر أيزنهاور فى عام ١٩٦١ مواطنيه من التأثير المتنامى للمجموعة العسكرية الصناعية. وبداية من فترة رئاسة ريجان، بدأت الشركات الكبرى فى الشعور بأنها فى البيت الأبيض كما لو كانت فى بيتها، وهو تطور لم يختلف كثيراً فى ظل بيل كلينتون، بل إنه قام ببرمجة "ليالى البيت الأبيض" فى غرفة أبراهام لينكولن، لأصدقائه الذين كان الكثير منهم من ممولى حملته الانتخابية. فيما بين ١٩٩٢ و١٩٩٦ استقر ٩٣٨ ضيفا على الأرائك المريحة للقوة.

الذهاب والإياب بين مواقع الإدارة الكبرى ومستشارى مجالس إدارات الشركات الكبرى قد تكرر كثيرا، رئاسة جورج دبليو بوش (من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨) قد دفعت هذا التضافر إلى درجة لم يبلغها من قبل. وهناك تحقيق لمجلة دنفر بوست يبين على سبيل المثال أنه فى عام ٢٠٠٤ كان هناك أكثر مائة من أعضاء مجموعات الضغط قد تم تعيينهم فى وظائف الدولة المكلفة بمراقبة الصناعات التى كانوا يعملون فيها من قبل.

وقد شد الرئيس أوباما اللجام مع دوائر الأعمال، ولكن ليس بالدرجة التى تقيم فجوة لا يمكن تجاوزها. الرئيس أوباما الذى جمع أموالا لتمويل حملته الانتخابية الرئاسية فى عام ٢٠٠٨ ضعف ما جمعه منافسه ماكين (٧٤٥ مليون دولار ضد ٣٦٨)، وضع فى فريقه الحكومى شخصيات قادمة من عالم المال، مثل لورانس سامرز وتيموتى جيثنر وبيتر أورزاج، والثلاثة مرتبطون بروبرت روبن الرئيس السابق لمجموعة جولدمان ساكز والمهندس، تحت حكم بيل كلينتون، والذى كان وزيرا للخزانة فى عهده، لتسارع التخلص من الضوابط على حركة المال. ووزير العدالة إبريك هولدن، عمل لدى كوفينجتون وبورتنج، وهو مكتب قانونى للدفاع عن مصالح الشركات الكبرى، فى حين أن دنيس بلير، وهو المدير حتى مايو ٢٠١٠ لمكتب مكافحة التجسس والمخابرات القومية، كان قبل ذلك عضوا فى مجلس إدارة شركة فى المواد العسكرية وهى إدو كورب. وجيمس جونز وزير الأمن الوطنى كان، من جانب، أحد مديرى شركة بوينج وشركة شيفرون. وبعض ممثلى جماعات المصالح تم تعيينهم بواسطة الإدارة الجديدة فى وظائف غير مرئية بهذا القدر، مثل إيزى صديقى نائب رئيس سابق لكروبلايف، اتحاد شركات المبيدات الحشرية والبيوتكنولوجيا النباتية، بوصفه مفاوضا فى القضايا الزراعية، وميشيل تايلور وهو نائب رئيس سابق لمونسانتو، بوصفه مديرا مساعداً لوكالة التغذية والأدوية (fda)، وويليام لين أحد أعضاء جماعة ضغط لشركة الإلكترونات العسكرية رايثيون فى وظيفة مساعد وزير الدفاع. وإجمالا رصد الصحفى تيموثى كارنى ٤٥ عضوا فى جماعات الضغط فى مواقع مهمة لإدارة أوباما. وبعد أقل من عامين من رئاسة أوباما، بدأ البعض فى ترك الحكومة، لكى يلحقوا بمكاتب جماعات ضغط. وهى حالة دارنون مونكوس، وهو مساعد ليتميوثى جيثنر، رحل فى ربيع ٢٠١٠ إلى سيبرس جروب التى تدافع عن مصالح بنوك هيدج وشركات أخرى عملاقة ذات منتجات متنوعة.

أربع سنوات فى خدمة الدولة وسوف تكسبون أموالا طائلة

التزمت فرنسا لزمن طويل بنموذج للفصل بين الإدارة العامة والشئون الاقتصادية، قائم على التراث الملكى لدولة مركزية. لم تكن الحواجز بالتاكيد مسدودة تماما، والشركات الكبرى التى ينظر إليها على أنها حاملة للمصالح القومية كانت كثيرا ما تساعدها الدولة وتحميها، سواء كانت مؤممة أم لا. ولكن الخط الفاصل كان واضحا

ومقبولا من جانب النخب، وبدأ ينهار فى سنوات الثمانينيات ١٩٨٠ فى سياق رد الاعتبار الأيديولوجى للرأسمالية. وكما هو الحال فى روسيا بعد السوفيتية، كبار موظفى الدولة الذين تم إعدادهم فى مدرسة الإدارة القومية ENA، وجدوا أنفسهم فى أفضل موقع للاستفادة من الخصخصة التى كانوا يشرفون عليها من مكاتبهم الوزارية، وهكذا بدأت مهنة جديدة فى التشكل، يلخصها ببراعة هذا الحوار بين اثنين من القادة "الاشتراكيين": فى يونيو ١٩٨٤، هاتف بيير موسكوفيتشى، السادس على دفعته فى مدرسة الإدارة الوطنية، من كان أستاذه (دومينيك ستروس كان) ليطلب منه رأيه فى التفتيش المالى (هيئة مرموقة للدولة تستقبل أفضل طلاب مدرسة الإدارة): "هى أفضل مدرسة فرنسية للأعمال، سوف تبقى فيها أربع سنوات، وتكسب أموالا طائلة". "والخزانة، أقل نوعًا ما، ولكن هنا أيضا تبقى أربع سنوات وتكسب أموالا". وأحد ألمع نجوم سماء هذه الطغمة جان مارى مسييه، وهو من خريجى مدرسة البولتكنيك ومدرسة الإدارة العليا، وعضو الفريق الوزارى للسيد كابانا ومن بعده السيد بلادور، وهو مكلف بإعداد ملف عن خصخصة كثير من الشركات العامة فى ١٩٨١، وهى منصة للانطلاق إلى بنك لازار المتخصص فى دمج الشركات، ومن هنا صعد مع الشركة العامة للمياه التى حولها إلى شركة فيفندى قبل أن يقودها إلى ما يشبه الإفلاس. وقدم استقالته عام ٢٠٠٢ ولكنه اشترط أن يتقاضى ٢٠ مليون يورو تعويضا، وإن لم ينلها. ها هو رجل بنوك متخصص فى الصفقات، يستحق الأمر أن نذكّر بهواياته: "حينما كان مدير فيفندى، قام بتجهيز طائرة إيرباص لراحته الخاصة، واستأجر هليوكوبتر ليصل إلى قلب مانهاتن. وقام بتعيين طباخ محترف لغذائه المصحوب دائما بالنبيذ الفاخر على مائدة فيفندى يونيفرسال، ويقضى إجازاته فى جزر البهاما، دون ذكر شقته فى شارع بارك أفنيو وقيمتها ١٧.٥ مليون دولار، وصمم ديكورها جان ميشيل فيلموت بقيمة ٤ مليون دولار". نشر السيد مسييه كتابا فى ٢٠٠٩ يدعو فيه إلى إعادة تعريف الأخلاق التى نريد أن نعلى من شأنها ونعلمها لأولادنا.

هناك حالة أقل صخبا هى حالة ستيفان ريشار خريج مدرسة الإدارة العليا، وبدأ عمله فى مكتب دومينيك ستروس، كان وزير الصناعة عام ١٩٩١، ولم يبق كثيرا،

فقد رحل إلى الشركة العامة للمياه، وتحت قيادة مسييه قام بإدارة شركة العقارات المسماة نيكستي، وفي عام ١٩٩٩ قام مع بعض أصدقائه بشراء جزء من هذه الشركة، وكانت هى فترة الارتفاع المفاجئ فى أسعار العقارات، ودخلت شركة نيكستى إلى البورصة. وقد ربح الموظف الكبير من وراء هذا العملية مبلغ ٣٥ مليون يورو. وقد لاحظت خدمات الضرائب خللا ودفع السيد ريشار غرامة قدرها ٦٦٠٠٠٠ يورو فى أكتوبر ٢٠٠٧، فى الوقت الذى كان فيه مديرا لمكتب وزير الاقتصاد. ولم تمنع مشاكله مع مصلحة الضرائب من أن يصبح - بصورة ما - المشرف عليها، ولم يمنعه من تلقى وسام الشرف من نيكولا ساركوزى فى أكتوبر ٢٠٠٦، هذا الشاب اللامع قد عاد فى ٢٠١٠ مديراً لشركة تليفونات فرانس تيليكوم التى تم خصصتها عام ٢٠٠٤.

وهذا هو نفس مسار جان شارل ناورى، خريج مدرسة الإدارة العليا، والذى كان ينسق - تحت رعاية الوزير بيير بريجفوا فى الفترة ١٩٨٤-١٩٨٦ - إصلاح أسواق المال. وقبل أن ينتقل إلى بنك روتشيلد، حيث قادته مواهبه فى الاستثمار إلى أن يصبح على رأس مجموعة كازينو، ويكوِّن ثروة قدرها ٤٥٢ مليون يورو فى عام ٢٠٠٩، أما فيما يخص ماتيو بيجاس، فقد مر هو أيضا بمكتب وزير من "اليسار"، قبل أن يحقق الثروة، وهو خريج مدرسة الإدارة العليا عام ١٩٩٤، وقد عمل فى وزارة الخزانة قبل أن يعمل مع وزير الاقتصاد دومينيك شتروس، كان وبقى فى مكتب خليفته، ومن وظيفته هذه قام بترتيب سلسلة من عمليات الخصخصة قامت بها حكومة جوسبان. ومنذ عام ٢٠٠٢ انتقل إلى بنك لازار حيث يمكنه استغلال معارفه الثمينة التى اكتسبها فى الوزارة، "فى وزارة الاقتصاد كان زملاؤه فى العمل يشاهدونه يستغل بدقة ومنهجية كل الملفات وكل الشبكات التى وقعت تحت يده خلال عمله"، هذا كشفته الصحفية مارتين أورانج، وها هو الآن مليونير.

حالة أخرى مثيرة للاهتمام، هى حالة فرانسوا بيرول، خريج مدرسة الإدارة العليا عام ١٩٩٠، ولقد تابع لفترة الشئون الصناعية ثم تابع الأسواق المالية فى وزارة المالية، وفى مكتب نيكولا ساركوزى حينما كان وزيرا للاقتصاد نظم فى عام ٢٠٠٢ نقل ممتلكات شركة إيكسيس لصندوق الإيداع، وانتقل إلى بنك روتشيلد فى عام ٢٠٠٥،

حيث شارك فى إنشاء شركة ناتيكسيس، وهى التى تدمج أكسيس مع الفرع المالى لبنك بوبيولير، وهى عملية شارك فيها أيضا ماتيوبيجاس، داخل بنك لازار. هذا الاختطاف لأموال المودعين الصغار من أجل خلق أداة للمضاربة أدى فى عام ٢٠٠٨ إلى خسارة أكثر من مليارَىْ يورو من الأصول التى لا تُباع (المسماة بالرزينة) والتى تصل إلى ٣١ مليار يورو. وقد تم إنقاذ الموقف باندماج بنك بوبيولير مع صناديق التوفير التى تمتص الديون. وبيرول الذى كان مسئولا جزئيا عن هذه الكارثة عاد بعد ذلك إلى مكتب نيكولا ساركوزى رئيس الجمهورية ليشرف على اندماج البنوك، ثم تم تعيينه، بما يخالف كل قواعد الأخلاق المهنية، على رأس المجموعة. من مازال يهتم؟ لاحظ أن السيد بيرول كان يشارك فى اجتماع بيلدبرج عام ٢٠٠٨.

ويمكن لنا أن نطيل إلى ما لا نهاية قائمة هذه الشخصيات التى تم إعدادها فى مدرسة "الخدمة العامة"، وحولوا مرورهم بقمة الدولة إلى رأسمال نفوذ يستثمرونه فى الشركات الكبرى التى راقبوها أثناء وجودهم بالوزارة. وكما رأينا، فرؤساء أكبر المجموعات الاقتصادية أتوا فى معظمهم من هيئات الدولة العليا.

ولنلاحظ أن هذا النمط من الانتقال ليس خاصا بفرنسا، فعلى سبيل المثال، اللجنة الأوروبية، وهى موقع للسلطة، هى أيضا منصة انطلاق لأعضائها الذين أتوا فى الغالب من مواقع انتخابية: فى أوائل ٢٠١٠ ترك النمساوى بنيتا فيرو فالدنر وظيفته – باعتباره أمين اللجنة للعلاقات الخارجية – فى نهاية فترة خدمته ليلحق بشركة التأمين الكبرى مونيش رى، بعد ذلك بقليل التحق ميجلينا ليناكونيفا مندوب حماية المستهلكين، بمجلس إدارة بنك بى إن بى بارى با، فى حين أن شارلى ماك كريفى مندوب اللجنة للسوق الداخلى انتهى به الحال لأن ينضم إلى شركة ريانير، وجونتر فرهوجن أمين لجنة الصناعة قد حمل مناقبه إلى رويال بنك فى أسكتلندا. رحيل هذه الشخصيات "يطرح سؤالا (...) حول إمكانية أن يستطيع عمل مقبل أن يؤثر فى القرارات التى يتخذها المندوبون أثناء فترة خدمتهم. هذا ما لاحظته رابطة مراقبة مراكز الضغط الأوروبية Alter-EU".

جاسوس شركة الكهرباء الذى يقدم نفسه بوصفه اشتراكيا

إذا ما كان كبار موظفى الدولة قد كونوا ثروات فى الشركات التى كانوا يراقبونها أثناء عملهم فى جهاز الدولة، كيف يمكن للمسئولين السياسيين الذى جاءوا عن طريق الانتخاب أن يتمسكوا بالحرص على المصلحة العامة؟ أحد الرواد المعاصرين لاستغلال النفوذ هو دومينيك ستروس كان مدير صندوق النقد الدولى فى ٢٠١٠. كان فى الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ وزيرا للصناعة فى فرنسا، وحينما عاد إلى الحياة المدنية أصبح مستشارا يقدم خدماته باهظة الثمن للشركات الكبرى التى كان من قبل هو الوزير الوصى عليها، وبهذا قاد مع آخرين حملة ناجزة للضغط ضد مشروع الضريبة على الطاقة الذى نوقش فى بروكسل عام ١٩٩٣ من أجل مقاومة التغيرات المناخية، ولقد وصل الخلط بين الوظائف إلى قمته فى عقده مع شركة كهرباء فرنسا EDF. هذه الشركة كانت تريد تطوير طراز جديد من المفاعلات النووية مع ألمانيا، ولكنها كانت قلقة من موقف الحزب الاشتراكى الألمانى، فى بلد لأنصار البيئة فيه نفوذ كبير. قام دومينك ستروس كان حينئذ بمهام عديدة فى ألمانيا لكى يقنع زملاءه فى الحزب الاشتراكى الألمانى بمزايا الطاقة النووية. لكنه كان يقدم نفسه بوصفه عضوا بالحزب الاشتراكى الفرنسى، دون أن يشير إلى أنه يعمل لحساب شركة كهرباء فرنسا.

وأصبح مسلك هذا الاشتراكى الكبير نموذجا يحتذى فى عام ٢٠٠٩، الكثير من أعضاء البرلمان المرموقين، كانوا محامين فى قضايا الأعمال، وفى نفس الوقت يحتفظون بعضوية البرلمان التى "كلفهم الشعب بها". على سبيل المثال جان فرانسوا كوبيه النائب عن منطقة سين دو مارن وعمدة مدينة مو والأمين العام لحزب اتحاد الحركة الشعبية UMP يضيف إلى عمله تعاونا مع مكتب محاماة جيد لوريت نويل. ومكافأة عمله ٢٠٠٠٠ يورو فى الشهر وهو رقم رفض تأكيده أو نفيه هذا النائب صاحب كتاب "أعدكم، سأتوقف عن اللغة المتخشبة". وقد أماط المحامى دونى أوبير الذى ضم إلى مكتبه المحامى النائب كريستوف كاريش اللثام عن السر، إذا كان هناك سر. "كان كرسيتوف كاريش لمدة عشر سنوات عضوا فى لجنة قوانين الجمعية الوطنية، وهو قيمة مضافة كبيرة، ولكن قائمة علاقاته هى التى تهمنا؛ إن مهنتنا تمنعنا من الترويج لأنفسنا لدى العملاء، وبالتالى فتوسيط نائب أمر جوهرى".

فى الواقع، ما الكلمة التى تستخدم لتشير إلى استخدام وظيفة عامة بهدف الإثراء الشخصى. فلنر ... آه.... الفساد، فى البرازيل وروسيا والكاميرون وإندونيسيا والمكسيك وإيطاليا بالتأكيد، ولكن فى فرنسا وإنجلترا، وجد صحفى فى جريدة صانداى تايمز الإجابة وهو يشرب فنجانا من الشاى فى مطعم مجلس الشيوخ بلندن.

وقد انتحل صفة رجل صناعة تايوانى يرغب فى تنمية أنشطة فى المملكة المتحدة، وطلب من عدد من اللوردات أن يستغل نفوذه فى تعديل نظام ضريبى موضع نقاش فى ذلك الوقت.

وقد رد الأعضاء الأربعة الذين تحدث معهم منفردين رداً إيجابيا لتحقيق مطلبه، وأشاروا إلى أجرهم: من ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ جنيه إسترلينى عن كل يوم "عمل".

والقضية فى بداية عام ٢٠٠٩ أثارت ضجيجاً فى المملكة، المدهش أنه بعد مرور عام أرادت الجريدة تجديد التجربة مع نواب فى البرلمان، وكانت النتيجة مطابقة: وزير دفاع سابق ستيفن بيرز، أشار فى جهاز تسجيل مدسوس إلى أنه "مثل تاكسى للإيجار" يتقاضى ٥٠٠٠ جنيه فى اليوم. وحينما انفجرت القضية دافعت إحدى النائبات من الذين وقعوا فى الفخ، وهى باتريسيا هويت، وزيرة سابقة للصحة، دافعت عن نفسها مشيرة إلى أنها كانت تنوى أن تقدم خدماتها فى نهاية فترة العضوية بالبرلمان: "أريد أن أقدم دائما نصائح للشركات التى لديها شىء إيجابى تقدمه للبلد". المنطق الضمنى واضح: هذه الشركات تفيد البلد، وبالتالى مساعدتها تعنى مساعدة البلد، وبالتالى أن يتقاضى المرء أموالا من هذه الشركات، سواء كان المرء برلمانيا أم لا، هو فى مصلحة البلد.

الحالات من هذا النمط مهولة، وملف الفساد يزداد سمكه شهرا بعد شهر. وهو لا يخص بلاد الجنوب وحدها، بل أهميته تتزايد أكثر فأكثر فى البلاد الغربية. وقد أعدت رابطة الشفافية الدولية دراسة تبين أنه فى أوروبا "مؤشر ضبط الفساد" قد تراجع فى ١٤ دولة أوروبية، على رأسها إسبانيا والمملكة المتحدة وفنلندا وإيطاليا واليونان وفرنسا وألمانيا. وتشير صحيفة ABC اليومية التى تصدر فى مدريد إلى أن "الفساد خنق إسبانيا ويؤدى إلى مرور للأموال أكثر من المخدرات (...) فإما أن يتوقف هذا النزيف لما بقى من نموذج (الديمقراطية الإسبانية)، وإما ستموت الديمقراطية وسنختفى فى مجارى الفساد العفنة".

ولكن الحالات المؤكدة للفساد ليست إلا الزبد الناتج عن تحويل كل المجال العام إلى بضاعة، ينبغى الغطس تحت السطح الملوث لكى نكتشف تيارين قويين وجّها الرأسمالية خلال العقود الثلاثة الماضية؛ فقد صار وزن الشركات هائلا – ولا سيما الوزن المالى – بالنسبة للدول، وبالتفاعل مع هذا الظاهرة زادت أهمية أيديولوجية الخصخصة التى تسهل قبول انتقال الأرباح العامة إلى خزائن الطغمة.

فى عام ١٩٧٥ عبر عضو فى اللجنة الثلاثية عن قلقه، كما رأينا، من ضعف الحكام: "الحكومات الديمقراطية تواجه بصعوبة قوة المؤسسات خارج البرلمان (...) فهى تسخر من سلطة الحكومة. وفى ذهنى مؤسستان اقتصاديتان قويتان؛ الشركات العملاقة، والنقابات الكبرى للعاملين". انظرو كيف أن العالم منظم، لقد تصرفت الحكومات بصورة جيدة منذ سنوات ١٩٨٠ حيث تم تفتيت النقابات، والشركات العملاقة، الأمور تسير على ما يرام، شكرا.

على الرغم من أننا نفتقد الدراسات المتعمقة – نقص فى الدراسات الاقتصادية بالغ الدلالة – فإن العولمة الاقتصادية قد تجسدت فى حركة تكثيف مستمر، مطورة فى طريقها ازدهار البنوك المتخصصة فى أنشطة إدماج الشركات، مثل جولدمان ساكز أو جى بى مورجان أو لازارد، وكذلك العديد من مكاتب المحاماة الدولية. وهكذا أصبحت مجالات متعددة المرعى الخصب لأقطاب الطغمة، أى يتحكم فيها بعض الشركات الكبرى التى تتنافس على الأسواق وتتقاسمها.

رغم ذلك، ينبغى عدم المبالغة فى القدرة الشاملة للشركات، حسبما بينه باحثان بلجيكيان، وهما بول دو جرو، وفيليب كامرمان، بمقارنة القيمة المضافة لأكبر الشركات للدخل القومى العام PIB (وهو مجموع القيم المضافة فى بلد ما)، فى أمم مختلفة. وقد لاحظوا فى عام ٢٠٠٢ أن الخمسين شركة الأكبر فى الصناعات والخدمات تمثل ٤,٥٪ من الدخل القومى العام لأكبر خمسين بلداً، وأن أكبر شركة – الموزع وول مارت – لم يكن ترتيبها سوى أربعة وأربعين بعد ثلاثة وأربعين بلداً. فى الواقع، إذا كانت الشركة الكبرى قد تضخمت، وفى الغالب بالتهام المنافسين، فقد تضخم الاقتصاد الكلى

فى الوقت نفسه، بصورة جعلت الحجم النسبى للشركات الكبرى والخدمات، بدا أنه بقى ثابتا. لقد كانت قوية بما فيه الكفاية بصورة أقلقت اللجنة الثلاثية وغيرها فى سنوات ١٩٧٠، فقد ظلوا ببساطة كذلك.

ولكن هناك عامل جدية قد غير بصورة عميقة المشهد الاقتصادى، ضاعف الفاعلون الماليون من قوتهم، فإلى جانب البنوك ظهر مستثمرون مثل صناديق النفقة التى تدير الادخار والمعاش، ومديرون للحافظات المالية ذات الهدف الذى ينصب على المضاربة وحدها، هذه الأنماط الثلاثة وجدت حجمها يتزايد سريعا ويتجاوز بشدة حجم الشركات الكبرى. فى ٢٠٠٢ كانت أكبر مائة شركة فى العالم تمثل حجم تجارة قدرها ٥٦٠٠ مليار دولار، أى بالمقارنة بالبنوك المائة الأولى التى تدير أموالا بمقدار ٢٩٦٠٠ مليار دولار. قوة القطاع المالى أصبحت هائلة فى الولايات المتحدة يستحوذ على ٤٠٪ من إجمالى الأرباح فى ٢٠٠٧، فى مقابل ١٠٪ عام ١٩٨٠ أكبر عشرة بنوك عالمية لكل واحد منها فى ٢٠١٠ أصول أكبر من ٢٠٠٠ مليار يورو فى حين أن الإنتاج الداخلى لليونان قيمته ٢٠٠ مليار يورو.

الأيديولوجية الليبرالية الجديدة التى عبرت عن نفسها فى سياسة اقتصادية تتمحور حول إدارة النقود أكثر من توجيه الميزانية، قد ساهمت بقوة فى هذا التطور. وكما يلاحظ جيمس جالبرايت، مع اختيار معدل فائدة مرتفع فى بداية سنوات ١٩٨٠، "تكلفة النقود أصبحت اعتبارا مسيطرا بصورة كبيرة على استمرار حياة المؤسسة الإنتاجية، أدت النزعة المالية إلى ترسيخ تبعية الشركة الصناعية لمصدر تمويلها". وبهذا عمل على إعادة سيطرة سلطة المؤسسات المالية فى الولايات المتحدة، من جديد صارت وول ستريت تتحكم فى الدفة.

التحكم فى الدفة ليس مجازا، فليس فقط مصالح المجموعة المالية فى وول ستريت وغيرها هى التى فرضت نفسها على السياسات الاقتصادية، ولكن الانتقال المنتظم لمسئولى البنوك إلى مواقع اتخاذ القرار السياسى قد سهل عملية الإدارة الملائمة. فى النظام الأوليجارشى، لا يؤدى هذا بالضرورة إلى قرارات سيئة، ولكنه يضمن ألا تسبب القرارات أى ضرر للطائفة، شركة جولدمان زاكس قد أظهرت من وجهة النظر هذه،

موهبة خاصة فى أن تجد لنفسها مكانا فى أعلى مفاصل الدولة. أحد الشركاء فيها وهو روبيرت روبن كان، كما رأينا، وزير المالية لدى بيل كلينتون فيما بين ١٩٩٥و ١٩٩٨، وجوشوا بولتن، شريك آخر، كان مدير مكتب البيت الأبيض فى عهد جورج دبليو بوش، وهنرى بولسون، رئيس سابق لشركة جولدمان كان وزير مالية بوش فيما بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، قبل أن ينقل سلطته فى عهد أوباما إلى تيموتى جيثنر القريب من روبيرت روبن والبنك. كما استطاعت جولدمان زاكس أن تدفع برجالها إلى المستوى الدولى. فهناك الكثير مما يمكن كسبه من ديون الدول، فرئيس البنك الدولى روبرت زوليك هو أحد رجال شركة جولدمان السابقين، مثله مثل بيتروس كريستودولو، المسئول عن هيئة إدارة الدين اليونانى العام، أو ماريو دراجى رئيس بنك إيطاليا، فى حين أن من بين الشركاء فى جولدمان، اللورد جريفث مستشار سابق لمارجريت تاتشر، أو أوتمار إيسنج كبير الاقتصاديين السابق فى البنك المركزى الأوروبى. ومن باب الحذر، فقد دفع موظفو شركة جولدمان بشكل جماعى مبلغ ٩٨١٠٠٠ لدعم باراك أوباما فى حملته الانتخابية عام ٢٠٠٨.

البنك متحدث جيد باسم مجمل المجتمع، فهو يعمل للصالح العام، بحسب المفهوم الرأسمالى للصالح العام. نحن نساعد الشركات فى أن تنمو بمساعدتها فى الحصول على رأس المال، حسبما يشرح لويد بلانكفين المدير التنفيذى لجولدمان زكس. الشركات التى تنمو تخلق الثروة، وهذا يسمح للناس أن تجد عملا، وهو ما يؤدى إلى مزيد من النمو ومزيد من الثروة. إنها دورة إيجابية، إيجابية لدرجة أن بلانكفين يختم كلامه قائلا إنه ليس إلا مصرفيا، "يقوم بعمل الرب". يعتقد رجال المال فى ذلك عن حق. هذا ما تؤكده صحيفة فاينانشيال تايمز فى سياق آخر عندما تكتب فى أحد عناوينها "الحقيقة حول المضاربين، أنهم يقومون بعمل الرب".

ولكن ربهم هو النقود، فكل الأوصاف للأوساط المالية تبين هوسًا؛ الكسب، والمزيد دائما من الكسب كى يتم تجاوز المنافسين فى سياق الوجاهة المادية. فيقول أحد الشركاء فى جولدمان زاكس: "إذا لم تكن تملك منزلا كبيرا وقاربا كبيرا فإنك تبقى فى المؤخرة، إنه مخدر".

لقد انتهى الحال بمنفذى إرادة الرب أن ضبطوا متلبسين! فى أوائل عام ٢٠١٠ تم لوم شركة جولدمان زاكس بسبب مساعدتها لليونان على القيام بعملية سرية على العملة الصعبة فى عام ٢٠٠١، من أجل الالتفاف على القاعدة الأوروبية بشأن العجز، لأنها وضعت نفسها فى موضع المستفيد من الإفلاس، وإنقاذ شركة ALG فى نهاية ٢٠٠٨، وإنها باعت عن عمد لزبائن أسهمًا يقال عنها مهيكلة، أى فاسدة، وباعت فى نفس الوقت ما كان فى حوزتها لأنها كانت تعلم أن سعرها سيهبط بشدة.

ومع ذلك فإن جولدمان زاكس ما تزال فى حالة جيدة، وكذلك البنوك، ونظرا لأنه قد تم إنقاذها من الانهيار فى نهاية عام ٢٠٠٨ عبر تدخل الدولة، فقد تمكنت البنوك من الخروج من تلك الأزمة، وظلت ذات سيادة على مصيرها وسياساتها، لم تكن الدول حقا تتخيل أن تتدخل فى إداراتها. فى مفهوم الطغمة الدولة موجودة لتدعم المؤسسات عن طريق إدارة مشتركة للسياسة الاقتصادية، لا ينبغى لها مراجعة مواصفات المسئولين أو مرتباتهم.

صديق يريد صالحكم العام

الجانب الثانى فى تحويل المجال العام إلى سلعة يتمثل فى بدء حركة عامة لخصخصة الشركات التى تملكها الدولة، وقد بدأت فى سنوات الثمانينيات ١٩٨٠، كان لها هدف عملى وأيديولوجى فى آن: هو توفير أموال للدول، والعمل على تراجع إمكانيات تدخلها فى الحياة الاقتصادية. ولكن اليرقة الأيديولوجية سرعان ما تحولت إلى فراشة نهمة من خلال أمثلة محددة، كما رأينا فقد أثرت الخصخصة من قاموا بتنفيذها ومن امتلكوا الملكيات العامة، على أساس أن المؤسسات قد بيعت بأسعار مجاملة بين أصدقاء. ولدينا مثال شيق، هو مثال شركات الطرق السريعة الفرنسية التى تم خصخصتها عام ٢٠٠٥ مقابل مليار يورو، فى حين أنها تحقق أرباحا تبلغ أكثر من مليار يورو فى العام، لقد كانت سرقة الصالح العام بائنة، مما جعل الحكومة تفرضها على البرلمان بواسطة مناقشة بدون تصويت.

مثل هذا المثال اللذيذ - المستلهم من عمليات الخصخصة الإسبانية - لا يفوته أن يستثير نفس الفكرة فى المملكة المتحدة، حيث لم تتمكن مارجريت تاتشر ولا تونى بلير من خصخصة كل شيء. اقترح إذن بنك روتشيلد فى ٢٠١٠ خطة كبرى لخصخصة الطرق السريعة البريطانية، وفرنسا ساركوزى التى تسعى للحصول على الميدالية الذهبية التى يتنافس بشأنها الكثيرون للنظام الأوليجارشى الأكثر قسوة فى الغرب، قد زايدت بخصخصة ألعاب اليانصيب والرهانات على شبكة الإنترنت بواسطة قانون عاجل، تم التصويت عليه فى مايو ٢٠١٠ ليكسر الاحتكار القديم للدولة على اليانصيب ورهان سباق الخيل. لقد كان الأمر يتعلق بأن يضمن لأصدقاء رئيس الجمهورية، من مديرى مواقع الألعاب مثل ستيفان كوربيه ودومينيك ديسينى، أو مديرى قنوات التليفزيون مثل مارتان بويج وفانسان بولوريه، نصيبهم من كعكة الرهانات الرياضية على الإنترنت، والتى تشهد تزايدا كبيرا. أن ينزع القانون من الدولة مواردها ويضعف من قدرتها على التقنين، وينمى سلوك الإدمان للاعبين، كثير من الناس لن يعتقدوا أنهم مواطنون، ليس فقط إهمالا، ولكنه الغاية المستهدفة عن قصد. وقد شهدت المناقشة البرلمانية تبادلا مهما بين العضو الاشتراكى جايسان جورس ووزير الميزانية إريك فورت، فلقد شرح السيد جورس أن بعض شركات التليفزيون يمكنها أن تحقق فى أن نتائج من أنشطتها فى البث التليفزيونى، ومن الرهانات التى تنظمها، ومن نقل المباريات التى تقدمها، ومن الدعاية التى تتقاضى ثمنها. هذا هو المفهوم الذى لديك عن المنافسة، "نحن كان لدينا احتكار عمومى، وها نحن نتوجه نحو احتكار خاص للطغمة". أجاب إريك فورت: "نحن ننتبه كثيرا إلى صراعات الصالح، ربما ليس لدينا بالضبط نفس المفهوم". كلام السيد فورت من ذهب: ليس لأفراد الطغمة نفس المفهوم عن صراع المصالح - الخلط بين وضع عام ومصالح خاصة - الذى لدى الديمقراطيين.

بعد أن أعطت الحكومات الأوليجارشية المؤسسات الصناعية للمصالح الخاصة، قامت بالهجوم على أنشطة الخدمات (النقل، والكهرباء، والاتصالات، والألعاب)، تشجعها فى ذلك المجموعة الأوروبية فى بروكسل، دافعة مبدأ المنافسة إلى حد العبث. فى النهاية هو عبث من وجهة نظر المصلحة العامة، وليس من وجهة نظر الأرباح الخاصة، وكما يكتب جيمس جالبرايت: "أعضاء هذه الطبقة الجديدة قرروا الاستيلاء على الدولة وإداراتها،

ليس لتنفيذ مشروع أيديولوجي، ولكن بالصورة التى تحمل لهم أكبر قدر من النقود، والتى تزعج سلطتهم بأقل قدر ممكن، وتقدم لهم أكثر الفرص لأن يكونوا فى مأمن فى حالة سير الأمور على غير ما يرام. باختصار، قرروا التصرف باعتبارهم حيوانات مفترسة إزاء المؤسسات الموجودة".

وحينما لا يكون هناك فريسة، وتميل لذة خصخصة الشركات إلى الخمود، يكون اللجوء إلى طرق أخرى لتفكيك الدولة. على سبيل المثال، بتحفيز المنافسة الخاصة على الخدمات العامة الكبرى مثل الصحة والتعليم. المنهج بسيط، من جانب تجفيف هادئ ومنتظم للميزانيات العامة، ومن جانب آخر تشجيع للقطاع الخاص باتخاذ إجراءات متنوعة فى صمت. وهكذا يتدهور القطاع العام تدريجيا، والقادرون على الدفع يودعون أطفالهم، أو يذهبون للعلاج فى القطاع الخاص، وهو ما يبرر تشجيعات جديدة من الدولة للقطاع الخاص، باستخدام حجة "عدم فاعلية القطاع العام".

منهج آخر لافتراس المصالح العامة يقدم نفسه تحت اسم "الشراكة بين العام والخاص"، الصديق الذى يصافحك بيده اليمنى ويضع يده اليسرى فى جيبك لكى يأخذ حافظة نقودك يعد شريكًا، والمسار الذى تم تدشينه فى بريطانيا تحت اسم "مبادرة المال الخاص"، يتمثل فى تمويل استثمار يتعلق بالمصلحة العامة، بواسطة القطاع الخاص، مثل الكلية، والسجن، والمحكمة، والشرطة، والمستشفى. بناء وصيانة وأداء المشروع يقوم به "شريك" سوف يتقاضى أجره بواسطة إيجار تدفعه له الدولة خلال عشرات السنين. وهكذا تستمر الدولة فى إطلاق مشروعات تحسب نافعة دونما رجوع مباشر إلى العقل، هذه الطريقة القابلة للنقد من أساسها، وهى طريقة لزيادة الدين العام دون أن يبدو ذلك فى الحسابات، تضمن ربحا معتبرا للمستثمر الخاص دون ضمان لفعالية أفضل. وتبين خبرة المملكة المتحدة التى تم فيها تمويل عدة مئات من المشروعات بهذه الطريقة، أن الاقتصاد المتحقق بالنسبة للوضع التقليدى لم يصل سوى إلى ١٠٪ مقابل ٣٠٪ من إلى ٢٥٪ كان قد أعلن عنها، وبدا أن التكلفة بالنسبة للسلطة العامة فى نهاية المطاف ثقيلة جدا، ولا سيما فى قطاع المستشفيات.

أما محكمة الرقابة المالية Cour des comptes فقد حكمت من جانبها أن "هذه الصيغة تبدو غير مناسبة بحسبانها تتعلق بخدمة عامة غير سلعية؛ لأنها فى غياب المردودية، فإنها تلقى بشكل كامل على كاهل تمويل الدولة تحملا غير متناسب مع تخفيف عبء الموازنة المباشر الذى تسمح به (...) وتدعو المحكمة إلى تأمل عميق حول المصلحة الحقيقية لهذه الصيغ المبتدعة التى لا تقدم ميزة إلا على المدى القصير، وتبدو فى النهاية حالمة على المدى المتوسط والطويل". ماذا يهم.

الشراكة بين الخاص والعام تقدم مصلحتين أخريين للمفترسين، من جانب تزيد الصيغة سلطة الشركات الكبرى، القادرة وحدها على الحصول على السوق العام، فى حين أن المشروعات حينما تقوم بها شركة عامة فإن مقاولاتها المتنوعة تكون متاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن جانب آخر فهى تضفى شرعية على كون القطاع الخاص يتكفل، ولو جزئيا على الأقل، بتكاليف الوظائف المسماة الملكية للدولة كالعدالة.

قانون الأقوياء

من جهة أخرى وضعت العدالة أيضا فى خدمة مصالح الطبقة المسيطرة، ومع كونها جازمة فى مجمع الجنح البسيطة إلى الدرجة التى تملأ معها السجون، فإنها لطيفة مع ما يتعلق بالمخالفات المالية. هناك وسيلة فعالة وهادئة لضمان الحماية القانونية لأفراد الطغمة المتحايلين على الضرائب ومروجى الفساد، هى إضعاف وسائل القضاة الذين يكافحون ضد المخالفات المالية. توجد وثيقة داخلية فى وزارة العدل الفرنسية، تشكو فى عام ٢٠١٠ من نقص فادح فى خدمات ووحدات التحقيق المؤهلة للإسراع بالإجراءات العقابية فى المجالات الاقتصادية والمالية، فى حين أن الهيئة المركزية للوقاية من الفساد SCPC تم تخفيف عدد أعضائها إلى الثلث، ويمكن أيضا، كما حاول نظام ساركوزى، استخدام، والإفراط فى استخدام تعبير "سر من أسرار الدفاع"، الذى يسمح باسم "الدفاع القومى" بمنع العدالة وأعضاء البرلمان من الوصول إلى الملفات المزعجة. وهكذا لم يستطع أعضاء البرلمان - ولتذكر أنهم منتخبون من الشعب - استجواب كبار المسئولين فى مهمتهم، للتحقيق فى الفساد المرتبط ببيع السفن الحربية لباكستان؛ حيث منعوا باسم "سر الدفاع".

وحماية الأقوياء ليست بالطبع خصوصية فرنسية؛ فقد منعت المملكة المتحدة التحقيق حول شبكة فساد مرتبطة ببيع أسلحة للمملكة العربية السعودية، وألغت إيطاليا فى عام ٢٠٠٩ لجنة الكفاح ضد الفساد، وفى صربيا ثم فصل ٩٠٠ قاض بصورة فظة، ويمكن أيضا تطويع القانون لتجنب تحقيقات مزعجة، فالسيد برلسكونى فى إيطاليا متخصص فى القوانين التى تحد من سلطة القضاة على التحقيق فى القضايا المشبوهة الضالع هو فيها، وكان فى أوائل عام ٢٠١٠ قد قدم مبادرته التاسعة عشرة التشريعية من هذا النوع، أما السيد ساركوزى فيأمل فى إلغاء قاضى التحقيق، ويفرض أجلاً لإمكانية رفع الدعوى فى مخالفة المال العام.

إذا كان الأقوياء يعملون على وضع عدالة الدولة فى خدمتهم، فهم أيضا قد نجحوا فى مجال آخر، فى مقاضاة الدولة بواسطة المؤسسات الخاصة. بالفعل من عشر سنوات، يعتمد المصير الاقتصادى للبلاد على درجات تمنحها وكالات متخصصة، وحسب حكم هذه الوكالات تشترى الأسواق أو لا تشترى سندات الديون التى تطرحها الدول، قوة هذه الوكالات برزت بصورة كبيرة أثناء الأزمة المالية. فى ٢٧ أبريل ٢٠١٠ خفضت وكالة ستاندارد أند بورز تقييم أثينا من BBB + إلى BB + مما دفع بالمضاربين إلى بيع سندات القروض اليونانية بثمن كبير، وهو ما يعجل بما يشبه الإفلاس للبلاد، وأدى إلى تدخلات من الدول الكبرى الأوروبية والبنك المركزى الأوروبى.

أنشئت وكالات التقييم هذه فى سنوات الستينيات ١٩٦٠ باعتبارها مشروعات خاصة، من أجل أن تقدم للمستثمرين الماليين تقييما لقدرة سداد المدنيين، سواء كانوا مؤسسات أم هيئات مالية أو بلادا. بالتدريج تم الاعتراف بهم باعتبارهم مرجعية رسمية بواسطة هيئات الضبط البنكية، مثل البنك المركزى الأوروبى، ولجنة الأمن والتبادل فى الولايات المتحدة، وهكذا اكتسبت الوكالات الرئيسية (ستاندارد آند بورز، وموديز إنفستيور سيرفيس، وفيتش راتنجز) سلطات كبرى.

بل إنها تتقاضى أجرا من المؤسسات التى تقوم بتقييم قدرتها على السداد، وهذه السمة الخاصة أقل ما يقال عنها إنها غريبة، وكأن صاحب مطعم يدفع أموالا للدليل السياحى الذى يقوم بتقييمه، أو كأن أحد المتقدمين للحصول على رخصة قيادة يعطى نقودا للممتحن، ولكنه الرأسمالية تتبع قواعد مختلفة عن الأخلاق الشائعة.

هذه الصيغة فى المكافأة أدت بصورة منطقية إلى أخطاء كبرى فى التقييم، زعزعت النظام المالى ابتداء من ٢٠٠٧، فقد منحت وكالات التقييم بلا تردد أعلى درجة + AAA للبنوك والصناديق التى تحوز السندات الأكثر "عفونة" التى اخترعها المضاربون، مثل الشركة الأمريكية للتأمين AG التى حصلت على درجات عالية حتى يوم إفلاسها. وكذلك لم تكن الوكالات أكثر كفاءة فيما يتعلق بالدول؛ ففى ديسمبر ٢٠٠٩ منحت وكالة ستاندرد آند بورز للدين العام اليونانى درجة A، وهى الدرجة نفسها التى منحتها لإستونيا التى انضمت لمنطقة اليورو عام ٢٠١١.

من المثير أن نلاحظ أنه رغم أخطاء التقييم الفاضحة، فقد استمرت الوكالات فى مقدمة الصفوف، وكما أن الدول لم تستطع، أو لم ترد أن تتحكم فى البنوك، فقد ظلت خاضعة لرغبات هذه الوكالات التى كانت أجندتها الأيديولوجية واضحة: "إخضاع السياسات العامة لأمنيات الأسواق". وهكذا وجدنا وكالة فيتش التى يملكها مارك لادرى دو لاشاريير، عضو مجموعة بيلدبرج وسييكل، تعطى درجة AAA لفرنسا لكونها تسيطر على دينها العام، كما علمنا أثناء الجدل الذى دار بخصوص قضية المعاشات، أو ستاندرد أند بورز الذى وضع صندوق الإيداع والاستثمار فى كويبك – وهو أداة مالية – أنشئت فى سنوات الستينيات ١٩٦٠، بهدف ضمان الاستقلال الاقتصادى للمقاطعة "تحت الملاحظة السلبية"، خوفا من أن تؤدى "المناقشات السياسية إلى خفض مستوى الاستقلال فى اختيار المستثمرين".

إن درجات الوكالات عن الدول تكون بحسب السياسة التى يقومون بها، وهل رأينا مرة ممتحنا لا يكون وصيًا؟ الدرجة بحسب التعريف تحيل إلى معيار، والمعيار هنا هو التكيف مع نواميس الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة، والغريب حقا هو أن منهج بلورة درجات الوكالات يبقى خفيا، أى ليس متاحا أمام الجدال العام.

لعبة مراكز الضغط

ولكن هناك أعضاء برلمان ومنتخبين... من قال إن النظام الأوليجارشى يستغنى عن المجالس المنتخبة؟ نعم، تبقى المجالس باعتبارها وريثة لزمن كان فيه الشعور الديمقراطى شعورا حيويا، وليس من الوارد تحييدها بصورة ملحوظة أثناء الانتقال إلى حكم الطغمة، وسوف ترى لاحقا كيف يتم ترتيب الأمور مع الممارسة الحساسة

للانتخابات. يوما بعد يوم، ولتفادى أن تتجه هذه المجالس الجموحة أحيانا فى الاتجاه الخاطئ فى استخدام الصلاحيات التى بقيت لها، تم تكوين "جماعات الضغط"، أى بمناهج خفية إلى حد ما فى التأثير على المنتخبين وأصحاب القرار. تشكل المنظمات أو الصناعات المختلفة والمتحدة بواسطة مصلحة خاصة جماعة ضغط، فى لحظة مناقشة قانون أو لائحة، وتحاول أن تقنع أصحاب القرار بضرورة حماية هذه المصلحة، والقيام أيضا فى حالة الضرورة بصور اتصال مع وسائل الإعلام. على سبيل المثال، فى أبريل ٢٠٠٨، نشر باراك أوباما فى حملته الانتخابية أنه مرشح يكافح ضد جماعات الضغط، وكان يستهدف بشكل خاص بيلى توزن عضو الكونجرس حتى ٢٠٠٥، حتى صار بعد ذلك من محرك نشيط لجماعات الضغط لصالح صناعة الأدوية والتى يرأس رابطتها PhRMA (بحوث مصانع أدوية أمريكا). "كتبت صناعة الأدوية قانونا لصالح الشركات"، حسبما صرح أوباما، وهل تعرفون ماذا حدث لرئيس لجنة الكونجرس الذى عمل على إعداد هذا القانون؟ تم تعيينه فى هذه الصناعة بمبلغ ٢ مليون دولار فى السنة، تخيلوا ذلك. هذا مثال على اللعبة المعتادة فى واشنطن، ولا أحب أن أتعلم هذه اللعبة، ولكن أريد القضاء عليها.

ليس كل ما يتمناه المرء يدركه، بعد ثمانية عشر شهرا نعلم أن توزن قد زار البيت الأبيض إحدى عشرة مرة، للتفاوض بشأن إجراءات الإصلاح الصحى. لقد اختار أوباما أن يستند إلى لوبى الصناعات الدوائية، لكى يواجه به المعارضة القوية للوبى التأمينات الخاصة. ولم تنجح العملية مع ذلك، ففى النهاية، ينبغى أيضا التنازل لأصحاب شركات التأمين. أقر الإصلاح، وهو يدل على تقدم كبير، بمعنى أن كل السكان تقريبا أصبحوا مكفولين بالنظام العلاجى، ولكن هذا النظام يظل يديره القطاع الخاص، والتكلفة تتحملها الدولة. أما فيما يخص الصناعات الدوائية فقد حصلت على إجراءات تخرج الأدوية البديلة والمستوردة من القانون إجمالا، أنفقت شركات الصحة ٥٤٤ مليون دولار للتأثير على القانون حسبا أشار مركز سياسات الرد Responsive.

هل أوباما ديمقراطى أصيل مضطر لأن يخضع للنظام؟ أو مجرد ممثل لشريحة من الطغمة تتصارع مع غيرها؟ لا يمكننى حسم المسألة، ولكنه على أى حال يعرف اللعبة، ويلعبها حسب قواعدها. عند وصوله إلى السلطة أدهش الناس باختياره

مستشارين اقتصاديين، وليس خبراء الاقتصاد الاجتماعيين الذين عملوا معه أثناء الحملة، ولكنهم رجال قريبون من بورصة وول ستريت، وتيموث جايثنر، ولورنس سرمرز، كما خضع للوبى المال عندما أراد أن يمرر إصلاحه لوول ستريت. ففى ٢٢ إبريل ٢٠١٠ توجه إلى نيويورك من أجل أن يتحدث إلى ممثلى البنوك الكبرى، جولدمان ساكز و ج. ب. مورجان شاس ومورجان ستانلى وباركلين، جميعهم حاضرون ليستمعوا إليه. مع ذلك لم يأت ليقاتلهم، ولكنه كان يريد تدليلهم، وقال: "أنا متأكد أن عددا كبيرا من أعضاء هذا يعمل لمصلحتكم، وهو يؤدى المهام التى تتقاضون عنها أمولاً، لكننى أنا هنا اليوم خصيصا - وأوجه كلامى إلى عمالقة الصناعة - لأننى أريد أن أقنعكم أن تلحقوا بنا، بدلا من أن تحاربوا جهودنا". مشروع القانون "لا يتضمن أى مقاربة أيديولوجية" حسبما أكد.

أجرى باحثون فى صندوق النقد الدولى فى ٢٠٠٩ دراسة مهمة، درسوا فى داخل صناعة المال الأمريكية نفقات جماعات الضغط، وطبيعة المخاطرات المالية التى يقومون بها، فبينوا أن الشركات التى أنفقت أكثر كانت هى أيضا التى اتخذت أكبر المخاطر التى أدت إلى أزمة النظام المالى التى بدأت فى ٢٠٠٧.

"يقترح تحليلنا أن التأثير السياسى لصناعة المال يمكن أن يكون مصدرا لمخاطر فى النظام" وينتهوا إلى أن" الوقاية من المخاطر المقبلة ربما تتطلب إضعاف التأثير السياسى لصناعة المال".

ونحن بعيدون عن ذلك، فقد أطلقت وول ستريت، "كتائب من جماعات الضغط" - بحسب تعبير أوباما - فى غارة على الكونجرس، وفى الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩ أنفقت المؤسسات المالية ١٢٦ مليون دولار لتمويل الضغط، وانتهى الكونجرس بالموافقة على إصلاح ٢٠١٠، ولكنه لا ينال قوة وول ستريت "حتى إن كان النص يتضمن بعض المواد الإيجابية، كما يرى السيناتور الديمقراطى روس فينجولد، فإن غياب الإصلاحات القوية يؤكد بوضوح أن جماعات الضغط فى وول ستريت وحلفاءها فى واشنطن، مازالوا يؤثرون بقوة فى العملية التشريعية".

جماعات الضغط فى أوروبا أقل ظهورا حيث المعلومات ليست متاحة، لكنها ليست أقل نشاطا، بل هى مطلقة اليد للدرجة التى جعلت عضو البرلمان عن الخضر باسكال كانفان يلاحظ أنه "لا توجد سلطة مضادة فى مواجهة جماعات ضغط البنوك والمؤسسات المالية، جماعات الضغط قوية، لأنها غنية وبالتالى لا حدود لها، وهو ما جعل اليوم المشروع الأوروبى لتنظيم المال مشروعًا بإدارة مشتركة بين البنوك وإدارة المجموعة الأوروبية".

ليس المضاربون وحدهم الذين يمارسون تأثيرا على كتابة القوانين، فكل القطاعات الاقتصادية تستخدم نفس السلاح: بترول، ومعلوماتية، وكهرباء، وكيمياء، واتصالات، ونقل، وصناعات غذائية، توظف جهودا جبارة للتأثير على المشرعين فى واشنطن وبروكسل وأى مكان آخر. والمثير للدهشة أيضا النجاح الذى حصلوا عليه، فغزو المنتجات الحيوية المعدلة جينيا فى الولايات المتحدة ما كان له أن يكون بهذا القدر الهائل لو لم يتم الإعداد له منذ زمن طويل بواسطة علاقة حميمة بين الصناعة – وخصوصا شركة مونسانتو – والحكومات المتعاقبة. والتوجيه الإدارى REACH الخاص بالإشراف على المنتجات الكيماوية قد تم تأخيره لسنوات طويلة قبل أن يتم تبنيه، فى صيغة متهاونة بالنسبة لما كانت تتمناه المصلحة العامة، فى ٢٠٠٨، المشروعات الأوروبية فى التنظيم المالى قد عُزيت إلى مجموعات من الخبراء، مكونة أساسًا من ممثلين للقطاع المالى، الوثيقة التى تحدد الاستراتيجية الاقتصادية الأوروبية من الآن إلى ٢٠٢٠ تبدو نسخة من النص الذى صاغته جمعية الشركات الكبرى، المسماة المائدة المستديرة الأوروبية للصناعات.

هذه النجاحات وغيرها هى من إنجازات ١٥٠٠٠ عضو فى جماعات الضغط الموجودة فى بروكسل، ممثلين ٢٦٠٠ من مجموعات المصالح، بحسب الرقم المقدم فى ٢٠٠٥ من المسئول الأوروبى عن الشئون الإدارية سييم كالاس. "أعضاء جماعات الضغط يمكنهم التأثير بقوة على التشريع، وبوجه خاص على الاقتراحات ذات الطبيعة الفنية، كما حدد المسئول، حركتهم تستهدف مباشرة المجموعة الأوروبية والبرلمان، ولكن الشفافية حول أنشطتهم بها خلل كبير بالمقارنة بتأثيرهم".

هذا الاعتراف الرسمى بمشكلة جماعات الضغط قاد إلى تأسيس "المبادرة الأوروبية للشفافية"، ولكن تم اختزالها، فيما يتعلق بجماعات الضغط، إلى إنشاء سجل لهذه الجماعات على أساس طوعى، دون اقتضاء يتعلق بالمعلومات التى يجب تقديمها. بعد ذلك بخمس سنوات، بين تحليل أجرته جماعة "أصدقاء الأرض"، أن من بين الخمسين شركة الكبرى، ثلاثين منها فقط وضعت اسمها فى السجل، وأكدت شركات مثل شل أو بيجو أنها أنفقت فى عمليات الضغط أقل مما أنفقت على جمعيات مثل "أصدقاء الريف".

وبشكل متزايد لا يؤثر أعضاء جماعات الضغط فى الموظفين والمنتخبين الذين يعدون القوانين فقط، وإنما يشاركونهم فى عملهم. فى بروكسل، جماعات الخبراء العديدة القائمة بهذا العدد، تتضمن غالبية من ممثلى جماعات المصالح المعنية نتيجة للعدد غير الكافى من الموظفين. هكذا يقدم أعضاء جماعات الضغط أنفسهم مساعدين فى القرار العام، وهذا ما يشير إليه أحد ممثليهم وهو جان كريستوف ألكييه، رئيس مكتب هاريسون أند وولف: "فى سنوات السبعينيات ١٩٧٠، قدمت جماعات الضغط دعما ماليا للحملات الانتخابية، وفى سنوات الثمانينيات ١٩٨٠ أصبحوا يقدمون تقارير خبرة، ليسلبوا بذلك قدرات الفحص المحدودة لمؤسسات الدول". بل يمكن لجماعات الضغط أن تدخل بصورة مباشرة فى السياسة، مثل فريدريك لوفيفر، عضو البرلمان الفرنسى والمتحدث الرسمى باسم حزب الأغلبية UMP، ومؤسس ومساهم مهم فى جماعة الضغط Pic conseil. مستقبلهم واعد، لو صدقنا ما يقول عضو جماعة ضغط أوروبى، وهو دانييل جيجان: "سوف نتجه إلى مقاربات للذكاء الاقتصادى تتزايد تعقيدا، ربما تتضمن اللجوء إلى ممارسات للتلاعب والبلبلة أو تشويه المعلومات". لا يمكن أن نجد ما هو أوضح من ذلك.

الهدايا لم تكن مجانية

وصلت ميزانية جماعات الضغط فى الولايات المتحدة فى ٢٠٠٩ إلى رقم قياسى وهو ٣,٥ مليار دولار من النفقات، هذا المبلغ الفلكى يحيل إلى خصوصية للنظام السياسى الأمريكى، يتم كسب المعارك الانتخابية بإنفاق الملايين، فالمرشحون لا يستطيعون فى أغلب الحالات أن يربحوا المعركة إلا إذا استثمروا أكثر من خصومهم

فى الإعلانات التليفزيونية والدعايات المختلفة، وكما يلخص مركز سياسات الرد: "النقود تربح الانتخابات". فى ٩٣٪ من الحالات، النواب والشيوخ المنتخبون فى نوفمبر ٢٠٠٨ كانوا هم من أنفق نقودا أكثر أثناء الحملة، والنسبة تقريبا واحدة فى ٢٠٠٦ وفى ٢٠٠٤. متوسط تكلفة عضو فى البرلمان ١,١ مليون دولار، وفى مجلس الشيوخ ٦,٥ مليون. الأكثر غنى يربح، الانتخابات والطغمة يمكن أن تسيرا مقترنتين. وكيف يجمع المرشحون رأس المال الذى يسمح لهم بالوصول إلى رأس السباق؟ وحينما يقبلون ما يعطى لهم، ومن يعطى أكثر؟ الأغنياء. لا توجد هدية مجانية، فى الكونجرس وفى مجلس الشيوخ، سيدافع المنتخبون عن مصالح مانحيهم أكثر مما يدافعون عن مصالح موكليهم.

النظام لا يميل إلى أن يذهب إلى مزيد من الديمقراطية، حتى سنة ٢٠١٠، كان الأفراد فقط هم الذين من حقهم أن يساهموا فى جملات المرشحين. فى يناير قضت المحكمة العليا بأن تتمكن الشركات أيضا من تمويل الحملات باسم المادة الأولى من الدستور، والخاصة بحرية التعبير.

فى أوروبا: تمويل الحياة السياسية مختلف بشكل كبير عن مثيله فى الولايات المتحدة، وذلك بسبب موقع أكثر أهمية للتمويل العمومى للأحزاب، ولأن الاستخدام الأقل للدعاية السياسية فى التليفزيون يحد من الإنفاق السياسى. مع ذلك، عدم كفاية تكلفة اشتراكات أعضاء الأحزاب والميل إلى الزيادة فى النفقات الانتخابية يدفعان باتجاه تأثير متصاعد "للمنح" الخاصة على السياسة.

وفى ألمانيا، لا يحدد القانون سقفا للمساهمات الخاصة فى الأحزاب، ولكن كل تمويل يتجاوز ٥٠٠٠٠ يورو يجب الإعلان عنه ونشره. هذا النظام يتيح الاتفاقات بين الأصدقاء، مثل سلسلة فنادق موفينبيك التى منحت ١,١ مليون يورو حزب FDP، والذى صوت بعد ذلك بقليل لقانون بتخفيض ضريبة المبيعات TVA فى الفنادق. فى إسبانيا يوجد سقف لمنح الأحزاب وهو ١٠٠٠٠٠ يورو فى العام وينبغى أن تعلن، وهذا التشريع المناسب لا يمنع من التجاوزات، فهناك قضية فساد تسمى Gürtel تهز البلاد منذ عام ٢٠٠٩، ضالع فيها الحزب الشعبى الذى فيه بعض القادة القريبين من رئيس الوزراء السابق خوسيه ماريا إزنار، قد استفادوا من منح شبكة من رجال الأعمال مقابل استغلال الأسواق العامة. فى المملكة المتحدة، لا حدود للهبات التى تنشر ابتداء

من ٥٠٠٠ جنيه، في حين أن إنفاقات المرشحين للانتخابات التشريعية محدودة. وهكذا سمح النظام لميشيل أشكروفت - وهو رجل أعمال بالغ الثراء - أن يعطى ملايين الجنيهات لحزب المحافظين، وهو ما أدى إلى إثارة فضيحة عندما تبين أن الأموال تأتى من شركة مسجلة فى إحدى الفراديس الضريبية، وأن اللورد أشكروفت لم يكن مقيما فى إنجلترا حتى لا يدفع ضرائب. وفى السويد ليس على الأحزاب أن تبين مصدر مصروفاتها. وفى فنلندا يوجد قانون حول تمويل الأحزاب، ولكن تم انتهاكه من قبل عديد من الأحزاب أثناء انتخابات ٢٠٠٧، وفى إيطاليا القانون القائم لا يمنع عددا من المسئولين السياسيين من تلقى أموال من الشركات. ونحن لم نعد نعرف، كما هو الحال فى البلدان الأخرى، ما إذا كان ذلك تمويلا للأنشطة السياسية أو فساداً صريحاً، دون الحديث عن الغفلة، مثل حالة الوزير كلاوديو سكاجولا الذى زعم أن صاحب إحدى الشركات قد اشترى له "دون علمه" شقته المطلة على الكلوزيوم.

أما فيما يخص فرنسا، فإن قانونا صارما عن تمويل الأحزاب السياسية، صدر ١٩٨٨، لم يمنع من ظهور قضية تتجاوز مسألة تمويل السياسة، إلى الطبيعة المحرمة للعلاقات بين النخبة السياسية وأصحاب الثروات الكبرى، وبدت القضية وكأنها إحدى مسرحيات المقالب (الفودفيل).

كان يا ما كان، كانت توجد أرملة تمتلك ثروة تقدر بنحو ١٥ مليار يورو، وكان تصنيفها السابعة عشرة من بين أغنى أغنياء العالم بحسب مجله فوربس، وهى مدام ليليان بيتانكور التى تسكن فى ضاحية نويى، وهى المدينة التى كان السيد ساركوزى، رئيس الجمهورية، عمدة لها. وكان لها صديق هو فرانسوا مارى بارنييه، كانت تقدره كثيرا، لدرجة أنها على مر السنين أعطته بضع مئات من ملايين اليورو. وكانت فرانسواز ابنة السيدة بيتانكور تأسف بمرارة على هذا الإهدار لثروة العائلة، فرفعت قضية حجر على والدتها، وهو ما قد يلغى على الأقل أو يمنع هبات الأم للصديق العزيز.

هذا الصراع بين الأم والابنة سمم المناخ فى المنزل الخاص فى نويى، ولأن مستشارى السيدة العجوزة يشكون فى إخلاص العديد من الخدم، فقد طلبوا منها تسريحهم. وكان هناك خادم غاضب لما حدث لزملائه، فوضع مسجلا فى الغرفة التى

تلتقى فيها السيدة التى تبلغ من العمر ٨٧ عاما بمستشاريها، ولا سيما من كان يدير ثروتها، باتريك دومايستر. وفيما بين مايو ٢٠٠٩ ومايو ٢٠١٠ سجل الخادم إذاً كثيراً من المحادثات، وأعطى الشرائط للابنة فرانسواز بيتانكور. وقدمها المحامى لشرطة الأموال. ووصلت الشرائط إلى موقع ميديابارت ونشر مضمونها فى يونيه ٢٠١٠.

بماذا تخبرنا؟ تخبرنا أن السيدة بيتانكور كان لديها حسابان مصرفيان فى سويسرا، حيث تخفى جزءا من أموالها عن الضرائب، وأن مستشارها باتريك لومايستر قد قام بتشغيل السيدة فورت فى كليمين، وهى الشركة التى تدير أموال السيدة بيتانكور، بناء على طلب زوجها السيد أريك فورت وزير المالية، وأن السيد دومايستر قد وجد السيد فورت لطيفا، وأنه قابل المستشار القانونى لرئيس الجمهورية باتريك أوارت الذى بين له "أننا نعرف جيدا جدا" وكيل النيابة المكلف بقضية بارنييه، وهو فيليب كوروا، وأن السيد دومايستر ينقل نقل الحسابات من سويسرا إلى سنغافورة أو هونج كونج.

الكشف عن هذه المحادثات كان يمكن أن يثير زوبعة فى الحياة السياسية الفرنسية، علاوة على أن المعلومات التى تظهر بعد ذلك تؤكدها، أى العلاقة الغريبة بين وزير المالية، وهو أيضا أمين صندوق حزب الرئيس مع واحدة من أكبر ثروات فرنسا، كانت زوجته تساهم فى إدارة ممتلكاتها فى الوقت التى كانت تحاول فيه الهرب من الضرائب، وتقوم بتوزيع أظرف بها نقود موجهة لتمويل الحملة الانتخابية للسيد ساركوزى، وقد التقى السيد فورت والسيد دومايستر على الأقل ست مرات فيما بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، بل إن الوزير ذهب إلى حد منح مدير زوجته فى العمل وسام الشرف فى يناير ٢٠٠٨.

اضطر السيد فورت أن يترك موقعه بوصفه أمين صندوق لحزب UMP، وهو الموقع الذى كان قد لمع فيه عام ٢٠٠٧، وقد تلقى فيه الحزب منحًا من أشخاص حقيقيين قيمتها ٩١٢٥٠٠٠ يورو، متقدما بكثير عن الحزب الاشتراكى الذى جمع فقط ٧٤٢٠٠٠ يورو، أما فيما يخص استقالته من كرسى الوزارة فمسألة غير واردة، فليس هناك أى شبهة لتضارب فى المصالح حسب رؤيته.

من جهة أخرى كانت العدالة ستوضح كل شيء. كيف؟ في حيادية القاضي المكلف بالتحقيق؟ والأمر يتعلق بفيليب كوروا الذي عُيِّن وكيلا للنيابة في محكمة نانتير في مارس ٢٠٠٧، ضد رأي المجلس الأعلى للقضاء. في نهاية ٢٠٠٧ أشَّر بحفظ التحقيق، على ملف التحقيق المبدئي لشرطة نويي عن شروط شراء نيكولا ساركوزي لشقة من دورين في ضاحية نويي. رجل عظيم، استحق الوسام الوطني للجدارة من السيد رئيس الجمهورية، نيكولا ساركوزي؛ ففي داخل الطغمة نحن أصدقاء فيما بيننا، رئيس، ومليارديرات، ووزراء، كلنا أصدقاء.

الفصل الرابع

فن الدعاية

فى ميدان فانتوم يعد فندق رئيسى أحد أفخم فنادق العالم، وكنت فيه فى أكتوبر ٢٠٠٦ لإجراء حوار مع آل جور، الرجل الذى كان على وشك أن يصير رئيسا للولايات المتحدة لو لم تتطح به تلاعبات خصمه حول إحصاء أصوات فلوريدا عام ٢٠٠٠. وكان فى جولة للدعاية لفيلم عن التغير المناخى "حقيقة تزعج"، وكان قادما من برلين وبروكسل وزيوريخ ومالاجا، وسوف يكون فى المساء نفسه فى الجمعية الوطنية، وبعد ذلك فى نشرة الأخبار التليفزيونية على القناة الثانية، قبل الرحيل فى اليوم التالى فى مغامرات مثيرة أخرى. وقد استطاع أن يخصص برهة من الوقت لصحيفة لوموند، وفى هذا اليوم كانت صحيفة لوموند هى أنا، جالسًا على مقعد تقليد لويس السادس عشر فى الممر الذى يقود إلى الجناح الإمبراطورى فى الفندق، وفجأة تخرج زمرة هائجة من الذين يحيطون بالنجم الذى يمشى بخطوات سريعة. الفريق يفر، ثم يتوقف أمام الباب الذى اجتازه النجم. عرفته بنفسى، وفى حين هدأ مجمع العلماء دخلت إلى القاعة الواسعة التى تبدو كأحد صالونات فرساى، بعد أن صافحنى جور الهائل المبتسم، طلب منى ببساطة أن أمنحه برهة ليقضى حاجته فى إحدى دورات المياه المجاورة. وبعد أن تجولت بناظرى فى الأثاث والسجاد والمكتب واللوحات وقطع النحت، لمحت من النافذة الترتيب المتقن للميدان وسيارات الليموزين السوداء أمام الفندق.

آل جور هو رجل السياسة الوحيد المرموق - فى حدود معرفتى - الذى لم يهتم فقط وبشكل مبكر بالبيئة، ولكنه يعرف أيضا تفاصيل الموضوع. كتابه عن المحيط البيئى الذى نشره عام ١٩٩٢ "الأرض فى الميزان" كتاب رائع. وعندما عاد جلسنا ووضحت له أننى كتبت مقالا عن الكتاب حين ظهوره، وهو ما أدهشه، ولكن ما أدهشنى أنا، هو الحوار الذى أعقب ذلك، وكان يتعلق بالديمقراطية وبنفس القدر بالتغير المناخى. وهنا أيضا كان آل جور رائداً، فقد أدرك الصلة بين المشكلتين.

بدأت "ما الرسالة التى تريد توصيلها من فيلمك؟"

أجاب بسهولة ممثل يردد نصه لأول مرة: إننا نواجه أزمة مناخية، تتسم بأنها ملحّة على مستوى الكوكب. هذه الكلمات تبدو مفزعة، لكنها للأسف مناسبة لوصف العلاقة الجديدة جذريا، والتى نشأت بين النوع الإنسانى وبيئة الأرض. لا شىء فى خبرتنا، يعدنا للتحدى الذى نواجهه، ولكنه تحدٍّ علينا أن نتغلب عليه. والخبر السعيد هو أننا نمتلك كل ما هو ضرورى لحل الأزمة، وما نفتقده هو الإرادة السياسية. ولكن فى الديمقراطية الإرادة السياسية مورد متجدد، وطريقة تجديده هى نشر المعرفة بالموقف على أكبر عدد ممكن من الأشخاص، وهو ما أقوم به من خلال فيلمى.

قرأت أنك تعتبر أن هناك أزمة فى الديمقراطية. ما علاقتها بصعوبة وجود حل للأزمة المناخية؟

تداول المعلومات الذى سمحت به ثورة الطباعة قد خلق قواعد التنوير فى القرن الثامن عشر، وتمكن الأفراد من المشاركة فى المناقشات العامة، وسرعان ما انبثق بعد ذلك إقرار اجتماعى بجدارة الأفكار، ونجاح الأفكار الفردية بدأ يعتمد على المصلحة العامة. هذه الأيكولوجيا فى المعلومات شكلت قاعدة الديمقراطية، فى فرنسا وفى الولايات المتحدة. ولكن، منذ خمسين عاما، أصبح التليفزيون المصدر الأساسى للمعلومات، وفى بلادى سيطرته أصبحت الآن ساحقة، ورغم وجود الإنترنت، يكتسب أهمية عاما بعد عام، إذ كل أمريكى يراه فى المتوسط أربع ساعات ونصف فى اليوم.

إذن، أزمة الديمقراطية تأتى من سيطرة التليفزيون

التليفزيون وسيط باتجاه واحد، يقوده المعلنون الذين يستخدمونه من أجل بيع منتجاتهم، وبجذب أكبر كمية من المشاهدة. فى الولايات المتحدة الآن يتم قيادة الحوار السياسى فى الأساس بواسطة إعلانات تليفزيونية مدتها ثلاثون ثانية. التأثير السيئ للنقود على السياسة يأتى بشكل كبير من الضرورة التى تحتم على رجال السياسة جمع ما يكفى من المال لدفع ثمن هذه الإعلانات. لدينا انتخابات بعد ثلاثين يومًا، ٨٠٪ من ميزانية المرشحين موجهة إلى شراء إعلانات تليفزيونية، وهذه الإعلانات لا تشبه نصوص فولتير وتوماس بين! ويضحك.

إنها بالأحرى على طريق "اشتروا كوكاكولا"

نعم أو صور بن لادن أو صدام حسين، وما شابه ذلك، المجال الضرورى للديمقراطية لتبادل أفكار معقدة ومعلومات غزيرة تم تقليصه بشكل كبير. فى عشية اليوم الذى وافق فيه مجلس الشيوخ على الجرب فى العراق بين استطلاع رأى أن ٧٧٪ من الأمريكان يعتقدون أن صدام حسين كان هو أصل هجمات ١١ سبتمبر، وفى هذا اليوم سأل السيناتور روبرت بيرو زملاءه فى مجلس الشيوخ: لماذا هذه القاعة فارغة؟ ولماذا هذا المنزل صامت؟ كان المجلس خاليا لأن الأعضاء كانوا يعدون اجتماعات مخصصة للحصول على أموال لشراء دعايات تليفزيونية، وكان المنزل خاليا لأن ما يقال فى مجلس الشيوخ هو الآن خارج مجال الاهتمام؛ فالأعضاء يعتقدون أن ما يهم هو ما يقال فى إعلان الثلاثين ثانية، وبالتالى فى موضوعات معقدة مثل الأزمة المناخية من الصعب تقدير الأمر.

عرف آل جور بعد ذلك شهرة عالمية، توجت بمنحه جائزة نوبل للسلام فى ٢٠٠٧ مكافأة له على عمله التربوى بشأن التغير المناخى، كما نشر بعد ذلك كتابه "الغارة على العقل The Assault on reason" وهى حملة على نظام بوش، ولكنه يطور فيه برهنته على الموقع المدمر للتليفزيون فى الديمقراطيات الحديثة، وقد نال الكتاب تلقيًا إعلاميًا متحفظًا.

ومـثل كل مـا يكتب آل جـور، الكتـاب مـقنع ومـزود بمعلومـات، وهـو يرى أن الديمقراطية تقوم على التشاور العمومى، ووسائل الإعلام تحتل فيها موقعا أساسيا، ولكن تبادل الحجج العقلانية الذى يشكل "محادثة الديمقراطية" قد تغير بقدوم الراديو وآليات التلاعب بالرأى العام.

ويقول آل جور إن الاتصـال القـائم على علم النفس قد بلوره فى البداية إدوارد برنايس Edward Bernays ابن أخت فرويد، لقد تبنى برنايس الأفكار الثورية لخاله من أجل ابتكار العلم الجديد لإقناع الجماهير، القائم ليس على العقل، ولكن على التلاعب بالمشاعر غير الواعية وعلى الاندفاعات.

مُخترق بواسطة قطيع الحيوانات البرية

ولد برنايس فى فيينا قبيل هجرة أسرته إلى الولايات المتحدة، ولقد كان فرويد خاله وزوج عمته فى آن، ولطالما استلهم فكر خاله حول دور اللاوعى، وبدأ حياته المهنية فى الولايات المتحدة صحفيا قبل أن ينخرط فى المهنـة التى اخترعها، معلنا ومندوبا فى علاقات عامة. وفى الوقت الذى كان يقوم فيه بحملات اتصال بنجاح لحساب الحكومة أو الشركات الكبرى، كان يقوم بالتنظير لمسلكه مقدما إياه بشكل واضح بوصفه آلية فى التلاعب بالرأى.

وإلى جانب فرويد، كان أحد أسـاتذته الفكريين والتر ليبمان، وكان ليبمان صحفيا سياسيا ذا تأثير منذ سنوات العشرينيات ١٩٢٠ فى الولايات المتحدة، ولقد قدم ليبمان فى العديد من الكتب الأطروحة التى ترى أن المواطنين ليسوا قادرين على فهم الرهانات الجوهرية فى السياسة: "دور الجمهور لا يتمثل حقا فى التعبير عن آرائه، ولكن فى الاصطفاف - أو - لا خلف رأى، وبناء على ذلك ينبغى أن نكف عن القول بأن حكومة ديمقراطية يمكن أن تكون تعبيرا مباشراً عن إرادة الشعب". الجماهير ينبغى لها إذن أن ترجع إلى "رجال مسئولين"، ويمكن لنا أن نتصور حكم الشعب من طريق "صناعة الإجماع" The making of common will، باستخدام المناهج السيكولوجية فى التلاعب، "ينبغى أن يعرف الشعب حدوده، حتى يمكن للرجال المسئولين أن يعيشوا دون خوف من أن يداسوا بالأقدام، أو يقيدوا بواسطة قطيع من الحيوانات البرية".

ونجد نفس الأمر عند شومبيتر، معبّرًا عنه بنفس الحب للإنسانية، تلك الفكرة التي ترى أن الموطنين غير قادرين على إدراك تعقد المشكلات في مجتمع حديث، هذا هو الملمح الأساسي الذي يؤسس به أفراد الطغمة لشرعية سيطرتهم.

والتر ليبمان سوف يكون في عام ١٩٣٨ في مؤتمر تم تنظيمه في باريس، والذي نُحت فيه مصطلح "الليبرالية الجديدة"، وقد شارك فيه عالما الاقتصاد فريدريش هايك ولودفي فون ميزس، اللذان طوّرا التيار الأيديولوجي الذي يسيطر اليوم على المشهد.

ولنرجع إلى بيرنايس، كانت أقواله تخلو من أي تمويه: "التلاعب الواعي والذكي بآراء الجماهير وعاداتهم المنتظمة يلعب دورا مهما في مجتمع ديمقراطي، أولئك الذين يحركون هذه الآلية الاجتماعية غير المحسوسة يشكلون حكومة خفية تدير البلاد بصورة حقيقية". هذه هي العبارة الأولى في كتابه الرئيسي "بروباجندا"، والذي صدر عام ١٩٢٨، والذي لن تجد له عنوانا أكثر صراحة: "اكتشفت الأقلية أنها يمكن أن تؤثر في الأغلبية في اتجاه مصالحها، من الآن فصاعدا يمكن صياغة رأي الجماهير لإقناعها باستخدام قوتها المكتسبة حديثا في الاتجاه المراد".

أساس هذا المنهج هو فكرة أن الفرد ليس سيدا على اختياراته، ويشرح بيرنايس: "يقرر شخص أن يشتري أسهمًا، في حين أنه يتخيل أن حكمه الشخصي هو وحده الذي يتدخل في هذا القرار، في الواقع يكون هذا الحكم خليطا من انطباعات محفورة في نفسه، بتأثيرات خارجية تتحكم في فكره رغما عنه". ويكمن فن أستاذ "البروباجندا" في التوليف بين الأكلاشيهات أو الشعارات أو الصور التي ترمز إلى منظومة من "الأفكار الخبرات"، وتعبر عن نفسها "بالروافع التقليدية للانفعال".

يمثل فكر بيرنايس وليبمان قطيعة كبرى مع مفهوم المجتمع السياسي الذي بلوره ليبراليو القرن التاسع عشر، فهؤلاء، في غمار عصر التنوير، كانوا يحسبون الإنسان فردًا عاقلاً قادرًا على أن يحكم بوضوح على مزايا وعيوب صفقة أو موقف، ويقوم باختيار يتناسب مع مصلحته الحقيقية، في السوق كما في الديمقراطية، هذه المصالح الفردية المتنوعة والعقلانية ستنتج الحل الأفضل.

التيار الجديد النابع من تحليل السيكولوجيا الجماعية يعارض هذا التيار، منكراً عقلانية المواطن والمستهلك، الانفعالات واللاوعى يسيطران على تكوين اختيارات الأفراد، وباللعب على هذه المنظومة يمكنه توجيه قرارهم نحو الحل المراد من قبل المتلاعبين، ومن البديهى أن المتلاعبين أنفسهم يتصرفون بطريقة عقلانية؛ أى باستخدام الوسائل الملائمة لغاياتهم.

هذا المنعطف الكبير لليبرالية – أو بالأحرى لليبرالية الجديدة – بالانتقال من المواطن العقلانى إلى المستهلك الموجه، لم يغير مفكروه اللاحقون فيه شيئا، الأساس بالفعل هو أنه تحت مظهر الديمقراطية المختزلة إلى الانتخابات، يحكم "الرجال المسئولون" الجماهير دون أن تشك هذه الجماهير فى الأداء الجيد للديمقراطية.

جرى وضع آليات التلاعب موضع التنفيذ أولا فى المجال الاقتصادى، بول مازور أحد شركاء بيرنايس، يشرح ذلك قائلاً: "لقد قمنا بزحزحة الأمريكان من ثقافة الحاجات إلى ثقافة الرغبة، الناس ينبغى أن يعتادوا على الرغبة، على أن يريدوا الحصول على أشياء جديدة، قبل أن تكون الأشياء القديمة قد استهلكت تماما، علينا أن نشكل عقلية جديدة، رغبات الإنسان ينبغى أن يكون لها الأولوية على حاجاته".

كان ينقص هذا المنطق أداة تسمح له بالازدهار الكبير وهى التليفزيون، فمع انتشاره فى أعوام الستينيات ١٩٦٠ بدأ الثالوث تلاعب، وإعلان، وتليفزيون، فى تحويل المجتمع السياسى فى الاتجاه الذى تصوره بيرنايس وليبمان وشومبيتر، وديمقراطية مظهرية.

كيف تجعل الآخرين يعاملونك باعتبارك مجنونا

هل نولى اهتماما للهواء الذى نتنفسه؟ لا، هل نولى اهتمامًا للتليفزيون؟ لا، فهو هنا، موجود فى الحياة اليومية لأغلبية سكان البلاد المتقدمة بصورة بديهية كالمائدة فى المطبخ.

وبحسب أوروداتا. تى. فى يمضى المشاهدون فى ٧٦ دولة ٣ ساعات و١٢ دقيقة أمام التليفزيون كل يوم، وهذه المدة سوف تزيد بمقدار خمس دقائق فيما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، وسوف يحوز الصربيون الرقم القياسى وهو ٤ ساعات و٥٣ دقيقة،

يليهم الأمريكان ٤ ساعات و٣٧ دقيقة واليابانيون٤ ساعات ٣٢ دقيقة، بينما يكتفى الفرنسيون بـ ٣ ساعات و٢٤ دقيقة.

حينما كنت صبيا فى سنوات الستينيات ١٩٦٠ لم يكن لدينا تليفزيون بالمنزل، وكان الترفيه الهائل حينما نذهب إلى عمتى. كان لديها شاشة قائمة على عجلات يمكن تحريكها، وكنا نخرج جهاز العرض ونضع عليه بكرات الأفلام ونشاهد – ونحن نستمع إلى ضجيج الآلة، والستائر مسدلة – مغامرات دونالد والذئب الكبير الشرير. قمة اللذة، وفى بيتنا اعتاد والداى تأجير تليفزيون لبضعة أسابيع فى فترة أعياد الميلاد، والقناة، وأعتقد أنها كانت قناة واحدة وقتها، كانت تبث أثناء فترة الأعياد أفلاما تليفزيونية مبهرة.

وبعد ذلك تسلل التليفزيون خطوة خطوة فى المجتمع، وتوقف المثقفون عن استهجان هذا الجهاز الشعبى، وأصبح من ملامح الرقى أن تشاهد التليفزيون، ثم لم يعد محل سجال، إنه موجود وليس محل نقاش.

اليوم فى أوروبا، يوجد جيل أو جيلان عاشا مع التليفزيون، صغر سنِّهما، وفى الولايات المتحدة، ثلاثة أجيال. من يجرؤ اليوم أن يتحدث عن الاغتراب؟ فكلمة اغتراب التى كانت شائعة فى سنوات الستينيات ١٩٦٠ اختفت من المفردات المستخدمة، وهى تعنى أن الذوات المعنية لا تنتمى إلى ذاتها، وهم ليسوا أنفسهم على وجه حقيقى. اذهب وقل لشخص يشاهد التليفزيون كل يوم ثلاث ساعات إنه مغترب، لن يفهمك، وإذا فهم ما تقول فسوف يقول عنك إنك مجنون، فى أحسن الحالات.

آل جور له عبارة جلية: "إن فرداً يمضى أربع ساعات ونصف فى اليوم أمام التليفزيون، من الأرجح أن تكون له أنشطة ذهنية مختلفة جدا عن فرد آخر يمضى أربع ساعات ونصف فى القراءة". يقرأ، أو يلعب الورق، أو يتناقش مع أصدقائه، أو يتنزه، أو يشعر بالملل، بالنسبة لآل جور "الناس الذين يشاهدون التليفزيون لا يشاركون فى الديمقراطية إذا كانوا يشاهدونه فيما بين أربع وخمس ساعات فى اليوم".

يحيل الاستهلاك التليفزيونى بجرعة كبيرة ومعتادة إلى سلوك إدمان نفسى وبدنى، كما هو الحال مع الدخان والكحول، لا يستطيع المرء أن يستغنى عن النظر للشاشة، وغياب هذه الشاشة يؤدى إلى شعور باضطراب ظاهر، "التسمم التليفزيونى ليس

مجرد تعبير مجازى" على نحو ما يقرر أخصائيان أمريكيان، ولكن الثقافة التليفزيونية تحدد أيضا طريقة خاصة فى إدراك العالم، على نحو ما يوضح نيل بوستمان: "مجمل هذه التقنيات الإلكترونية يقودنا إلى عالم جديد، عالم "هاى... ها أنا ذا!". حيث كل حدث يدخل سريعًا على المسرح بسرعة ثم ما يلبث أن يختفى ليفسح مكانا لحدث آخر، هو عالم يفتقر إلى التماسك والمعنى، هو عالم لا يطلب منا أن نفعل شيئًا، ولا حتى يسمح لنا بذلك. عالم على صورة لعبة "هاى.. ها أنا ذا!" الخاصة بالأطفال، مكتف بذاته ولا صلة له بأى شىء آخر، ولكنه مثل لعبة "هاى"، مسل بلا حدود. العالم المفكك والممزق، كما يقدمه التليفزيون، ينبغى أن يكون ممتعًا، وكما يقول بوستمان: "لقد جعل من التسلية طريقة التقديم الطبيعية لكل خبرة، جهازنا يضعنا فى اتصال مستمر بالعالم، ولكنه يقوم بذلك مع إبراز ابتسامة لا تتغير، ليست المشكلة فى أن التليفزيون يقدم لنا ضروباً من التسلية، ولكن فى أن كل الموضوعات تعامل وكأنها تسلية، وهذا شأننا، بعبارة أخرى، التسلية هى الأيديولوجيا العليا لكل خطاب فى التليفزيون".

لا ينتج سادة التليفزيون خطابا مبنيا عن قصد لتوجيه عقول المشاهدين، يكفى أن يخلقوا مناخا عن عالم بلا شكل ويستعصى على الإدراك، الأداء الإعلامى الحالى كما يكتب عالم الاجتماع جان بيير لوجوف: "لا يوعز بأفكار وسلوكيات مبنية ونمطية لجمهور كبير، بقدر ما يؤدى إلى تشوش، ويشل الحكم بواسطة التلقى الهائل والمستمر للمعلومات والأحاديث والصور والتعليقات التى تخلط كل الأنواع بلا تمييز (...) وتجعل العالم بلا معنى وبلا جدوى، هذه الآلية تكبت التفكير والمبادرة والفعل، وليست تقوم بصياغة الناس طبقا لمعيار معد سلفًا".

بيوسفير ٣

منذ عشرين عاما، انخرط ثمانية شبان وثمانى شابات فى تجربة مدهشة، اسمها بيوسفير ٢، ولإنجاز هذه التجربة تم بناء مبنى هائل مغلق فى صحراء أريزونا، وقد صمم بعناية بحيث يسمح للبيوسفيرين باستقلال كامل، ويلغى أى احتياج للخارج. أنظمة بيئية مصغرة متعددة، ريف، وغابة، ومحيط، تقدم للسكان الثمانية وسائل الطعام والهواء والماء اللازمة لحياتهم.

دخل أفراد هذه المغامرة فى بيوسفير ٢ فى سبتمبر عام ١٩٩١ وخرجوا فى سبتمبر عام١٩٩٣، وقد فقدوا الكثير من وزنهم وبدوا متعبين، وزادت الصحافة والجماعة العلمية التى كانت تتعامل مع الأمر فى البدء على أنه لعبة، من انتقاداتها لغياب التماسك العلمى فى هذه التجربة. ورغم ذلك، وبعد مرور الزمن، ورغم العيوب المهمة، بدت بيوسفير ٢ تجربة جريئة حملتها فكرة جريئة وواعدة: تنفيذ نظام اصطناعى بيئى يعيد تدوير موارده، فى مجاز عن بيوسفير ١ الأرض نفسها التى تعانى بسبب إنسانية غير مهمومة باحترام توازنها البيئى، "تنتج تجربة بيوسفير٢ حلما للمستقبل، حلم تكنولوجيا متصالحة مع الطبيعة، كما يشرح أحد المسئولين عن التجربة".

فى عام ٢٠٠١ ظهر على شاشة التليفزيون الفرنسى برنامج تليفزيون الواقع اسم لوفت ستورى، ومثل كل البرامج من هذا النوع، والتى توالت بعد ذلك، كان يشترك مع بيوسفير٢ فى سمة رئيسية: الحبس الطوعى لأفراد مصممين على القيام بتجربة تحت نظر العين الجماعية. ولكن روح الموقف كانت مختلفة تماما، العقبة البيئية تم تغييرها بالعقبة الاجتماعية فى التعاملات بين أعضاء المجموعة والخضوع لتلصص الغير، فى حين أن دوافع سجناء التليفزيون كانت فردية بشكل كامل، تستهدف شكلا من الترقى الاجتماعى والإثراء.

هذه المغالاة فى النزعة الفردية الاستعراضية تعكس نفسية العصر، وهو ما يفسر نجاح هذه البرامج، ولكن هذا النجاح يرجع أيضا إلى أنه يقدم مجازا عن شروط العيش فى المجتمعات الغربية.

وبشكل ما يصير نموذج الحبس الطوعى معمَّمًا: الفرد الغربى العادى يقضى وقتا أطول أكثر فأكثر فى مكان مغلق متنقلا من سيارته إلى مكتبه، ويشترى احتياجاته فى صالات ضخمة بلا نوافذ، ويصحب أولاده إلى المدرسة فى سيارة، ويتسلى فى بيته منفردا أمام شاشة التليفزيون أو الكومبيوتر. ورفض التعامل مع الشروط الخارجية يمتد مع تعميم أجهزة التكييف التى تعزل الأفراد عن الظروف الجوية، فى المكتب وفى السيارة وفى المنزل. ويتزايد الوصول إلى المساكن عبر مداخل مراقبة، والإجازات فى مكان مغلق (عبَّارة أو قرية سياحية مغلقة). وبصورة موازية، اتساع مؤسسات السجون يجيب على صعود عدم المساواة والاضطرابات التى تزعج راحة الطبقات الغنية والمتوسطة.

هكذا تبين الولايات المتحدة الطريق للعالم "المتقدم" بزيادة عدد الأشخاص المحبوسين ثمانية أضعاف فى أربعين سنة من ١٧٤٠٠٠ فى عام ١٩٧٢ إلى ١٤٠٢٠٠٠ فى عام ٢٠١٠.

هكذا يبنى المجتمع الرأسمالى شيئا فشيئا بيوسفير٣، كوكب صناعى يكون فيه الوجود اليومى مفصولا بعناية عن الظروف البيئية الخارجية، فى حين أن الإمداد بالموارد الغذائية قد أحيل إلى زارعة مصنعة. وتستعد الحضارة التقنية للآثار التى قد تنجم عن تعمق الأزمة البيئية والتغير المناخى؛ إنها تزعم التكيف عبر الفصل بين وسط حياتها المعزول والمخاطر المناخية والبيولوجية والاجتماعية التى يمكن أن تحدث.

الحالة العقلية التى تحيط بمغامرات أبطال برامج تليفزيون الواقع يمكن بذلك فهمها فى سياق السيادة الأيديولوجية للرأسمالية، فنظرا لأنها لا مبالية بتزايد عدم المساواة والتدهور البيئى الذى تفاقمه بشكل مستمر، لم يعد لديها حاجة لأن تقدم مشروعية خاصة منذ أن أصبحت الشيوعية تنتمى إلى زمان مضى، مثلها الأعلى هو الحد الأقصى من الربح، ووصيتها الجماعية هى زيادة الإنتاج المادى وشعارها: "استهلكوا".

يبقى لها أن تجد فى هذا العالم، الذى أصبح من الصعب التغطية على فراغه الأخلاقى بالقناع الملون الذى يرسمه التليفزيون والدعاية، شيئًا يمكن أن يكون بمثابة مبرر للعيش، يتسامى بنموذج الاستهلاك المفرط المطروح على الفرد الغربى العادى. فى هذا الصدد يقدم لنا تليفزيون الواقع مفتاحًا ثانيًا لفهم العالم الذى نعيش فيه، فى مجتمع خال من المعنى، محاط بعناية، وحين يتعلق الأمر بالإبقاء على نظام عدم المساواة، يصبح الجنس هو أفيون الشعب الأول، ولا يهم كثيرا فى هذا الشأن أن عدد مرات الجماع فى تليفزيون الواقع يبدو محدوداً.

فى رواية "البورنوجرافيا" يصف الروائى البولندى فيتولد جومبروفيتز الطريقة التى يدرك بها السيدان الحاضران - بسبب مصادفات الوجود فى بيت يقيم فيه آخرون بينهم مراهقان - اللعبة، والتى أصبحت بعد ذلك هوسا، وهى حث هؤلاء على تحقيق الزواج الافتراضى الذى لم يخطر على بالهم فى الأصل. جومبروفيتز، الذى بالنسبة إليه

"بعد الثلاثين يغرق البشر فى الرعب"، يعرض تفاصيل هذا التلاعب المقلق، والمتلصص، والذى لم يتم فيه أى فعل جنسى بشكل حقيقى، كل شىء يبقى فى حدود المنتظر والممكن، كما تفعل البورنوجرافيا.

ليس ثمة شك، بهذه الوتيرة، أننا مع تليفزيون الواقع نشارك فى مشروع بورنوجرافيا جماعية، حيث إن هناك ملايين الأفراد تسأل عن الانتقال المنظم للمثلين إلى ما لا يمكننا تسميته الحب ولا حتى إثارة إباحية مرحة، وها هو بيوسفير ٣ عالم يدفع للغثيان، لا يكون فيه الحضور الطاغى للاصطناعى سوى ديكور لجلسات سرية منحرفة.

العمال غير موجودين

فى ٢٥ مايو ٢٠١٠ فى برنامج "مأزق" على قناة W9 الشابة أوفيلى مربوطة فى حبل يمسكه أحد الكومبارس، تسير على أربع، وتأكل طعاما للحيوانات فى طبق. لقد قبلت أن تقوم بدور كلب على أمل مساعدة فريقها فى كسب مبلغ ٣٠٠٠ يورو من برنامج لوفت ستورى، إلى برنامج سكريه ستورى مرورًا ببرنامج جزيرة الإغواء، لا يلعب تليفزيون الواقع فقط على الأماكن المغلقة التى يكون مفتاحها هو التوتر الجنسى، ولكنه ينمى أيضا الجوانب الأكثر انحطاطا فى الطبيعة الإنسانية؛ فهناك من يقبل أن يأخذ حمامًا من الروث، ونقوم بعملية إثارة جنسية فوق ظهر حصان، ونتبادل الشتائم طوال البرنامج؛ عاشق للأطفال، ونذل، وعجوز مخرف، وباردة، ومن يقبل أن يحبس ويعامل بشكل سيئ من قبل زملاء الزنزانة، أو توجيه صدمات كهربائية لضيف يجيب بصورة خاطئة عن أسئلة، هنا هى لعبة زائفة، هدفها أن تبين إلى أى مدى يصبح الناس مستعدين لأن يذهبوا.

ليس أكثر منفعة للطغمة من الابتذال والتدنى اللذين يضعهما التليفزيون فى مشهد، الفردية التى تعبر عنها هذه البرامج تقترن بالأيديولوجيا التى تشجعها بصورة فعالة منذ ثلاثين عاما، والتسلية المقترحة تبعد الجماهير عن أى تساؤل سياسى، إن التقديم المفرط للعلاقات العاطفية بين الأفراد – تسابق، وحرمان، ورغبة، وطمع – يطرد كل علاقة جماعية من مجال وعى المشاهدين.

كما يتم أيضا تشجيع اهتمام مبالغ فيه بالأنشطة الرياضية - والتى تحولت من جهة أخرى إلى سوق يقاس فيه "المثل الأعلى الرياضى" بملايين اليوروات أو الدولارات - ويتم ملء المسلسلات والأفلام التليفزيونية برجال الشرطة والمنحرفين والمستشفيات. "إن تضخم المسلسلات البوليسية يمثل نداء لأفكار الإجراءات الأمنية" كما تشير مجلة بوليتى Politis فى مسلسل "الحياة أجمل"، وهو مسلسل شعبى فى فرنسا يعرض الحياة اليومية فى أحد أحياء مرسيليا، تقع فيه المبالغة فى مسألة "الأمن": "فهكذا نحصى ٥١ حالة قتل فى أربع سنوات، وأكثر من قاتل سفاح، وسلسلة من إجراءات الحجز والحبس، بالنسبة لسكان لا يتعدون ثلاثين شخصاً يعد التوتر المفرط للمآسى مرتفعا". هذا ما يلاحظه ماتياس رو الذى يشير أيضا إلى "الغياب شبه الكامل للموضوعات الاجتماعية (البطالة، والعمل المؤقت، والتحرش فى العمل،... إلخ)، فى حين أن "العمال الذى يمثلون فى فرنسا ما يقرب من ٢٣٪ من القوى العاملة لا يظهرون بكل بساطة". المسلسلات الأمريكية مثل "٢٤ ساعة بالضبط" أو "مفقود" أو "اليأس" أو "القانون والنظام" تعوِّد الجمهور على استخدام التعذيب، من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ ليس أقل من ٦٢٤ مشهد تعذيب تم بثه فى الولايات المتحدة أثناء ساعات الاستماع الكبرى، مقابل ١٠٢ فيما بين ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١ بحسب مجلس آباء التليفزيون.

الإعلانات التى تتخلل البرامج وتغذيها أداة جوهرية أساسية للتنميط الأيديولوجى؛ فهى لا تتوقف عن بث صور للنجاح قائمة على إفراط فى الاستهلاك. لكى يكون المرء جميلا وسعيدا وفى صحة جيدة ويكون له أصدقاء ينبغى أن يمتلك ما يُطلب منه شراؤه، الرسالة بسيطة وقوية وسياسية بشكل كامل: أن تستهلك، هذا حسن.

إذا ما قدرنا أن فقرة إعلانية تُبث فى المتوسط كل نصف ساعة من البرنامج، ونشاهد التليفزيون ثلاث ساعات ونصف فى اليوم، فهذا يفرض إذن التعرض لسبع فقرات يومية من الإعلانات، وفى العام يمثل ذلك ٢٥٠٠ فقرة، فى عشر سنوات أكثر من ٢٥٠٠٠، وهذا يؤثر بشكل بديهى فى الوعى الجمعى.

هل ينبغى التذكير بأن التليفزيون والصحافة المكتوبة والإذاعة مملوكون لشركات كبرى؟ اليسارى الخطير آل جور ينبه إلى "التركيز المتزايد لملكية (القنوات) من عدد يقل باستمرار من المجموعات الكبرى"، ويحدد: "أحد أوضح تدعيمات القوة وأخطرها تتشكل فى وسائل الإعلام، حيث استخدمت مجموعات قوية الميديا لاكتساب مزيد من القوة، وبالتالى مزيد من الثروة". فى كويبك "كل وسائل الإعلام تقريبا يتحكم فيها ثلاث مجموعات، وهى: باور كوربويشن وكويبكور وكوروس. وفى إيطاليا، رئيس الجمهورية سيلفيو برليسكونى، هو نفسه مالك لأهم القنوات الخاصة. وفى اليونان، وسائل الإعلام الخاصة يمتلكها عشرة أشخاص يعملون أيضا فى مجال الخرسانة والبناء. "الفوارق فى الرأى فيما بين القنوات الخاصة قليلة" حسبما تلاحظ ألكسندرا كورنايو الأستاذة الجامعية. كما قام باحثون هولنديون بدراسة درجة تركز وسائل الإعلام فى عشرة بلاد أوروبية، ويستخدمون - مؤشر نصيب - أكبر ثلاث مجموعات من السوق كان التليفزيون هو الأكثر تركيزا فى ألمانيا (٩١٪ من المجموعات الثلاث الأولى) قبل إيطاليا ٨٩٪ وهولندا ٨٥٪ وفرنسا٨١٪ . وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة ليست أكثر تنوعًا، وهى مملوكة فى الغالب لرجال صناعة أو رجال مال، (فى فرنسا على سبيل المثال صحيفة لوفيجاور مملوكة لداسو، ومجلة لوبوان مملوكة لبينو، وإذاعة أوروبا ١ وعدد من المجلات مملوك للأجاردير، وصحيفة لوموند مملوكة لماتيو بيجاس ممثل بنك لازار ولأصحاب المليارات بيير برجيه وزافييه نيل). والأجندة الأيديولوجية لوسائل الإعلام تعلن - فى الغالب بلا تحفظ - كما هو الحال فى الولايات المتحدة فى محطة فوكس نيوز المملوكة لروبرت مردوخ، نموذجا للبروباجندا، أو فى صحافة كويبك المملوكة لمجموعة باور للميلياردير بول ديماريه، "إنه لم يخف قط نواياه، لقد اشترى الصحافة بهدف أن ينشئ صحيفة معارضة بشدة لاستقلال كويبك، وعلى قنوات السيد برليسكونى وفى صحفية لوفيجارو للسيد داسو، وهو فرع غير رسمى لخدمة الاتصال للسيد نيكولا ساركوزى. تقريبا فى جميع البلاد الغربية، الحق يقال إن وسائل الإعلام المستقلة بحق وذات الأهمية لا تعد على أصابع اليد الواحدة، أو اليدين لو كنا متفائلين، وجمهورها فى الغالب هامشى بالمقارنة بقوة وسائل الإعلام الكبرى.

أما فيما يخص الصحفيين أنفسهم، من النادر، حينما يصلون إلى مستوى معين من المسئولية، ألا يجدوا أنه من اللائق أن يأكلوا من أيدى الأقوياء، ويمارسوا حيوية نقدية. صحيح أن كل الاستعدادات الاقتصادية والأيديولوجية قد صُنعت كى يكون من الصعب الوصول إلى درجة من المسئولية الإعلامية إذا لم نظهر برشاقة موهبة أن نحنى الظهر دون أن يلاحظ الجمهور. وأنا هنا أتحدث فيما يخص فرنسا، حيث لا يمكننى الحكم بدقة على العادات الصحفية لجيراننا، مقدم نشرة الأخبار الرئيسية فى قناة القطاع العام أو المحاور الأشهر فى إذاعة أوروبا ١ يجدان أنه من الطبيعى أن يرتادا نادى لو سييكل، وهو أحد أشهر نوادى أعضاء الطغمة، مثلما كان الأمر فى الزمن الذى كان فيه رئيس تحرير مجلة صحيفة أيكو يشارك بشكل منتظم فى اجتماعات مجموعة بيلدربرج، وكريستين أوكرانت لا تستحى من إدارة وسائل إعلام القطاع العام، وتوجيهها إلى الشئون الدولية، فى الوقت الذى كان فيه زوجها وزيرا للشئون الخارجية، وعشرات من الصحفيين عبروا عن فرحتهم بتكريمهم بوسام الشرف. يمكننا الانتهاء من حصر الولاءات المتعمدة أو السلبية التى يتخلى فيها الصحفيون عن استقلالهم الفكرى، اللهم إلا إذا كانوا يتبنون بالفعل وبلا أى حرج قيم الأوليجارشية التى يخدمونها أو التى ينتمون إليها.

فلنقل إن المناخ العام عفن، مثال على ذلك: كنت قد قدمت صورة مكتوبة عن ناتالى كوسيسكر موريزيه الوزيرة الجديدة للبيئة، وشخصية مهمة، بعد ذلك بشهر سمعت هذه الرسالة على جهاز الرد التليفونى: "صباح الخير يا سيد كيمف، هنا جان باسكال... المسئول عن الترشيح لأوسمة الشرف فى مكتب السيدة ناتالى كوسيسكر موريزيه، ولقد سمحت لنفسى بالاتصال بك، لأن وزيرتنا تتمنى رؤية اسمك على قائمة المرشحين لوسام الجدارة الوطنى". وكان علىَّ أن أبيِّن للسيدة رفضى، مذكرًا بما هو بديهى، الترشيح المقترح لى يمكن أن يؤثر على استقلالى الفكرى سواء كان للمديح أو للنقد.

ولكن ما هو أهم مما يتحدث عنه صحفيو التليفزيون هو ما يسكتون عنه، وهو ما يلاحظه المخرج بير كارل: "توجد أشياء لا نتحدث عنها، لا يوجد أى تحقيق تليفزيونى عن المجموعات الكبرى الفرنسية، القادة السياسيين والإعلاميين".

هذا مثال حى عن الوسائل التى يعمل قانون المال من خلالها على تفادى الموضوعات المزعجة، لا يوجد فى فرنسا برامج تليفزيونية مخصصة للبيئة، على الأقل فى صورة تحقيق أو تشخيص. فى الواقع كان هذا البرنامج موجوداً، وكان يُبث كل شهر فى أثناء موسم ١٩٩١-١٩٩٢.

فيما يبدو أن رجال الصناعة هم أول المدافعين عن البيئة، فى عام ١٩٩١ كانوا مهتمين جدا بالقضية، لدرجة أنهم أيدوا تخصيص برنامج لها. كان البرنامج عنوانه "فلينجو من يريد" وكان سيذاع على القناة الثانية، وللأسف هذه القناة المملوكة للقطاع العام كانت ترى أنها فقيرة بصورة لا تسمح بتمويل المشروع بشكل كامل، وكانت تقدم ٦٠٪ من الميزانية الشهرية ومقدارها ١٧٣٠٠٠ يورو، وطلب من المنتج وهو وكالة كابا البحث عن الباقى. دعمت مجلة "ماذا اختار" Que shoisir بمبلغ ٢٣٠٠٠ يورو، والجمعية الأوروبية للبيئة بالباقى، كان صندوق الجمعية الأوروبية للبيئة محولا من أعضاء مجلس إدارته، أى شركة الكهرباء الفرنسية وشركات توتال وبنك بى إن بى،... إلخ.

كان لدى الصحفيين مقدمى برنامج "فلينجو من يريد" رغبة غريبة فى ممارسة الصحافة، فى حين أن الحلقة الأولى من البرنامج كانت تتحدث عن قضية بناء غير قانونى على شاطئ البحر المتوسط، والحلقة الثانية تكشف عن شبكة غير شرعية لاستيراد النفايات الألمانية، وتبين كيف أن هناك مشروع كهرباء للضغط العالى سوف يشوه منظر وادٍ بجبال البرانس، وهو وادى فال لورون، وكان هذا يفوق الحد، وفى مجلس إدارة الجمعية، قالت إحدى الشركاء كما قيل لى: "إنه ليست هذه هى الطريقة التى يتصورون بها برنامجا عن البيئة". وباقى الشركات شاركتها الرأى، وانسحبت الجمعية من البرنامج.

كان ينبغى البحث عن راعٍ آخر، وتبرز إحدى شـركات مستحضرات التجميل، وتم المشـروع فى إعـداد برنامج عن الماء، وكـان مضـمـونه بلا طعم وغيـر جـذاب لإحدى كبرى الشركات الفرنسية فى هذا المجال، وأخيرا هبت شركة ELF للمساعدة، فهل سيعود هؤلاء الصحفيون الشبان أشباه تان تان لمغامراتهم؟

ليس بالضبط، كـان لشـركة كابا فـرع متـخصص فى الأفـلام عن الشركات، شركة كوجيما (الشركة العامة للمواد النووية) كانت قد أوكلت إليها حينئذ الإخراج التليفزيونى لعدد من الأعمال. فى نفس اللحظة، كنت رئيسا للتحقيقات فى برنامج "فلينجو من يريد"، واقترحت موضوعا عن الأجهزة الإشعاعية المحمولة، فقيل لى: سوف نتحدث فى الأمر فيما بعد، حينما يتم تنفيذ العقد مع شركة كوجيما. واعترضت، ولجأت إلى محام، واستشرت نقابة الصحفيين، وكتبت إلى مدير شركة كابا، وأُنجز البرنامج فى مايو ١٩٩٢، وقد حظى بأكبر نسبة استماع فى السلسلة بنسبة ٢٣,٤٪ من السوق.

أخيراً، تركت البرنامج فى نهاية الموسم، وقد رجع البرنامج فى الموسم اللاحق وبعد حلقتين أو ثلاث "متفق عليها" حظى بنسبة استماع فقيرة جدا، فتحول إلى برنامج عن الصحة ثم اختفى بعد ذلك فى لا مبالاة.

قضية قديمة أليس كذلك؟ ولكن منذ ذلك الوقت، يمكنكم أن تبحثوا باهتمام، لم يوجد برنامج عن البيئة يجرى تحقيقات عن موضوعات تعارض المصالح الاقتصادية الحقيقية.

فى ربيع ٢٠٠٩ بث التليفزيون فيلم Home للمخرج يان أرتوس برتران، وهو فيلم يبرز خطر الأزمة البيئية، ولكن باستبعاد كل علاقة سياسية بها. وكان الفيلم ممولا بطريقة صريحة من مجموعة LVMH، وهى منتجات الرفاهية لشركات جوشى، وبالنسياجا، وبوشيرون، وتظهر فى عناوين الفيلم. وقد كتبت مقالا نقديا عنه، ولقد أدى هذا إلى مناقشة بالبريد مع إحدى مساعدات الإخراج، وهى شخصية محل تقدير، وقد ظهرت عبارة فى أقوالها: "لا يمكن أن نصنع فيلما يتخذ موقفا حتى لو كان اسم المخرج يان أرتوس برتران، لو أردنا أن يُبث الفيلم مجانا وفى كل مكان".

البعض يمزح والبعض يقلق

وهناك أخيرا وسيلتان أخريان يوجه من خلالها سادة الميديا تشكيل الرأى العام، تكمن الأولى فى اختيار المتحدثين المصرح لهم بالاشتراك فى "المحادثة الديمقراطية". والمنهج هنا بسيط للغاية، الأصوات المصرح بها هى تلك التى تعبر عن التنويعات المختلفة للعقيدة الأساسية، والتى تشبه نوعا من النادى الذى لا يشترك فيه إلا الأصوات التى يمثل بعضها صدى للآخر. واختبار التحقق من هذه الحكم سهل: فى فرنسا، على سبيل المثال، نلاحظ عدد المرات التى يعبر فيها مثقفون أو خبراء فى مجلتى بوليتيس ولوموند ديبلوماتيك، يشاركون فى البرامج التى تظهر طموحا فى مجال النقاش. وفى الولايات المتحدة يمكن للاختبار أن يكون مع الأصوات التى تعبر فى وسائل الإعلام الهامشية، حتى إن كانت مثل ذا نيشن أو ديموكراسى ناو.

يبدو أن كثيراً من الموضوعات ممنوعة من التعبير المستند إلى البراهين فى وسائل الإعلام الكبرى، من بينها إدانة الرأسمالية، وتفاقم عدم المساواة، والاحتجاج على النمو، ومساءلة النظام البوليسى.

من السمات التى تدعو للتساؤل فى محادثة الأوليجارشية هى أن المحاورين المصرح بهم يمكنهم أن يقولوا أى عبث، دون أن يستخلص النظام الإعلامى أى نتيجة. على سبيل المثال يقر جاك أتالى فى ٢٠٠٨، بينما تبدأ الأزمة المالية فى فرض نفسها، بمحاذاة وضع باريس على الوضع القائم على المضاربة فى سيتى بلندن، وإعطاء وضع مهم فى لجان التقنين "لأبطال المال"، هؤلاء أنفسهم الذين يقودون فى آخر العام النظام المالى إلى الكارثة. وهذا الشخص يؤكد فطنته بالتنبؤ، فى كتابه "تاريخ مختصر للمستقبل" المنشور عام ٢٠٠٦، أن شركة تأمين AIG سوف تكون واحدة من "الكيانات الأكثر قدرة على تجميع إمكانيات مشروع عالمى دائم" فى القرن الحادى والعشرين. فى آخر عام ٢٠٠٨ تعلن شركة التأمين عن أكبر خسارة تتعرض لها شركة أمريكية، ولقد تم إنقاذها من الإفلاس بواسطة تدخل الدولة. هذه التنبؤات اللامعة لا تمنع السيد أتالى من أن يظل ضيفًا معتاداً لوسائل الإعلام، ناسيًا تمامًا أقواله السابقة، طالما يعظ بكلمات المديح لليبرالية الجديد والنمو.

وحالة كلود أليجر ليست أقل دلالة؛ ففى بداية عام ٢٠١٠ ينشر بيانا يدين فيه "دجل" التغير المناخى، وبدا سريعا أن الكتاب مزدان بأخطاء واستشهادات زائفة، ورسوم معدلة، ويستند إلى علماء إما غير موجودين وإما لم يقولوا ما ينسبه إليهم السيد أليجر. وهذا لم يمنع محطات الإذاعة والتليفزيون والصحف أن تفرد السجاد الأحمر أمام المفكر الزائف الذى تكمن جدارته الأساسية فى معارضة أنصار البيئة، والمناداة بمتابعة النمو وفضائل التكنولوجيا.

لا تكتفى الأوليجارشية بالتحكم فى أغلبية وسائل الإعلام وكلامها المعسول الذى تبثه، ينبغى أيضا إرهاب الصحفيين الذين مازالوا يقومون بعملهم، وتستخدم هنا ما يسميه أهل كويبك "ملاحقات التكميم القضائية من أجل "تكميم" منتجى المعلومات المزعجة". شركة كليرستريم المالية الموجودة فى الفردوس الضريبى لوكسمبورج تتحرش بالصحفى دنيس روبرت بمائتى زيارة من المحضر، وثلاثين دعوى قضائية مرفوعة، بعد تحقيق قام به عن شركة التعويضات هذه. وقاد الملياردير فانسان بلوريه الصحفى بنوا كولومبا إلى المحكمة بعد تحقيق عن إدارة رجل الأعمال لميناء دوالا فى الكاميرون، وزراعته لنخيل الزيت. كما طالب شركات المناجم الكندية بـ١١ مليون دولار تعويضا عن التشهير من مؤلف كتاب كندا السوداء، وهو تحقيق عن أعمال هذه الشركات فى البلاد الإفريقية وأمريكا اللاتينية. ومدير شركة كازينو، جان شارل ناورى يهاجم الصحفية الصغيرة فاكير، التى دفعها ذوقها الردىء إلى القيام بتحقيق عن هذه المجموعة من شركات السوبر ماركت، كما هاجم كلود أليجر مجلة بوليتيس لأنها فتحت صفحاتها لمثقفين بينوا افتقاره للأمانة العلمية.

هدف هذه المناورات واضح كالماء الزلال؛ تخويف الصحفيين الأحرار والصحف بورطة القضايا المكلفة دائما، القضية التى يستخدم فيها الأقوياء وسائل تتجاوز بكثير وسائل خصومهم، يمكن كسبها أحيانا، وغالبا ما تقع خسارتها، ولكن التحذير الموجه للجميع واضح: "لدينا الوسائل التى تؤدى إلى إسكاتكم".

الفصل الخامس

لماذا لا نتمرد؟

السهولة التى أدار بها النظام الأوليجارشى الأزمة المالية التى بدأت فى ٢٠٠٧ محيرة، رغم أن إنقاذ النظام المالى جعل من الواضح أكثر من ذى قبل الأهمية الحيوية للتدخل العمومى الذى يثبت ظلم عقيدة السوق، ومن جانب آخر القسوة وعدم كفاءة "الأبطال الماليين" والخبراء الآخرين غير القادرين على توقع الكارثة. استمرت شعوب الغرب فى قبول تزايد البطالة وتضاعف عدد الفقراء وعدم المساواة الرهيب، والمتابعة الدائمة للتدمير البيئى، لا شىء قد تغير فعلا فى نظام السلطة. الإصلاح المالى الذى لا يمكن تفاديه، والذى يجرى حاليا، يأخذ شكل الاتفاقات الداخلية فيما بين أفراد الطغمة، إعادة تشكيل للقوة فى الطبقة الحاكمة، دون أن يكون هناك إعادة تأسيس حقيقية مطروحة للنقاش أو مستهدفة.

يبقى السؤال المركزى لموقفنا السياسى هو الآتى:

أنحن فى مرحلة ديمقراطية تتحلل أم أصلاً فى نظام أوليجارشى؟ يبدو أن سلبية الجسد الاجتماعى تبرر الإجابة المتشائمة. هكذا يكون أفراد الطغمة قد كسبوا باستمرار، وحكموا جماهير بلا قوام من الرعايا شاردى الذهن عن مصيرهم بواسطة تليفزيون، منومين مغناطيسيا بواسطة أحداث رياضية لا تتوقف، ويعزونهم عن الشدائد الكبرى بمعونات على العيش يتلقونها بوصفها عملا من أعمال الإحسان.

"لا أريد أن أعود إلى ميكى"

كيف يمكن تفسير الخمود الشعبى؟ أحد الأسباب هو كما رأينا فى الفصل السابق، التأطير العقلى والسياسى الذى يسمح به التحكم فى وسائل الإعلام ولا سيما التليفزيون.

الشباب هم الضحية الأولى، ثقافته تأتى أولا من الشاشة الصغيرة التى حبذت فى آن بلاهته وفرديته، بما أن علاقة المشاهدة تعزل فى الغالب الذات السلبية، فبعد تلقى ١٠٠٠٠٠ رسالة إعلانية منذ الميلاد لا يسهل بلورة رؤية سياسية للعالم، يقبل أغلب الشباب بسذاجة سيطرة الأكبر سنا الذين عرفوا - فى مرحلة كانت السياسة فيها حية - أن يفرضوا قوتهم الجديدة. اليوم يشير عالم الاجتماع لويس شوفال إلى أن "رجال الطبقات السائدة البالغة أعمارهم بين ٥٥ سنة و٦٥ سنة يركزون لصالحهم مجمل السلطات بلا مشاركة". ويتابع: "جيل الانفجار السكانى استفاد من الدولة الراعية التى تركها لهم آباؤهم، واستهلكوها بخفة، ولم يتركوا للاحقين عليها سوى الفتات، ولكن هؤلاء يشاهدون 'سكريت ستورى' دون أن يشكوا فى شىء، هؤلاء الصغار الطيبون.

امتداد التنميط الإعلامى هو القدر الذى أصبح سمة عامة للعصر، وTina، there is no alternative لا يوجد بديل، كلمة مرجريت تاتشر رسخت بشكل مستمر فى العقول، وتتخذ أنماطًا متعددة. "لا يوجد حل آخر سوى الرأسمالية، لأن الشيوعية قد هزمت، نحن نعيش فى ديمقراطية لأننا لسنا فى ظل ديكتاتورية، النمو لا غنى عنه وإلا فالبطالة ستزداد، نقد التفاوت هو نزعة شعبوية، لا يمكن فرض ضرائب على كبار الأثرياء، لأنهم سيهربون إلى مكان آخر، كل ما يمكننا فعله للبيئة سوف يزول بسبب الصين،..." إلخ. دعائيو الطغمة يرددون بشكل دائم هذا الخطاب عن العجز، وكل فرد يعتقد أنه لا يمكننا عمل شىء، لأن كل شىء يبدو دائما معقداً ومحدداً من الخارج.

لقد أصبحت النزعة القدرية أكثر كثافة، لأنها من ثقافة أصبحت فردية بصورة كبيرة، كما بينت ذلك فى كتابى "الخروج من الرأسمالية من أجل إنقاذ الكوكب" النجاح الجماهيرى اللامع والبارز للرأسمالية منذ ١٩٨٠، قد أدى لدرجة لم يسبق لها مثيل إلى تعميم الانطواء على الذات، وإنكار ما هو جمعى، واحتقار التعاون، والتنافس المفرط.

والأكثر ضعفا، غير القادرين على الاتحاد فى معارضتهم، يلجأون منذئذ إلى أشكال كثيرة من الهروب؛ تشرد من هم بلا مأوى، والإفراط فى تناول المهدئات، وتزايد المخدرات، والضغوط المتنوعة. تقريبا كل هذا ممتاز من وجهة نظر الرأسمالية حيث إنه يفتح أسواقًا مزدهرة. ولكن بصورة متواترة أكثر فأكثر، عدم القدرة على التعبير عن الحرمان يقود إلى الانتحار، وانتقام اليأس. مثل واحد من بين آلاف، هذا الطباخ من حديقة أورو ديزنى الذى أنهى حياته وكتب هذه الرسالة على جدران بيته: "لا أريد أن أعود إلى ميكى".

حتى التمرد أصبح فرديا، الأمر إذن يتعلق بطريق مسدود، وهذا هو موضوع الفيلم الجميل لتشين بن "إلى الغابة" الذى عرض فى ٢٠٠٨، وهو يحكى قصة حقيقية لكريستوفر ماكاندليس، وهو رجل أنهى دراسته بتفوق، وتوقع أبواه أن يرياه متجها إلى مستقبل مهنى لامع مثل أبيه وهو مهندس ناجح، ولكن كريستوفر رفض السيارة الجديدة التى أراد والداه أن يهدياها إليه، وتوجه إلى المغامرة فى سيارته العتيقة التى كانت له عندما كان طالبا.

فى عشية رحيله أرسل إلى منظمة تطوعية شيكا بمبلغ ٢٤٠٠٠ دولار هبة من والديه الثريين، ويبدد نقوده ويحرقها، ويترك سيارته ويستمر فى الترحال مستخدما الأوتوستوب، يحمل حقيبة على ظهره، تاركا نفسه لصدفة مقابلات فى الغالب مبهجة حسب ذوقه فى الحرية وفرحته بالحياة. كان يرقص مع الخيول ويعسكر فوق الجبال، ويقابل فى طريقه هيبيز من العصور التى خلت، ويبحر فى نهر برى فى قارب صغير، ليجد نفسه فى لوس أنجليس فى ملجأ لمن هم بلا مأوى، وسرعان ما يفر منه ومن المدينة، ويتوجه إلى ألاسكا، ويقيم فيها فى أوتوبيس قديم مهمل، ويعيش على منتجات الصيد والالتقاط.

وحين بدا أن طريق الشاب يقوده إلى التحكم فى استقلاله وحريته انتهت المغامرة بفشل مأساوى؛ فبعد أن اكتفى كريستوفر بثمانية أسابيع أو عشرة تهيأ للعودة إلى المجتمع، ولكن كانت هناك مفاجأة سيئة تنتظره، النهر الذى عبره قد تغير فقد كبر حجمه بسبب ذوبان الثلوج وتحول إلى سيول هائلة لا يمكن عبورها، فكان عليه أن يبقى، ورغم ذلك تلاشت الرغبة، لم يعد لديه مئونة وليس قادرا على الصيد.

تملك الجوع منه، فبدأ يجمع ثماراً، وأخطأ فى أحد النباتات وأكل ثماراً سامة. وفى سكرات الموت، كتب فى يومياته "لا قيمة للسعادة إلا إذا كانت متقاسمة"، واستلقى فى انتظار الموت، وعثر صيادون على جثمانه.

رجل يبحث عن الحرية فيكتشف فى عزلته القاسية أن البحث عن الكأس المقدس graal مر: فلا يوجد خلاص فردى.

التضامن الغامض مع السادة

التنميط الإعلامى وإيلاج النزعة الفردية فى السيكولوجيا الجماعية لا يكفى للإجابة عن سؤال الخمود الجماعى، المجتمعات الأوليجارشية ليست ديكتاتوريات تحكم تحت ظل التخويف. إذا لم يتمرد الناس، فذلك أيضا لأنهم لا يريدون.

فى فترة كان بها من مظاهر الاحتجاج أكثر من اليوم، لاحظ كورنليوس كاستروياديس وهربرت ماركيوز الظاهرة التى تكذب نزعة البؤس الماركسية، بالنسبة لكاستروياديس توجد حقيقة أساسية تبدو غير مريحة للبعض، النظام قائم لأنه نجح فى خلق انتماء من الناس له. هذا الانتماء يرتبط بعملية "التصنيع الاجتماعى للفرد"، وخصوصا من خلال وضع الناس بالتنقيط منذ نعومة أظفارهم فى علاقة مع السلطة، وكذلك من خلال مجموعة من "الحاجات" التى يقتضى "إشباعها" بأن يكونوا طوال حياتهم "مربوطين بها". أولاً، وضعت الثقافة الرأسمالية فى قلب كل شىء الحاجات الاقتصادية، ثم بعد خلقها لهذه الحاجات تقوم طوال الوقت "بإشباعها" بصورة أو بأخرى.

وكذلك أشار هربرت ماركيوز، منذ بداية سنوات الستينيات ١٩٦٠، إلى اختفاء التعارض بين البروليتاريا والبرجوازية، ابتداء من اللحظة التى حلت فيها طبقة متوسطة راضية نسبيا محل الطبقات الفقيرة.

فى سنوات العشرينيات ١٩٢٠ رسمت شركة فورد للسيارات نموذجا صناعيا جديدا: عمال يتقاضون أجراً مرتفعاً يصنعون سيارات بسيطة ومتطابقة وبعدد كبير، وهو ما يقلل التكلفة. فهمت الرأسمالية حينئذ أنها يمكن أن تزدهر بفضل الإنتاج الضخم عبر تعميم الوفرة المادية فى كل مستويات المجتمع ولاسيما فى الطبقة العاملة، هذه الآلية عملت

بإتقان بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن قراءة السنوات الثلاثين المجيدة فى نطفاء تدريجى للوعى الطبقى بواسطة الوفرة المعممة، حتى إن كانت موزعة بصورة غير متكافئة. لقد أسهمت نضالات العمالة بالتأكيد فى هذه النتيجة، والمفارقة أن نجاحهم قد استنفذ طاقاتهم، لم يحلم العمال أن يستولوا على السلطة، ولكن تحسين وضعهم بشكل فردى. وبدا أنهم يذوبون فى الطبقة الوسطى التى بلا ملامح، وحل السباق على التفوق الرمزى محل صراع الطبقات، والاغتراب أمام الأشياء حل محل الاغتراب أمام الاستغلال، وأصبح ثيودور فيبلن مُنظِّر التنافس المظهرى أصدق تعبيرا من كارل ماركس.

بدأ ظهور عيوب هذه الآلية فى سنوات السبعينيات ١٩٧٠، عندما بدأت الأزمة البترولية مترافقة مع تحذير أنصار البيئة من محدودية الموارد، تهز أركان الرأسمالية، ولكنها أعطتها أيضا وسائل جديدة لمعاودة الانطلاق. كانت الوفرة قد أدت إلى زوال أغلب الطاقة الاجتماعية، وها هى الأزمة من خلال عودة شبح البطالة، تفرض الصمت على الرؤى النقدية. هذا التطور فى علاقات القوى قد سمح للرأسماليين الليبراليين الجدد أن يفرضوا أيديولوجيتهم التى تدين "الإفراط فى الديمقراطية" التى تدينها اللجنة الثلاثية، ليعملوا على تطوير أنشطة مالية مكثفة على مستوى العالم، وتغيير توازن الثروة الجمعية لصالح الأغنياء.

هذا التزايد فى التفاوت قد تم بصور مختلفة حسب كل بلد، وقد حدث بأكثر الصور همجية فى الولايات المتحدة، ولكن الرأسمالية الأمريكية قد أبقت على مستوى المعيشة الظاهر لأغلبية السكان - الذى لا غنى عنه لتدعيم النمو - بالتشجيع على الاقتراض أكثر فأكثر. هذا الدين الذى يتجاوز الحد، بما أنه لا مقابل حقيقى له فى دخول المقترضين، قد أدى إلى الأزمة التى بدأت فى عام ٢٠٠٧.

فى أوروبا كانت ديون الأسر أقل مبالغة، ما عدا بريطانيا العظمى وإسبانيا، ولكن التطور كان مشابها: ارتفاع كبير فى الدخول العالية، وتقدم بسيط فى دخول الطبقات الوسطى والفقيرة التى دُفعت إلى الفقر خلال سنوات الألفينيات ٢٠٠٠. تزايد العمل المؤقت والارتفاع المتزايد لأسعار السكن أديا إلى شعور بعدم الأمن، وانخفاض فى المستوى الاجتماعى.

ورغم ذلك فإن هذا التطور لم يغذ شعوراً بالتمرد أو بالتضامن مع الأكثر فقراً، فالحياة ظلت مريحة بما فيه الكفاية، الخوف هو الذى يسود. تقول سوزان جورج: "أغلب الجماهير من الناس يقول إن الأمر يمكن أن يكون أسوأ، فهم خائفون أن يفقدوا عملهم، خائفون من المستقبل، خائفون على أطفالهم، إنهم الجيل الأول الذى يقول إن أولاده سوف يشهدون وضعا أسوأ من وضعهم. فقدان الوضع الاجتماعى وشيك، فى حين أن نظام القيم فى المجتمع والذى يوجهه التنافس الفاضح، يبرز كل ما يقترب من التدهور، تسود استراتيجية الانطواء الفردى فى سلوك الطبقات الوسطى".

وأخيراً، تتأثر هذه الطبقات باكتشاف أنها - رغم الصعوبات التى تتعرض لها، تمثل جزءا من أغنياء العالم، بروز التفاوت على مستوى الكوكب قد فرض نفسه أمام نظر الجميع، وسكان المجتمعات الغربية، حتى إن كانت الطغمة تستغلهم، يعدون أنفسهم من ذوى الامتيازات، وهو ما يؤدى إلى تضامن يتسم بالمفارقة مع الطبقة الحاكمة التى تستفيد دون شفقة من الهشاشة العامة. ويشرح جان كلود ميشيا هذه الظاهرة: "الأمريكى" المتوسط يحصل على مستوى معيشة متميز، وحيث إن تعميم مستوى المعيشة هذا يفترض أن تزيد الموارد البيئية للكوكب بمقدار عشرة أضعاف على الأقل، يمكن إذن أن نطلق مصطلح الطبقات السائدة على المجموع المتنافر من الأفراد، الذين لا يمكن تعميم مستوى حياتهم المادية فى أرض محددة (...) وهذا يعنى ببساطة أن هذه الطبقات بمقتضى التعريف مهتمة موضوعيا بالإبقاء على نظام السيطرة السياسى والاقتصادى والثقافى الذى يضمن لصالحهم تقسيم الثروات الموجودة.

الشعب هو السيد، إلا حين ترى الطغمة رأيا آخر

هناك سبب آخر يفسر عدم قيام مواطنينا بقلب ملاك اليخوت ومشترى السيجار الذين يحتقرونهم بصورة زاعقة، إنهم يعتقدون أنهم فى ديمقراطية غير تامة ومريضة ومتعبة، ولكنهم فى ديمقراطية. بيد أن الديمقراطية هى سلطة الشعب، أليس كذلك؟ كيف يمكن إذن للشعب أن يتمرد ضد نفسه؟

فى أغلب البلاد الغربية تستقر المشاعر الديمقراطية بصورة دائمة فى العقل الشعبى، والكل يريد الحفاظ بعناية على الإجراءات التى تمثل طقوسها، ويكون الانتخاب هو الحصيلة البارزة فيها. المسرح السياسى ملىء بالألوان فنحن ننتخب كثيرا، والمؤسسات تعمل، ورجال السياسة مستنفرون بلا استراحة، والضجيج الذى لا يتوقف للمعلومات والتعليقات يبدو أنه يشهد على حيوية التعبير الحر. كيف لا نعتقد أننا فى ديمقراطية؟ وإذا كان المثقفون وعلماء السياسة، الذين نسوا الدرس اليونانى، يجهلون مفهوم الطغمة، فكيف يمكن لمواطن يتغذى على غثاء الشاشة الصغيرة أن يرجع إليه؟

بالتأكيد التسويات والاتفاقيات السرية، والترابط بين أوساط الأعمال وأصحاب القرار السياسى، والالتهام المنظم للملكية العامة بواسطة الرأسماليين، وكل هذا الإشغال للقوقعة الديمقراطية بواسطة الطغمة ينزاح عنه شيئا وهو حجاب الأخلاق الجمهورية. نحن نشارك فى لعبة يكسب أحد اللاعبين فيها بشكل دائم، أى حظ، أى صدفة! ولكن إذا كانت عملية الغش لا يتم تجديدها، فإن الشركاء لن يتوقفوا عن الخسارة، وهم يأملون أن يتغير الحظ أو يتركوا المائدة.

ويتزايد عدد من يتركون المائدة، ويمتنعون عن التصويت فى الانتخابات، وهذا النزوع مستمر ويمكن ملاحظته على سبيل المثال فى معدل الامتناع عن التصويت من الناخبين الأوروبيين فى انتخابات البرلمان الأوروبى بمدينة ستراسبورج: من ٣٨٪ فى ١٩٧٩ إلى ٤١٪ فى ١٩٨٤ و٤١,٥٪ فى ١٩٨٩ و٤٣,٣٪ فى ١٩٩٤ و٥٠,٥٪ فى ١٩٩٩، و٥٤,٦٪ ٢٠٠٤، و٥٦,٨٪ فى ٢٠٠٩.

أصبح الامتناع هيكليًا، كما هو الحال فى الولايات المتحدة، رغم أن هناك تراثًا سياسيًا مختلفًا، كما بين ذلك فرانسواز سوبيلو ومارى فرانس توانيه، حتى إن كان الامتناع لا يعبر عن رفض للسياسة بقدر ما يعبر عن رفض للعبة فاسدة. المفارقة هى أنه يدعم السمة الأوليجارشية للنظام؛ يمتنع الأكثر فقرا والعمال والشباب أكثر من الآخرين، وهو ما يزيد من وزن الشرائح العليا والناخبين الأكبر سنًا فى اختيار الممثلين الذين يمنحون مزيدا من الاهتمام لمطالبهم.

يصبح من الواضح أكثر فأكثر أن الغشاشين هم الذين يقودون اللعبة، وكانت الاستفتاءات على أوروبا معبرة بشكل واضح عن هذه الحالة، ففى حين رفضت الاتفاقية الدستورية بواسطة تصويت بلا التباس فى بلدين مؤسسين للاتحاد الأوروبى، وهما فرنسا وهولندا فى ٢٠٠٥، فقد فُرضت على الشعوب تحت اسم اتفاقية لشبونة، وحينما رفضها الشعب الأيرلندى فى ٢٠٠٨، فرض عليه الانتخاب مرة ثانية لكى تنتزع منه الموافقة. وفهم الجميع آنذاك القاعدة الجديدة: الشعب هو السيد إلا فى حالة ما ترى الطبقة السائدة أمراً آخر. كيف يمكن لنا أن نصف المشهد السياسى؟ الطبقات الشعبية، المحرومة من صوت سياسى معبر عنها ومن وعى جمعى، تبدو مهمة، ومهيأة للتعبير عن حرمانها فى تمردات تبرر تزايدا فى القمع البوليسى. أما الطبقات الوسطى، فقد عرفت - بعد أن وعت، منذ عدة سنوات، بسبب التفاوت العميق الذى يسم البلاد الغربية - أنها مخدوعة. ونحن نكتشف قليلا فقليلا أن الديمقراطية ليست سوى المعطف الذى يتم به تغطية الإرادة التى لا تلين للطغمة. ولكن إذا كان الشك، بل الغضب، ينضج، فإنه يتم بلا بناء سياسى يستند إليه، وبلا رؤية للمستقبل. نحن نتأفف، ولكن بهدف الحفاظ على وضع نراه مريحا، ونحن نتذمر، ولكن دون القدرة على التخلص من التشظى الفردى الذى يصونه باستمرار التليفزيون ووسائل الإعلام، لقد استبطنا فكرة أنه لا بديل عن النظام السائد، ووصفنا كل ما يختلف عنه بأنه يوتوبيا.

لا نتمرد، لأننا لا نعرف عن أى قضية ندافع، ولم يعرف الغربيون بعد إلى أى درجة العالم قد تغير.

الفصل السادس

تحدى الديمقراطية الكوكبية

كان هذا فى مترو باريس، فى آخر محطة فى بلاس دى إيتالى فى ١٧ يناير ٢٠٠٨، كان القطار ينتظر الأمر بالتحرك، وأثناء الوقوف قام ركاب بأمر أصبح نادراً، وهو الحوار بين مجهولين، وقد سجلت حواراً مدهشا.

قالت سيدة: الأغنياء سيصبحون أكثر غنى والفقراء أكثر فقراً. فقال رجل أسود: أنا فقير. السيدة: ولكن قبل ذلك كانت هناك إمكانية للخروج، الآن سوف نصبح جميعا فقراء.

سياسة الكارثة:

وهمان يميزان الحياة السياسية فى البلاد الغربية فى بداية القرن الحادى والعشرين، الأول هو الذى استكشفناه، ويتمثل فى الاعتقاد بأننا فى ديمقراطية فى الوقت الذى نتحول فيه إلى النظام الأوليجارشى، الثانى هو اعتبار الاقتصاد الموضوع الوحيد تقريبا للسياسة. هذان الوهمان ينشآن من نفس العمى، أو من نفس التلاعب، حسب وجهة النظر، ألا نرى أو ألا نبين أن النظام الاجتماعى هو اليوم منظم بحيث يعزو أكبر نصيب ممكن من منتج النشاط الجماعى إلى عدد قليل من قادة المجتمع؟ وهؤلاء القادة يعلنون أن الرخاء الاقتصادى هو مفتاح كل شىء، وأن النمو المقترن بالتكنولوجيا سيحل المشكلات التى لا يمكن إنكارها. إذن يؤكد جان فرانسوا كوبيه أحد رجال

السياسة المرموقين من الطغمة الفرنسية: "الشغل الأول لمسئول سياسى هو أن يتأكد أنه سيكون هناك نمو".

سيكون لسوء التفاهم المزدوج هذا أهمية تاريخية ثانوية إذا لم يُزح الظاهرة السائدة فى عصرنا: "أزمة بيئية ترتبط بلحظة حاسمة فى تاريخ الإنسانية، وهى اللحظة التى نقابل فيها حدود المجال الحيوى، وحتى الآن أيا كانت أعمال البشر، فإن الطبيعة ظلت متاحة بلا حدود، ومع القوة التكنولوجية التى اكتسبها الإنسان، كما يلاحظ الفيلسوف هانز يوناس، موضوع، ذو نمط جديد كلية، ليس أقل من المجال الحيوى للكوكب كله، يضاف إلى ما يلزمنا أن نكون مسئولين عنه، لأن لنا سلطة عليه. وهو موضوع ذو حجم هائل، بالمقارنة تبدو أمامه كل موضوعات الفعل الإنسانى الأخرى كالأقزام!".

حينئذ لم تعد السياسية هى اللعبة الخالدة بين السلطة والحرية، بين الرغبة والعدالة، بين الشره والتكافل، بل تصير معركة بين الأمر بمراعاة ما يسمح للمدينة بالازدهار وبين جنون الاندفاع اللا مبالى لكل ما يخالفها.

إن متابعة امتداد الاستهلاك المادى تخل بالتوازنات المرتبة بصورة مدهشة، والتى تميز كوكبنا فى الكون المعروف لنا، وهى التى سمحت بازدهار المغامرة الإنسانية. سواء تعلق الأمر بالتغير المناخى، أو بالتآكل السريع للتنوع الحيوى، أو بتسمم كثير من النظم البيئية، كل مظاهر المأساة التى تتم، موثقة بما فيه الكافية بصورة لا تجعلنا نشك فى نتيجتها إذا كانت الكتابة غير معدلة: "انهيار كامل وحتمى لحضارتنا خلال القرن المقبل" يحذرنا رينيه دومون فى ١٩٧٣، وينتفض جارد دياموند فى ٢٠٠٥: "لأول مرة فى التاريخ نتعرض لمخاطرة أفول عالمى".

وخلال ثلاثين عاما تسارع إيقاع التدمير، وما بدا أنه يتعلق بنزعة كارثية من بعض الهامشيين، يشكل الآن أساس وعى جمعى متشائم. فإلى جانب القلق الاقتصادى، أن يرى المرء أطفاله وقد تدهور بهم الحال، يعبر عن الهم بخصوص حالة المجال الحيوى المتروك للأجيال المقبلة. هذا التحول الفكرى يعبر عن انقلاب جذرى للمنظور التاريخى، فى حين أن تحرر عصر التنوير وجد طاقته فى الوعد بمستقبل أفضل،

فيلخص سان جوست فى ١٧٩٤: "السعادة فكرة جديدة فى فرنسا". إن فجر الألفية الثالثة لا يبعث إلا ضياء غير أكيد على عالم أصبح الهدف فيه هو ألا ندمره.

ببطء، نكتشف أن التاريخ فى حالة تبعث على القلق.

النمو المستحيل

لو استمعنا إلى أصوات التغيير المتعددة التى يطلقها من ينطقون بلسان الأوليجارشية، الأولوية هى إطلاق النشاط الاقتصادى واستعادة نمو الإنتاج، فلتنسوا البيئة التى لا يمكن التعتيم على أهميتها، وتجاهلوا التفاوت وأزيحوا الفجوة بين الشمال والجنوب، ما يلزم هو النمو. وحينما يصبح كل شىء كما كان فيما سبق، ونتفق على الاهتمام بالمحيط البيئى، سوف تكون التكنولوجيا موجودة لحل المشكلات، من جهة أخرى سوف ندعم النمو، والتنمية الخالدة ستصبح مستدامة، أليس هذا رائعًا؟

الخطاب الثانى الذى لم يكف أنصار البيئة بعناد عن التعبير عنه وتعميقه منذ أربعين سنة: عالم يعيش فيه ٩ مليارات ساكن سيكونون جميعا فى نفس مستوى معيشة الغربيين، هو عالم غير محتمل من الناحية البيئية.

لكى نثبت من جديد هذا التأكيد يلزم اللجوء إلى بعض الحسابات، كان متوسط الدخل لكل أوروبى عام ٢٠٠٧ هو ٢٧٠٠٠ دولار، وإذا وصل النمو السنوى المقبل إلى ٢٪ فإن متوسط الدخل فى ٢٠٥٠ يصير ٦٢٠٠٠ دولار.

ألا يكون من العادى أن يشهد كل سكان الكوكب نفس الرخاء؟ هل هنا حجة أخلاقية تعارض ذلك؟ لا. إذن، كى يستمتع ٩ مليارات ساكن، وهو العدد المرجح لسكان الكوكب عام ٢٠٥٠، بنفس وضع الأوروبيين، ينبغى للاقتصاد العالمى الذى يزيد ٣٩٠٠٠ مليار دولار (أو ٣٩ بليونًا) فى عام ٢٠٠٧، أن يصل إلى ٥٦٧ بليون دولار، أى خمسة عشر ضعفا. خمسة عشر ضعفا، هذا أمر هائل، يتجاوز الحد، وبيئيا مستحيل.

مستحيل لدرجة أننا سوف نفكر حسب فرضية أخرى، نحن مستعدون أن نتعرض للتشهير بواسطة وسائل إعلام الطغمة، وبواسطة يسار المضاربة المالية، فلنفرض أن

القدرة الشرائية للأوروبيين لن تزيد، لا فى ٢٠١١ ولا فى ٢٠١٢ ولا فى ٢٠١٣، لا شىء حتى ٢٠٥٠، سيبقى متوسط الدخل عند مستوى ٢٠٠٧ أى ٢٧٠٠٠ دولار، ما الذى يلزم إذن فى عام ٢٠٥٠ كى يلحق بنا أشقاؤنا وشقيقاتنا فى الإنسانية، وهو ما يبدو طبيعيًا فى نظر الأوروبيين فى ٢٠٠٧؟ أن يصل الاقتصاد العالمى إلى ٢٤٣ بليون دولار، أى يتزايد حجمه ست مرات عما هو اليوم. ست مرات! المحيطات والغلاف الجوى والغابات والموارد البترولية والمعدنية ستتحمل ضغطا ماديا أكبر ستة أضعاف عما هو اليوم.

هل نتوقف كثيرا عند فكرة مضاعفة حجم الاقتصاد العالمى ست مرات فى أربعين سنة، وهو ما يمثل معدل نمو بمقدار ٤,٥٪ . هذا الهدف يقوم - كما رأينا - على اختيارين سياسيين غير شائعين؛ عدم زيادة دخل الأوروبيين واستهداف المساواة العالمية فى متوسط الدخل. كيف يمكن مضاعفة الاقتصاد العالمى ست مرات دون أن نزيد من تدهور المجال الحيوى؟ إجابة الخطاب السائد - إذا ما حالفنا الحظ وجعلناه يخوض هذه المناقشة - هى أن نعتمد على التقدم التكنولوجى.

هل هذا التأكيد واقعى؟ للقيام بتحليله، سنستعمل مؤشرا محدودا ولكنه عملى عن الأثر البيئى، وانبعاث الغاز الكربونى؛ فإن أثرا بيئيا مستقرا يعنى حينئذ أن انبعاثات الغاز الكربونى لن تزيد. وإذا ارتفع معدل الدخل PIB بمعدل ٤,٥٪ فهذا يتضمن أن الانبعاثات المتولدة بواسطة كل وحدة من PIB ينبغى أن تنخفض مقدار ٤,٥٪ سنويا، فهل تستطيع التكنولوجيا أن تحقق هذا الأداء؟

ولنلاحظ ما حدث فيما بين عامى ١٩٧١ و٢٠٠٧، وهى فترة شهدت تقدما تكنولوجيا كبيرًا، وهى مدة تعادل المدة التى تفصلنا عن عام ٢٠٥٠. خلال هذه الفترة، الانبعاثات لكل وحدة من PIB انخفضت فى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بمقدار ٢,٥٪، أى أبطأ بمرتين من الـ ٤,٥٪ الضرورية إذا لم نعتمد سوى على التكنولوجيا لتفادى أزمة بيئية لا تحتمل. كان التقدم أسرع بمرتين فى دول منظمة التعاون، وبالتعميم على مستوى العالم فإن هذا الانخفاض بمقدار ٢,٥٪ للانبعاثات لكل وحدة من PIB سوف يكون إذن نجاحا كبيرًا.

يساوى ٤,٥ ٢,٥-٤ ٢٪ أين نجد ٢٪ هذه اللازمة لخفض الانبعاثات؟ بخفض السكان؟ النمو السكانى للعالم يتباطأ، وحتى إن كانت بلاد كثيرة المواليد مهيأة لأن تنخفض مواليدها سريعا، فإنه من غير المحتمل أن يكون عدد البشر أقل بكثير من ٩ مليارات فى ٢٠٥٠، اللهم إلا إذا حدث وباء أو كارثة، يلزم أيضا تفاديها. ما الرافعة الأخرى للتحكم؟ الدخل. يمكن أن نرفض فرضية أن يصل سكان العالم إلى مستوى معيشة الأوروبيين، ولكن يجب أن نقول ذلك ونبرره. فى حدود علمى، لا يوجد أى عالم اقتصاد أو مسئول سياسى خاطر بهذا بالقول. على العكس، فى الانسجام الكونى الذى تعد به الرأسمالية كل البشر، مفترضة أن يصلوا إلى الملامح الكاملة لمعيشة الإنسان الغربى المتوسط. النتيجة: استهداف نمو عالمى ٤,٥٪ فى العام يتضمن زيادة ٢٪ من انبعاثات غاز الاحتباس الحرارى. حتى إن قبلنا تثبيت دخل الغربيين وحتى لو راهنًا على تقدم تكنيكى متواصل، فإن متابعة الإثراء العالمى سوف تترجم إلى أثر بيئى متفاقم بصورة هائلة، ومن الراجح أنه سيكون غير محتمل إذن.

لكى نتقدم فى حل مسألة الطاقة، سنلجأ إلى معادلة بسيطة، ولقد نشأت من جدال فى بداية سنوات السبعينيات ١٩٧٠ من بول إيرلش وبارى كومنور. ولنتابع عالم الاقتصاد تيم جاكسون فى تقديمه الحديث للمعادلة المدهشة IPAT. فى هذا البرهان، الأثر البيئى للنشاط الإنسانى ونرمز له بالرمز (I)، مكافئ لناتج ثلاثة عوامل: حجم السكان P والوفرة المادية ويمثلها دخل الشخص A والتكنولوجيا T.

وبالتالى IPAT تعنى $I = P \times A \times T$.

وللتبسيط سوف نعبر عن الأثر البيئى بواسطة انبعاثات الغاز الكربونى، فى حين أن معامل التكنولوجيا سوف تمثله الكثافة فى الكربون، أى كمية الانبعاثات اللازمة لإنتاج قيمة قدرها ١ دولار.

فى ٢٠٠٧ تم بث ٣٠ مليار طن من ثانى أكسيد الكربون، بثها سكان العالم الذين يبلغون ٦.٦ مليار نسمة، ومتوسط الدخل الفردى هو ٥٩٠٠ دولار فى العام، فى حين أن كثافة الكربون كان مقدارها ٧٦٠ جرامًا من الغاز الكربونى لكل دولار.

أى إن ٣٠ (مليار طن ثانى أكسيد الكربون) = ٦,٦ × ٥,٩ × ٥,٧٧.

ماذا سيصير عليه الحال فى ٢٠٥٠ إذا استمرت التكنولوجيا فى التقدم بنفس الإيقاع الذى شهدته فى بلاد منظمة التعاون OCDE منذ عام ١٩٧١؟ سوف تصبح T مساوية لـ٢٦, ٠، وفيما يخص زيادة السكان فإن توقعات قسم السكان فى الأمم المتحدة أن سكان العالم سيصلون إلى ٩ مليارات نسمة فى عام ٢٠٥٠، وإذا ما احتفظنا بنفس المستوى العام فى الانبعاثات، فإن المعادلة تكون كالتالى فى ٢٠٥٠:

٣٠ = ٩ × ١٢ × ٢٦, ٠

ونلاحظ أن متوسط الدخل يزداد؛ ينتقل من ٥٩٠٠ دولار فى ٢٠٠٧ إلى ١٢٠٠٠ دولار فى ٢٠٥٠، وهذا لا يزال أقل من نصف المستوى الأوروبى فى ٢٠٠٧، ونحن فى برهاننا نستخدم النقود الثابتة، أى نضع فى الاعتبار معدل التضخم.

مشكلة هذا الحجم فى الانبعاثات، ٣٠ مليار طن غاز كربونى مرتفع جدا، وإذا ما أردنا أن نحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة للكوكب إلى ٢ درجة مئوية بالنسبة للعصر ما قبل الصناعى، فإن سيناريوهات مجموعة الخبراء متعددة الحكومات حول تطور المناخ GIEC تشير إلى أنه يلزم تخفيض غازات الاحتباس الحرارى إلى نصف مستوى ٢٠٠٠، أى فيما يتعلق بالغاز الكربونى، أقل من ١٥ مليار طن.

ولنضع المعادلة التى تعبر عن الموقف المراد فى عام ٢٠٥٠: ١٥ = ٩ × A × ٢٦, ٠

ماذا ستكون حينئذ قيمة متوسط الدخل؟ A مساوية ٦,٤ .

وهذا يعنى أن متوسط الدخل ٩ مليارات نسمة فى ٢٠٥٠ فى الاقتصاد العالمى الذى خفض انبعاث غازاته إلى المستوى اللازم للحد من التسخين المناخى، فى نفس الوقت الذى ينجَز فيه تقدم تكنيكى مهم هو ٦٤٠٠ دولار، أى بالكاد أكثر قليلا من اليوم. مذهل، أليس كذلك؟

فلنعد إلى الموضوع، لا نستطيع أنْ نؤثر فى مستوى السكان إلا قليلا، ونحقق تقدما تكنيكيا متواصلاً. فعلى ماذا يمكن أن نلعب كى نصل إلى الهدف المطلوب، وهو تخفيض الأثر البيئى العام؟ بتخفيض دخل الأكثر غنًى ليتواءم مع الدخل العالمى المتوسط.

إذا لم نقبل هذه النتيجة، يكون هناك حلان؛ الأول: رفض تخفيض التفاوت العالمى، يبقى أن ندفع الصينيين والهنود والبرازيليين والشعوب التى لها نفس الحقوق التى للغربيين فى موارد الكوكب إلى القبول بذلك.

الحل الثانى: تجاهل المسألة البيئية، برفض تخفيض مستوى الانبعاثات، وبرفض منطق المسألة بأسره، وهذا هو موضوع نزعة الشك المناخية التى تحييها فى الولايات المتحدة جماعات الضغط البترولية، والتى قادت منذ سنوات طويلة حملات لإنكار نتائج علم المناخ. وقد وصلت هذه الحملة إلى قمتها فى شتاء ٢٠٠٩-٢٠١٠. آليات التلاعب والتشويش المستخدمة قد جاءت موثقة بصورة كبيرة بواسطة جيمس هوجان وناعومى أوريسكيس وإريك كونواى أو منظمة جرين بيس، ولقد شهدوا نجاحا لا يمارى، وساعدتهم وسائل إعلام سعيدة لاستطاعتها الاعتقاد بأن كل قضية ليست فى العمق سوى كلام فارغ.

هذه التحولات الكريهة للأسف لا تغير شيئا من المشكلة، الأزمة البيئية التى يعد التغير المناخى أحد جوانبها الأكثر بروزا تقف حصنًا منيعًا فى طريق الإنسانية، والعدالة هى المفتاح الذى يسمح بفتحه لعبوره.

نهاية الاستثناء الغربى

أحد الصراعات الأكثر بشاعة فى التاريخ البشرى كانت الحرب الدينية الأخيرة، والتى سميت حرب الثلاثين عامًا، وأدمت كل وسط أوروبا، وعندما انتهت تم اختراع مبدأ لكى ننتهى من كل هذه المجازر، هذا ما رواه لى بيير رادان أحد الخبراء فى سياسة الطاقة. هذا المبدأ الذى تم تسجيله فى معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨هو مبدأ السيادة الوطنية. الشعب على دين الملك، ولا يحق لملك أن يحارب جاره بسبب دينه، هذه المحاولة لإضفاء الطابع السلمى على العلاقات الدولية اعترفت بالدول القومية، ووضعت حدودا لتدخل بلد فى شئون بلد آخر، مبدأ السيادة الوطنية كان أساسًا فى تكوين منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥.

ويتابع رادان: "ولكن اليوم يطرح التغير المناخى مشكلة كبرى، المناخ لا يتجزأ، لا يوجد مناخ منفصل لكل بلد، المناخ يجهل الحدود، وهو موضوع وحيد وكلى وكوكبى لا يتجزأ، وبالتالى لا تستطيع السيادة القومية أن تحل مشكلة التغير المناخى. ومناخ بلد يعتمد على ما يحدث فى البلاد الأخرى، فإما أن نجيب معا على الأزمة البيئية أو نقاسى جميعا معًا.

منذ ثلاثين عاما تقدم عدد من دول الجنوب من الناحية الاقتصادية مع الصين والهند فى الصف الأول، فقد عرفوا نموا اقتصاديا سريعا جداً. هذا يمنح مجمل البلاد الطالعة وزنًا زائدًا فى الاقتصاد العالمى، ما يقرب من ٥٠٪ حسب OCDE. جعل هذا الازدهار، خلال عشرين عاما، عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار فى اليوم يتراجع بمقدار الربع، ولكن يظل مليار ونصف مليار نسمة فى هذا - فى حين أن الدخل المتوسط لبلاد الجنوب أقل بكثير مما فى البلاد الغنية. على سبيل المثال فى ٢٠٠٩، متوسط الدخل لكل فرد فى الصين يصل إلى ٦٥٠٠ دولار مقابل ٣٢٠٠٠ فى اليابان، وفى الهند ٣٠٠٠ مقابل ٣٨٠٠٠ فى كندا، وفى الجزائر ٧٠٠٠ مقابل ٣٢٠٠٠ فى فرنسا، وفى بوليفيا ٤٥٠٠ مقابل ٤٦٠٠٠ فى الولايات المتحدة. بيد أن الأزمة البيئية التى تتفاقم بسرعة كلما كان نمو هذه البلاد مكثفا، تمثل جدارا قائما فى طريقهم. سوف يستمر ازدهارهم، ولكن أن يصلوا إلى المستوى الحالى من الرخاء الذى لدى سكان الشمال أمر بعيد الاحتمال. عدم المساواة هذا لا يبدو مبررا من الناحية الأخلاقية، بل إن ما زاد من عدم قبوله أن تعميم التليفزيون جعل الفقراء يشاهدون ترف الشمال ويحلمون بتذوقه.

فى الواقع ما هو موضع رهان هو النهاية التدريجية للاستثناء الغربى، الثورة الصناعية التى بدأت فى أوروبا ثم استمرت فى الولايات المتحدة قد فتحت قوسين، وفيما بينهما ابتعدت البلاد الغربية بصورة محسوسة عن باقى العالم فيما يخص الثروة والقوة، وقد وصلت هذه الفجوة إلى قمتها فى بداية القرن الحادى والعشرين، حينما وصل متوسط دخل المواطن الأمريكى ٤٢ ضعفا عن نظيره الإثيوبى.

ولكن شيوع هذا الوضع منذ عدة أجيال جعلنا ننسى أنه وضع غير عادى من منظور الزمن التاريخى الطويل، إذا لم ننظر سوى للشروط المادية للوجود، يمكن أن نؤكد أنه حتى القرن الثامن عشر كان فلاحو فرنسا أو الصين وفلاحو إيطاليا أو الهند يعيشون فى بؤس متقارب، ويعيش إقطاعيوها فى ترف مشابه، هذه الدراسة أجراها بالفعل كينيث بومرانز، مقارنا إنجلترا وإقليم اليانجتسى الأدنى فى الصين بالقرب من شنغهاى، وقد لاحظ تشابها كبيرا فيما يخص كثافة السكان ومتوسط العمر ومستوى المعيشة. ولو كانت هناك، فى ذلك الزمان، هيئة إحصائية عالمية فلا شك أنها لم تكن ترصد أى اختلاف بارز فى مستوى المعيشة بين كل سكان الكوكب.

لقد بدأنا نعيش تضييق الفجوة الهائلة فى الثروات التى حفرها العالم منذ قرنين.

هذا التضييق لا يمكن أن يتم بارتفاع عمن هم أدنى، فبسبب الحدود البيئية لا يمكن لكل سكان الكوكب أن يعيشوا مثل المواطن الأمريكى أو الأوروبى أو اليابانى. من جهة أخرى فإن تخفيض فجوة الثروة ينبغى أن يتم بتخفيض مهم من الأعلى، وتشير سياسة المجال الحيوى إلى اتجاه ضد التيار بالنسبة للخطاب السائد: يجب على الغربيين تخفيض استهلاكهم فى الطاقة، من أجل أن يتركوا هامشا للزيادة لرفاقهم فى الكوكب، إن الإفقار المادى للغربيين يمثل الأفق الجديد للسياسة العالمية.

السيناريوهات الثلاثة

هكذا تتحدد ملامح إطار الاختيارات السياسية أمام المجتمعات الغربية، يمكن لنا وصفها فى شكل سيناريوهات ثلاثة: أوليجارشى، ويسارى مؤيد للإنتاجية، وأيكولوجى. السيناريوهان الأولان من أنصار النمو يتبنيان الأيديولوجيا التى ترى أن النمو الاقتصادي يحسن المستوى العام.

فى السيناريو الأوليجارشى ترفض الطبقة السائدة منطق الموقف، وتستمر فى الدعوة إلى زيادة الوفرة المادية بواسطة نمو متوسط الدخل الفردى، ورغم الجهد فى تحسين فاعلية الطاقة، وهو ما يعد ضروريا فى كل سيناريو، تؤدى هذه السياسة إلى تفاقم الأزمة البيئية وزيادة سعر الطاقة. من هنا فإن كبح النمو يؤدى إلى حرمانات

أكبر بسبب استمرار التفاوت. هذه الحرمانات سوف تؤدى إلى صعود فى التوترات الاجتماعية تحاول الطغمة أن تغيرها بالتركيز على المهاجرين والجانحين، فتقوم بتقوية جهاز الشرطة، وهو ما يسمح لها فى نفس الوقت بقمع الحركات الاجتماعية، علاوة على ذلك فإن التنافس العالمى من أجل الموارد والخلاف على المسئولية عن الأزمة العالمية يسمم العلاقات الدولية، وهو ما يزيد من النوازع الأمنية والقومية. النظام الأوليجارشى الذى كان فى البدء محترما للأشكال الخارجية للديمقراطية، سوف يلغيها تدريجيا.

فى سيناريو اليسار المناصر للنمو، يصر القادة على زيادة متوسط الدخل وعلى تصحيح التفاوت الاجتماعى فى الوقت نفسه، وذلك فى الهامش حتى لا يصدموا "النخب الاقتصادية". التوترات الداخلية فى البلاد الغربية هى بالتأكيد أقل شدة مما هو فى السيناريو الأوليجارشى، ولكن وزن الأزمة البيئية والتوترات الدولية يبقى مزعجًا ومولدا بصورة سريعة نفس النتائج من الحرمان. تتحرش الطغمة أو شريحتها الأكثر رجعية بالقادة، بالاعتماد على اليمين المتطرف. ينبغى حينئذ الاختيار إذا ما ظل الاختيار ممكنا أن نقطع بصراحة مع نزعة النمو، أو ننحدر إلى الانهيار.

فى السيناريو البيئى، يقنع القادة المواطنين أن الأزمة البيئية تحدد المستقبل القريب، وتدين بوضوح الإفراط فى الاستهلاك المادى، وتوجه السياسة الاقتصادية نصيبا من النشاط الجماعى لإشغالات ذات تأثير أقل على البيئة، وذات نفع اجتماعى أكبر؛ الزراعة، والتعليم، والتحكم فى الطاقة، والصحة، والثقافة، وهكذا فخلق فرص العمل الموجودة هكذا سيجعل هذه السياسة شعبية، وهى تسمح بوضوح بالانخراط فى نضال ضد امتيازات الطغمة: النظام المالى يصبح اجتماعيا، ويقلل بصورة كبيرة التفاوت الاجتماعى. هذا يجعل من الممكن تغيير النموذج الثقافى للمكانة الاجتماعية الذى يحدده من هم ميسورون، علاوة على ذلك فإن انخفاض التفاوت يشهد على أن الحركة باتجاه استهلاك مادى أقل يشارك فيها الجميع، وهو ما يجعلها محتملة. وأخيرا فهى تعنى أن المجتمع يحوز هذا النصيب من الثروة الجماعية الذى استولت عليه الطغمة منذ ١٩٨٠، حوالى ١٠٪ من معدل الدخل PIB. تستخدم هذه الموارد فى تحسين مستوى معيشة الأكثر فقراً، والاستثمار فى الأنشطة البيئية والاجتماعية الجديدة. وعلى المستوى الدولى تكون العلاقات سلمية، لأنه سيكون من السهل الدعوة

إلى توجيه بيئى للسياسات، وسوف تتغلب الثقة المتبادلة ويتراجع الإنفاق العسكرى، ويتم تجنب الأزمة البيئية؛ ويمكن للأجيال الجديدة أن تتسلم أمر العالم الجديد.

هذه اللوحة تستدعى ملاحظات عديدة، فهى تعنى فى العمق أن علينا أن نعيد استرداد الديمقراطية فى سياق عقلى، مختلف بصورة جذرية عن ذلك السياق الذى ترعرعت فيه. خلال القرنين التاسع عشر والعشرين نمت وصارت مقنعة لأنها كانت تحمل وعدا بتحسين أوضاع العدد الأكبر، وهو وعد حققته باقترانها بالرأسمالية. واليوم الرأسمالية تهمل الديمقراطية، وعلينا تقويتها بالإعلان عن رفاهية، وعن نمط أفضل فى العيش مختلف عن ذلك الذى يتلألأ أمامنا، وهو أولاً سيتجنب التدهور الفوضوى للمجتمع. وهو، بعد ذلك لا يتأسس على إغواء الشىء، ولكن على الاعتدال المستنير برباط اجتماعى جديد، علينا أن نخترع ديمقراطية بلا نمو.

"ليست الطاعة ولكن الانتساب"

سيواجهنى هنا بالطبع اعتراض، يمكن بواسطة الانتخاب لغالبية الشعب أن تختار متابعة النمو المادى، آملة فى أن الخطر البيئى مبالغ فيه، وأن الفجوة بين الشمال والجنوب ستظل محتملة لزمن طويل، وأن التقدم التكنولوجى سيجيب عن كل شىء. ولقد رد هذا الكتاب مقدما على هذا الاعتراض؛ نحن لسنا فى ديمقراطية، نحن بالتحديد فى نظام حكم لا يحتفظ منها سوى بالمظهر، حتى يتمكن من خيانتها على أفضل وجه.

وعلى من يعترضون أن يثبتوا أن الديمقراطية اليوم قوية، وأن وسائل الإعلام مستقلة عن المصالح المالية، وأن رجال السياسة يحمون مصالح الشعب وليس مصالح رأس المال، وأن جماعات الضغط لا تؤثر فى الكواليس على القرارات وأن الدعاية لا تؤطر الثقافة الجماعية.

فلنراهن فى المقابل على أن يتوصل المواطنون الأحرار إلى تغيير مفردات الجدال، إذ يتمكنون، ويساندهم فى ذلك بقوة واقع الأحداث عندما تكشف عنه الحجب، من أن

يوقظوا مواطنيهم من هذا الركون إلى الشرط العام، وأن يتم حوار متكافئ ومستنير خارج نير الطغمة. حينئذ، يمكن للاختيار الشعبى أن يفاجئ الأحكام المسبقة لمن يستهينون به فى العادة.

ولنتخيل مع ذلك أن الشعب يختار بحرية طريقا غير ذلك الذى يقترحه أنصار البيئة. وليكن، فى الديمقراطية نذعن بالتأكيد ونستمر فى التفكير، والدعوة، والإنتاج، لأن الديمقراطية لا تختصر فى فترة الانتخابات، وسوف نرتكن إلى مسار الأحداث لتبرير الاقتراح آملين أن تصل الحكمة الجماعية فى النهاية إلى تفادى ما هو أسوأ، إذا كان هذا ممكنًا.

ولكن فلنعد إلى منظور أكثر تفاؤلا، قياس أعمال الكفاح ضد التغير المناخى، دقيق بصورة بالغة كما يشرح بيير رادان. نصف انبعاثات غاز الاحتباس الحرارى للبلاد ترجع إلى الأفراد فى حياتهم الخاصة، بسبب اختيارهم للتدفئة والغذاء والنقل والاستهلاك. إذن المسألة المناخية لا يمكن أن تحل إلا بقفزة ديمقراطية. إنها أول مسألة سياسية شاملة فى تاريخ الإنسانية، إنها لا تقتضى الإذعان ولا الطاعة، وإنما انتماء كل شخص فينا ليطور من سلوكه. إن التغيرات على قدر من الأهمية لدرجة أنها لا يمكن أن تتم بدون ثقافة جديدة، وعلى الطرف الآخر، سوف ينبغى لنا معرفة كيفية إدارة الكوكب معًا، أى بناء هذا الحكم العالمى الرشيد، الشأن المناخى فى العالم المنقسم اليوم يدفع إلى السلام، وهو يضطرنا إلى إدارة مشتركة للكوكب، ويضطرنا إلى التلاقى.

الفصل السابع

فضيلة الديمقراطية

كان ذلك فى نيودلهى، خارج مؤتمر الاتحاد الدولى للصحفيين المختصين بشئون البيئة، فى نهاية ٢٠٠٩، وبين جلستين عن المناخ والطاقة والتنوع الحيوى، كنا نتناقش. كان ساموم سوباباتى، وهو زميل من مانيبور، دولة صغيرة فى شمال الاتحاد الهندى على حدود بيرمانيا، يحدثنى عن بلاده: "أتعرف كم أنا سعيد لوجودى فى دلهى؟ فهذا يشعرنى بالراحة. مانيبور دولة جميلة، سماؤها دائما زرقاء، ونحن ممتازون فى كرة القدم. كثير من اللاعبين فى أفضل الفرق الهندية يأتون من مانيبور، لكننا نعيش تحت القانون العسكرى منذ سنوات، يوجد ٥٠٠٠٠ جندى مقابل ٢,٥؛ مليونين ونصف مليون ساكن، والأمر يرجع إلى أنه منذ زمن طويل قامت حركة تمرد تطلب الاستقلال. فيما قبل كانت مانيبور إمارة تتمتع بالحكم الذاتى، الوضع السياسى صعب جدا".

عشر سنوات بلا أكل

بعد ذلك بعدة أيام ذهبت لعقد حوار مع أروونداتى روى، مؤلفة كتاب من أكثر الكتب مبيعا فى العالم "إله الأشياء الصغيرة"، وهى تنتمى إلى نوع يبدو أنه قد اختفى من الغرب، وهو الكاتب الملتزم. بعد ساعتين من المناقشات اقترحت علىَّ أن أصطحبها إلى لقاء لمساندة ضحايا القهر العسكرى فى مانيبور، وكان التجمع فى جامعة نيودلهى، فى الهواء الطلق أمام كلية الآداب. مائة من الأشخاص كانوا مجتمعين وفوقهم بعض اللافتات،

إحداها تحمل رسالة ذات دلالة عـالمية "عـالم مختلف لا يمكـن أن يبنيـه أشخـاص لا مبـالون".

كان هدف اللقاء هو الاعتراض على القهر العنيف المستمر منذ سنوات فى مانيبور، وكانت هناك لافتة كبرى عليها صورة امرأة شابة؛ هى إيروم شارميلا، وقليل من أناس يتمتعون بشجاعة إيروم شارميلا. فى نوفمبر ٢٠٠٠ فى مانيبور قتل الجيش عشرة مدنيين أبرياء بضربهم بالمدافع الرشاشة فى محطة أوتوبيس، رداً على هجمة قام بها المتمردون فى اليوم السابق. فى ٤ نوفمبر، للاحتجاج على هذا الفعل، بدأت شارميلا التى كان يبلغ عمرها حينذاك ٢٨ عاما، إضرابا عن الطعام بلا نهاية، وأعلنت أنها لن تنهيه إلا إذا رُفع قانون الطوارئ (AFPSA عمل الفرق الخاصة بالقوات المسلحة) المفروض على مانيبور منذ عام ١٩٥٨. وعلى الرغم من أن ذلك يبدو غريبا فإن إيروم شارميلا لم تتناول حبـة من الأرز أو تشـرب كوبا من المـاء منذ عـام ٢٠٠٠ وقُبض عليها بتهمة محاولة الانتحار – وهى مخالفة يعاقب عليها قانون العقوبات الهندى – وتمت تغذيتها بالقوة منذ عشر سنوات بواسطة خرطـوم فى إحدى فتحتَىْ الأنـف. وكل مرة تخرج من المستشفى التى تتحفـظ السلطـة عليهـا فيها تقـوم شارميلا بنزع الخرطوم ومعاودة الإضراب، وسرعان ما تقـوم الشـرطة بوضعـهـا تحت التغذية الإجبارية.

ومازال الجيش يواصل قمعه بحملات إيقاف غير شرعية، واغتيالات غير قانونية، وتعذيب واغتصاب، دون أن يستطيع أن يوقف التمرد. ما يقرب من ٢٠٠٠٠ أصبحوا ضحايا لهذا العنف منذ خمسين سنة، طبقا لمنظمة هيومان رايتس ووتش. فى عام ٢٠٠٩ رصدت منظمات حقوق الإنسان ٤٤٤ ضحية جديدة للعسكريين.

فى الهند، ليست هذه المأساة هى الوحيدة فى الشمال الغربى للبلاد، فى كشمير تتمسك الدولة منذ عقود بحضور عسكرى عنيف، ضاربة عرض الحائط بحقوق الإنسان. وفى ولايات الشرق فى أوريسا وفى بنغال الغربية وشاتيسجار يوجد تمرد ماوى يسمى ناكساليت Naxalite، نشأ فى أعوام السبعينيات ١٩٧٠، ويكتسب أرضا جديدة مع الوقت، مؤديا إلى عدم استقرار ما يقرب من ثلث الأراضى الهندية. فى ٢٠٠٦ صرح رئيس الوزراء

مانموهان أن الناكسالية هى أكبر تحدٍ فى الأمن الداخلى تواجهه بلادنا. وهو قلق عبر عنه مرة أخرى فى عيد الاستقلال فى أغسطس ٢٠١٠، فى خلفية الهند صاحبة التنمية الساطعة ومتخصصى الكومبيوتر اللامعين الذين تحتفى بهم الصحافة الغربية، يوجد بلد ممزق، حيث يوجد تمرد شعبى يبدو قادما من عصر سالف، ليفرض الفشل على البلاد.

وطبقا لأرونداتى روى، لا يصيب فيروس العنف العسكرى مناطق التوتر فقط وإنما مجمل البلاد، وهى التى على شفا فاشية صاعدة. "بعد سقوط جدار برلين، اتخذت الهند صف الولايات المتحدة، حسب قولها لى، وفى الوقت نفسه انتقلت الولايات المتحدة بصورة فورية تقريبا من مساندة الإسلام - من أجل مواجهة الاتحاد السوفيتى - إلى شيطنة الحركات الإسلامية التى صورتها على أنها إرهابية. وسمح هذا للحزب القومى الهندى BJP أن يزدهر مستغلاً موضوع الفخر الهندوسى". الانفتاح الاقتصادى مع تحرير التبادلات لم يعرقل هذا الميل، بل على العكس: "كما هو الحال فى ألمانيا النازية ترتبط الفاشية بإعادة تنشيط الاقتصاد، الشركات الكبرى تدعم الحزب القومى، لأنه يخصخص القطاع العام ويعطى لهم الأراضى المنتزعة من الفلاحين".

وبالتالى فالصراع بين جماعات الفلاحين والشركات الكبرى لا يتوقف، ولا سيما فى شرق البلاد، حيث يساند الناكساليون الفلاحين ضد الصناعات التى تريد أن تشيد بمساندة الدولة مجمعات صناعية كبيرة على الأرض الزراعية، أو ضد شركات المناجم التى تريد أن تستغل المناجم الموجودة فى قلب الغابات. وكما قال رئيس الوزراء أمام البرلمان فى ١٨ يونية ٢٠٠٩: "التطرف اليسارى يزدهر فى المناطق الغنية بالموارد الطبيعية". فى أوريسا تقاتل قبيلة دونجريا كوند ضد مشروع لاستخراج البوكسيت الذى يشوه التلال التى يعيشون عليها منذ أجيال. وفى قطاع جاكاتسينجبور، يرفض الفلاحون التخلى عن ١٦٠٠ هكتار لمجمع جديد للشركة الكورية POSCO - أدت مصادمات بين الشرطة والمعارضين إلى مائة جريح فى مايو ٢٠١٠. فى أوريسا أو فى جارخاند تحاول شركة أرسيلورميتال إقامة مصانع للصلب، مما أدى إلى معارضة السكان المحليين والفلاحين. فى ماهاشاترا NPCIL، وهى شركة كهرباء نووية هندية لا تتمكن من حيازة ألف هكتار لبناء مفاعلات لشركة أريفا.

خلف هذه الصراعات يجرى النضال بين النموذج الإنتاجى الذى يريد إعادة إنتاج الثورة الصناعية الغربية، دون أن يأخذ فى الحسبان العوائق البيئية، ونمطا آخر للتنمية يدمج الفلاحين بشكل كامل، ليس بوصفهم باقين على قيد الحياة من مخلفات الماضى، ولكن بوصفهم فاعلين أساسيين للإنتاج واحترام البيئة.

مليار ثقيل الوزن

يبدأ تدهور الديمقراطية فى قلب المؤسسات السياسية نفسها حسبما ترى أروندانى روى: "أغلبية أعضاء البرلمان مليونيرات، لا يمكنكم أن تكسبوا إلا إذا ساعدتكم الشركات الكبرى. هل تعلمون أن الحملة الانتخابية فى الهند قد تكلفت أكثر من الانتخابات الرئاسية فى الولايات المتحدة؟" أما فيما يخص السلطات المضادة، مثل المجلس الأعلى للإعلام، فقد انتقلت بشكل كبير إلى أيدى النخب المتأمركة. وهى تؤكد: "كل مؤسسات الديمقراطية تم تفريغها من معناها، وأصبحت تعمل مجتمعة لمصلحة النخب. هناك اختراق لكل أجهزة الدولة، وتآكل فى الحريات العامة، وصور يومية من الظلم ولكنها ليست زاعقة". وحينما نخبرها بأنها حرة فى أن تعبِّر عن نفسها وفى أن تكتب وتتكلم، تجيب: "ليست هذه هى الديمقراطية، الديمقراطية هى حكم الشعب للشعب".

فى هذه الشروط، هل يوجد أمل؟ "يوجد شىء إيجابى جدا فى الهند: الناس واعون بطريقة استثنائية بما يحدث، النخب ووسائل الإعلام لا، ولكن فى أرض الواقع الناس تعلم".

اللوحة التى ترسمها أروندانى روى للهند تبدو منطبقة على عدد من بلاد الجنوب، فى الصين بوجه خاص، حرية التعبير وأقل منها إمكانية التظاهر، الطبقة المسيطرة تدفع بنيران النمو إلى حدها الأقصى، والثمن تفاوت هائل، وأزمة بيئية عملاقة، وقمع عنيف للتمردات، وكما يكتب جان لوك دوميناك المتخصص فى الدراسات الصينية: "الشريحة البيروقراطية التى تقود البلد منذ أكثر من خمسين عاما تدعمت جزئيا بشريحة من رجال الأعمال والحكام الأثرياء". فى الواقع، بلاد الجنوب أقل تجانسا

مما تصور وسائل الإعلام المفتونة بالكفاءة الاقتصادية، إنها تعيش صراعات كبرى تتعلق بتوزيع الثروة الناتجة، والتى تستفيد منها بصورة كبيرة طغمة جشعة، وتتعلق بنمط التنمية الذى يهمل المسألة الزراعية والبيئية. ونجد فيها بصورة مألوفة التعارض بين طبقة مسيطرة، تعتمد على طبقات حضرية يرتفع مستوى معيشتها، وبين الفلاحين والبروليتاريين وسكان العشوائيات. وعلاوة على ذلك، تتصرف طغم كل بلاد العالم تقريبا فى تضامن؛ إنها تشكل طبقة عابرة للحدود تشترك فى الأيديولوجيا والمصالح المشتركة.

ما خط التشقق الذى يسم العالم الراهن؟ هو الذى يضع الشمال فى مواجهة الجنوب، أم هى الفجوة التى تفضل الطغمة العالمية عن الشعوب الرعايا؟ للإجابة عن هذا السؤال من المجدى الاهتمام بالأثر البيئى للأفراد طبقا لمستوى دخلهم، وبدراسة مؤشر على هذا الأثر، وهو انبعاثات غاز الاحتباس الحرارى. ففى فرنسا يلاحظ معهد الإحصاء القومى أن ٢٠٪ من المنازل الميسورة الحال تبث ٩,٧ أطنان من ثانى أكسيد الكربون لكل شخص فى العام فى مقابل ٣,٦ أطنان لكل شخص فى الـ٢٠٪ الأكثر فقرا. والمتوسط الوطنى هو ٦,٤ أطنان لكل ساكن. ومنظمة جرين بيس الهندية أجرت دراسة من هذا النوع فى الهند، ففى حين أن متوسط الانبعاثات هو ١,٦٧ طن لكل هندى، ويصل المستوى إلى ٥ أطنان من عشرة الملايين الذين يمثلون ١٪ من السكان الأكثر غنى، أما فيما يتعلق بـ٣٨٪ من الهنود الأكثر فقرا فإنهم يبثون ١,١ طن لكل ساكن.

هذه الأرقام التى تستحق دراسات أكثر اتساعا عمقا، تؤكد أنه لا يجوز اعتبار بلاد الجنوب كتلة واحدة. ففى البلاد التى يقال عنها صاعدة تتمتع الطبقات الوسطى والغنية بمستوى حياة يؤدى إلى أثر بيئى له نتائج نمط الحياة الغربى نفسها. ويبقى التفاوت العالمى بالتأكيد ظاهرة جوهرية فى عملية إعادة التوازن بين أجزاء العالم، والتى يفرضها الضغط البيئى، ولكنه يغطى تفاوتًا كبيرًا فى داخل كل مجتمع. لا يمكن أن نحقق إعادة التوازن إلا إذا حدث تصحيح التفاوت فى كل بلد. ولكى نلخص الأمر فى صيغة مبسطة، لن يقبل الموظف الأوروبى تخفيضًا فى مستوى معيشته إذا كان هذا سوف يذهب لمصلحة المليونيرات الصينيين.

وقد درس باحثون أمريكيون نتائج مثل هذا التفكير، فيذكر شويبال شاكرافارتى وزملاؤه "أنه للوقاية من الأزمة البيئية، لا ينبغى لانبعاثات ثانى أسيد الكربون أن تتجاوز ٣٠ مليار طن فى ٢٠٢٠(وهو ما يعد أصلا مستوى مرتفعاً). وحينما نعلم أن عددنا سوف يصبح ٨,١ مليارات فى ٢٠٣٠، وبقبول درجة ما من التفاوت فإن الحساب يحدد ١٠,٨ أطنان لكل فرد حداً أقصى (وليس حداً أوسط) أو هو ما يسمح للإنسانية أن تظل فى إطار ٣٠ مليار طن. حينئذ يقوم الباحثون بترتيب كميات البث، ليس بحسب البلد ولكن على مستوى فردى، من أجل معرفة كم عدد الأفراد اللازم لبث كمية معينة من الغاز الكربونى، وينتج عن ذلك أن مليارا من البشر هم أعلى من الحد الأقصى المفروض والمقدر بعدد ١٠ أطنان. ولكى لا نتجاوز الحد الكلى ينبغى وقف كل الانبعاثات التى تتجاوز هذا السقف.

غالبيتهم يعيشون فى الولايات المتحدة أو اليابان أو أوروبا، ولكن جزءاً لم يعد من الممكن إهماله موجود فى الصين والهند ودول الجنوب، ليس الشمال الجنوب فقط هما محل الاتهام ولكن فى كل أماكن الشرائح الغنية والجماهير الشعبية.

لحل مشكلة التحدى البيئى وتفادى الانطواء القومى الذى يؤدى إليه تناول الأمر فى كل بلد أو كتلة على حدة، من الحيوى أن نشجع التضامن الدولى بين الشعوب، لغرض تخفيض التفاوت فى كل مكان. وهذا يعنى أن الرهان الديمقراطى رهان كوكبى؛ حقوق الإنسان، وحرية النقاش العام، ومشاركة الجميع فى القرارات، ليست قيما غربية، ولكنها الوسائل التى يتحرر بواسطتها الشعوب من مضطهديهم.

إذا أردت الطاعة قم بإعداد الحرب

هو مشهد من الحياة الباريسية، فى محطات القطار جنود فى زى القتال يتجولون وفى يدهم مدافع رشاشة. هل فرنسا فى حرب؟ من الناحية الرسمية هذه الدوريات جزء من خطة فيجيبيرات Vigipirate، المفترض أنها تحمى البلاد من الإرهاب، وهى مطبقة من سنوات طويلة. مهمة الردع لمثل هذا الاستعراض هى تقريبا بلا جدوى بالنسبة للإرهاب، ولكن هدفها الحقيقى تعويد سكان المدينة على الوجود العسكرى.

الأمر الذى كان مقصورا على الديكتاتوريات. ما هو أكثر مدعاة للدهشة لدى الغاليين الذى يتباهون رغم ذلك بأنهم فى "وطن حقوق الإنسان"، التحدى الذى يشكله هذا الاستعراض لا يثير إلا اللامبالاة. وبهذه السلبية نقيس الدرجة التى وصل إليها تدهور الروح الديمقراطية.

الصحفى إيريك هازان يلاحظ أنه "فى فرنسا، طرحت للتصويت فى برلمان منتخب بحرية سلسلة من القوانين تتشابك منذ عشرين عاما لتشكل حزمة من القوانين القمعية، لم نر مثلها منذ عصر الإمبراطورية الثانية" وأن "الهدف الحقيقى فى فرنسا ليس هو الأمن، ولكن تعويد المواطن على أن يكون مراقبا". هذا ما يلاحظه جان بيير دوبوا رئيس رابطة حقوق الإنسان. منذ عام ٢٠٠٢، وهو العام الذى وصل فيه زعيم اليمين المتطرف جان مارى لوبن إلى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، لم يتوقف اليمين الذى فى السلطة من دعم الترسانة "الأمنية"."نصف البرنامج الانتخابى لجان مارى لوبن فى ٢٠٠٢ صار فى الجريدة الرسمية"، كما يرى جان دوبوا: تعميم المراقبة بالفيديو، وتزايد البيانات الإلكترونية، وتجريم المهاجرين، وبيان الحامض النووى ADN، وتوسع فى سلطة الشرطة، وطرد الأجانب غير المقيمين بطريقة رسمية، وكذلك الغجر، واستبعاد العدالة وخصخصة السجون.

رغم ذلك، إذا كانت فرنسا فى عهد السيد ساركوزى متقدمة فى هذا المشروع، فإنها لا تتقدم إلا قليلا على جيرانها الغربيين الذين ينافسونها فى العمل على تراجع الحريات العامة باستخدام نفس الوسائل. إنه لأمر محير أن نرى تلك السهولة التى تتبنى بها الديمقراطيات الأكثر، قوانين استثنائية، فقد وافق البرلمان الدنماركى فى نوفمبر ٢٠٠٩ على قانون يمد من سلطة الشرطة أثناء المؤتمر حول المناخ فى كوبنهاجن فى ديسمبر التالى، يمكن لقوات حفظ النظام أن توقف أى شخص بتهمة "تهديد الأمن العام"، وقد زيدت مدة الحجز، كما عُلقت اتفاقية شنجن لكى يُمنع الأشخاص المشبوهون من دخول البلاد. هكذا قُبض على أكثر من ١٠٠٠ متظاهر فى مناسبات مختلفة، وحُجزوا فى معسكر خاص شيد فى مدة انعقاد المؤتمر، وهناك شهادات كثيرة تؤكد أن الإيقاف كان يتم بصورة عشوائية.

على سبيل المثال، عضو من حركة "نحو بديل غير عنيف"، وهو نيكولاس هارينجر قبض عليه رجال يرتدون ملابس مدنية فى ١٦ ديسمبر، على هامش مظاهرة مصرح بها، وكان هو أحد منظميها. ثم اقتيد بعد ذلك فى سيارة عادية ثم فى شاحنة إلى مركز الحجز حيث يوجد مئات من الشباب محجوزين فى أقفاص. وأُطلق سراحه بعد عدة ساعات، إجراءات استجوابه على نحو ما رواها كانت مدهشة: كانت شبيهة بإيقاف يتم تحت حكم الديكتاتورية فى الأرجنتين التى يصفها فيلم بوينس آيرس ١٩٧٧ من إخراج أدريان كاتانو، هنا أيضا رجال فى ملابس مدنية يوقفون شابا، ويجبرونه على الصعود فى سيارة تختفى بعد ذلك.

فى بلد آخر مشهور بهدوء عاداته السياسية وهو كندا، يتم التوجه نحو مثل هذه الأساليب بسهولة أيضا، فكما رأينا أثناء انعقاد قمة الثمانية الكبار فى تورنتو فى يونية ٢٠١٠، هنا أيضا تم تعليق الحريات المدنية فى أثناء مدة مؤتمر رؤساء الدول. وأوقفت الشرطة أكثر من ٩٠٠ متظاهر، ويروى أحد سكان العاصمة الكندية: "كثير من المشاهد التى حدثت تستدعى صورا مرتبطة بالديكتاتوريات، رجال شرطة بملابس مدنية يمسكون بمتظاهرين مسالمين ليزجوا بهم فى عربات تختفى، وتارة يتم إيقافهم لسبب وحيد هو أنهم وجدوا فى المكان الخطأ وفى اللحظة الخاطئة، بل إن هناك رجال شرطة داهموا بيوتا موجهين فوهات بنادقهم إلى الناس، وتوجهت حملات من الشرطة دون إنذار إلى الجمهور". وصور أخرى تم بثها على الإنترنت تظهر رجال شرطة متنكرين فى صورة متظاهرين ليقوموا بالتحريض.

الدول لا تشدد فقط من تقنياتها البوليسية، ولكنها تعسكرها، كما تبين عملية إدخال الطائرات بدون طيار فى الرقابة المدنية، أو تدريب العسكريين فى محيط المناطق الحضرية كما فى فرنسا فى مركز التدريب على العمليات فى المناطق الحضرية فى سيسون بإقليم CENZUB. بعض أفراد الطغمة لم يعودوا يخفون هذا التشبيه للأمن بمنطق الحرب، ويشهد على ذلك الاستخدام المتكرر لكلمة حرب من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية نيكولا ساركوزى، على نحو ما بينت صحيفة لوكنار أنشينيه: "حرب ضد عدم الأمن" فى ٢٧ يونية ٢٠٠٢، حرب ضد المخالفة فى ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢، حرب ضد التجارة غير المشروعة فى ١٤ إبريل ٢٠٠٣، حرب على التهريب والمهربين

فى ٨ فبراير ٢٠٠٨، حرب على العصابات العنيفة فى ١٨ مارس ٢٠٠٩، حرب ضد التدهور المدرسى فى ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٩، حرب بلا هوادة ضد الجـريمة فى ٢٦ مايو ٢٠١٠، حرب ضد المهـربين والجانحين فى ٢١ يوليـة ٢٠١٠، من يمكنـه أن يعتقد أن الروح لا توجد فى الكلمات؟

يكتب ميشيل توبيانا من رابطة حقوق الإنسان: "نحن لم نعد أمام مجرد تراجع فى الحريات الفردية والجماعية كالذى عرفه التاريخ مرارًا، نحن نعيش عصر انقلاب فى القيم، المسألة هنا هى تغيير فى تعريف الأمان الجمهورى، ففى حين أن البشر فى ١٧٨٩ كانوا يعرفونها بمقدرة المواطنين وحقوقهم فى مقاومة سلطة الدولة، المفهوم الحالى الذى يفرض نفسه شيئا فشيئا هو على العكس تماما، حيث إن أمن الدولة يصبح هو المعيار لحرياتنا. الدولة، يتم تقديمها للجماهير المبرمجة على أنها الضامن لنمط حياتنا المشروع، وتضمن حمايتهم ضد الأجانب والجانحين والبائسين، لا ينبغى أن ننخدع. الطغمة، أو على الأقل جزء كبير منها، تعد نظاما قائما على الاستثناء فى مواجهة الاضطرابات الاجتماعية والبيئية الداخلية والخارجية، والتى سوف تؤدى إليها سياستها لا محالة.

نحن نتعلم من بعضنا بعضا

لماذا نحن متشائمين؟ السبب الوحيد الذى من أجله خسر المواطنون المعارك هو أنهم لا يقيسون تصميم من يعزون إليهم السلطة وقسوتهم، معتقدين أنهم مهمومون بصالحهم العام. المهمة تبدو هائلة فى مواجهة القوة التى راكمها أفراد الطغمة، لكنها تبدأ بالبصيرة، معرفة أبعاد التحديات التى تعلن عن نفسها، والإقرار بعدم كفاءة الأقوياء الذين يجعلوننا جميعا عاجزين، ونحن نعرف عبارة المفكر لابويسى، صديق الفيلسوف مونتانى عن "العبودية المختارة": "نحن عبيد لأننا قبلنا ذلك، لا شىء يخيف الأقوياء إلا حرية الشعوب، وتذكروا صيغة ليبمان الذى كان خائفا من أن يكون مخترقا بواسطة قطيع الحيوانات الهمجية".

ما الذى ننتظره لنكون أحرارا؟ نكون أحرارا؟ يالها من بلاهة. القاعدة هى العكس فلنبدأ بتحرير أنفسنا لنكون أحرارا، ما بقى من الديمقراطية حيوى بما يكفى كى يسمح لنا برفض العبودية، ولنسم اللص لصا والفاسد فاسدا والكاذب كاذبا.

لا أشك – وقد أوشكت على الانتهاء من هذا الكتاب – أن بعض القراء ينتظرون حلولا. ولكن لا. الحل هو أنتم، هو نحن. غالبا فى أثناء الندوات التى أحييها يسألوننى ما العمل؟ ولكننى لا أعرف! الوقائع والأفكار والتحليلات، وكلٌ يمكن أن يضىء الاختيارات، نعم، أطرحه، انظروا السيناريو الأيكولوجى فى الفصل السادس. ولكن ما يحسم هو قرار كل شخص أن يكون حراً، وألا ينتظر الخطيب الذى يكلمه وربما ليقنعه ليقول له ماذا يفعل، هذا أمر جهله. ما الذى يجعلنا نقرر أن نكون أحرارا أو رعايا؟ رغم كل الظروف الخارجية والضغوط والشروط، هى شرارة يتعرف عليها كل منا فى نفسه أو يتركها تنطفئ؛ فعن سؤال ما العمل أجيب: "ألجأ إلى قدرة المجتمع على الإبداع، وعلى ابتكاريته، إلى اختراعه وعلى طاقته". لو كانت هناك روح ديمقراطية فى بلادنا فلتستيقظ. العلماء وكل من كان لديهم الحظ فى القدرة على التفكير فى صفاء يقولون ينبغى كثيراً من هذا وقليلاً من ذاك، يلزم عمل هذا الشىء ومنع ذاك الشىء. جميل، نصائحهم مفيدة، ولكن لا أحد يقدم وصفة "عودة الديمقراطية فى عشرة دروس"، إن لم تكن جسد المواطنين الذى تحييه الإرادة العامة فى رفض الخوف.

توجد ذكرى كثيرا ما تراودنى، بالصدفة أثناء إعداد تقرير وجدت نفسى محشوراً فى تاكسى جماعى بين أوجادوجو ونيامى. كنا مكومين عشرة أنفار فى سيارة بيجو والطريق ملىء بالمطبات، وكان الجو حارا صعب الاحتمال، ولكن الركاب من الأمهات والتجار يتناقشون دون انقطاع. وأنا الفرنسى البسيط الذى يتخيل أنه فى البلاد الفقيرة فى العالم لا يهتم الفقراء بالأفكار، أسمع المناقشة تدور لساعات حول السياسة: رئيس الدولة، والانتخابات، وماذا ينبغى عمله فعلا، السياسة تفتنهم ويتحدثون عنها بحكمة لأنهم يعرفون أن مصير بلدهم رهين سياسة جيدة.

هل تتذكرون هذه الكلمات الدقيقة لآل جور حول "محادثة الديمقراطية"؟ الديمقراطية هى أولا هذا: محادثة، ومناقشة، وجدال، بالمعنى الكامل والحقيقى للكلمة، نستمع لبعضنا بعضا؛ لأن كل فرد ذو كفاءة. جذر سلطة الأوليجارشيين هو زعمهم أنهم أكثر كفاءة من الشعب، ولقد ضربت أمثلة على ذلك. وهذا مثال آخر عن آلان مانك من الطغمة وخبير فى التلاعب: "الزعم بأنه لا توجد شرعية فكرية، وأن كل المواطنين خبراء،

وكل الناس متساوون فى مواجهة التحديات الكبرى. ما هذا العبث!" والحق بالفعل أن الديمقراطية تقوم على كوننا متساوين فى القدرة على الحكم فى مواجهة التحديات الكبرى، جوهر نظريات الديمقراطية فى اليونان القديمة - كما يلخص المؤرخ موزس فينلى - هو أن "كل البشر يمتلكون تقنية السياسة، فن الحكم السياسى، والذى من دونه لا يوجد مجتمع متحضر". ليس على طريقة استقصاء الرأى حيث يتم بالصدفة سؤال ناس لم يفكروا فى السؤال الذى نوجهه إليهم، ولكن نتيجة لتشاور يستمع فيه المواطنون إلى حجج الخبراء والمواطنين الآخرين ثم يعبرون عن أنفسهم بعد ذلك.

من جهة أخرى نشأت الأيكولوجيا السياسية من الاعتراض على سلطة الخبراء، بتأكيدها أن المبالغة فى القوة التكنولوجية تضعف النموذج الديمقراطى. معركة سنوات السبعينيات ١٩٧٠ ضد الطاقة النووية كانت تستهدف الحظر الكامن فيها، وبنفس القدر سعى "الخبراء" لصيانة معرفتهم من أى مناقشة. يتواصل نفس النقد فيما يخص أى إجراءات تقنية أخرى مثل الكائنات المعدلة جينيا OGM، والنانو تكنولوجيا، والأنظمة المتطورة للتحكم الاجتماعى، وهى إجراءات تفرض دائما دون أن تخضع لقواعد التشاور العام، ودون شفافية فى المعلومات.

أمارتيا سن يلاحظ أن "سياسة الديمقراطية تعطى المواطنين فرصة أن يتعلم بعضهم من بعض". نعم، نستطيع أن نتعلم بعضنا من بعض من خلال المحادثة حول الرهانات الكبرى، تلك التى لا يريد الأوليجارشيون مناقشاتها، لأن ما يهمهم ليس هو الصالح العام فى المقام الأول ولكن الحفاظ على ثروتهم المكتسبة من وراء عمل الآخرين. فى كل أمثلة الديمقراطية الحية التى نعرفها قلب الحياة السياسية ليس هو الانتخابات ولكن هو التشاور، والذى من خلاله "نتعلم من بعضنا بعضا".

هناك رغم ذلك رافعة لا غنى عنها لعودة الديمقراطية؛ وهى تقليل التفاوت. يتمثل المبدأ الديمقراطى فى أن كل مواطن أيًا كان مكانه فى المجتمع، له نفس النصيب فى اتخاذ القرار، ولكن هذا المبدأ يتم انتهاكه بفظاظة حينما تمنح السلطة الاقتصادية للبعض القدرة على التدخل والتأثير الذى يتفوق بصورة هائلة على باقى الناس.

إذن، ما العمل؟ أولا "المقاومة"، إذا كان يمكننا فهم يحتلوننا، يحتلون عقولنا بالتليفزيون، وتفكيرنا بوسائل الإعلام المتحكم فيها، يحتلون أرضنا بالمصانع، ويحتلون إنجازات أبائنا بالخصخصة، ويحتلون المجال البيئى العام بالتلوث. فلنقاوم، حيث إنهم يريدون تدمير المقاومة "يتعلق الأمر اليوم بأن نهزم منهجيا برنامج المجلس الوطنى للمقاومة". صرح بذلك أحد القادة من أرباب العمل دونى كيسلر، ماذا كان يقترح هذا البرنامج المتطور للخروج من الكابوس النازى؟

- "الحرية الكاملة فى الفكر والضمير والتعبير، حرية الصحافة، وشرفها واستقلالها تجاه الدولة، وقوة المال والنفوذ الأجنبى(...).

- إقامة ديمقراطية اقتصادية واجتماعية حقيقية تتضمن إبعاد الإقطاعيات الاقتصادية والمالية الكبرى من قيادة الاقتصاد(...).

- عودة وسائل الإنتاج الكبرى التى يحتكرونها إلى الأمة، وثمار العمل المشترك، وموارد الطاقة، والثروات تحت الأرض، وشركات التأمين، والبنوك الكبرى(...).

- خطة كاملة للتأمينات الاجتماعية تهدف إلى تأمين جميع المواطنين بوسائل الحياة، فى جميع الحالات التى يكونون فيها غير قادرين على الحصول عليها بواسطة العمل، وبإدارة يقوم بها ممثلون للأشخاص المعنيين والدولة". لا تغيير فى كلمة. فلنحيى هذا الإطار من الفكر بالطموح فى صياغة مجتمع متوافق مع المجال الحيوى، ووداعا لأفراد الطغمة.

لم التشاؤم؟ هناك انتصارات، أيضا وسائل الإعلام تتحدث قليلا أو بطريقة سيئة عن الانتصارات، ورغم ذلك فهى موجودة. معركة النباتات المعدلة وراثيا التى قام بها الفلاحون لم تُكسب، ولكن فى أوروبا لم يتمكن القادرون بعد من فرض الزراعة العابرة للجينات. وفى جزر جوادلوب فى ٢٠٠٩ تمكنت حركة تشكلت فى إصرار من قلب نظام ظالم وفرض احترام جديد، وتحررت أمريكا اللاتينية من كل الديكتاتوريات، وفى الهند

تمكن الفلاحون والقبائل من منع شركة فيدانتا من تدمير أراضيهم باستغلال المناجم، وفى فرنسا، انتزع عمالٌ تعويضاتٍ أكثر من تلك التى كان يريد رجال الأعمال أن يمنحوها لهم، وعمال بلا أوراق كسبوا الإقرار بوضعهم الشرعى، وموقع على شبكة الإنترنت أثار فضيحة فورت - بتيانكور، التى بينت تحالف الثروات الكبرى مع كبار المسئولين السياسيين. ويكشف صحفيون فى أفلام مناورات مونسانتو، أو تصدير النفايات النووية إلى روسيا، وحركة الباسك تشهد اعترافا بحقها بأن يكون لها غرفة زراعية مستقلة، لابورانتزا جانبارا، فرض فلاحون على لقاح أرادت السلطات تعميمه على مواشى التسمين، ألا يكون إجباريا، وحركة رفض إصلاح نظام المعاشات فى فرنسا خريف ٢٠١٠ بينت أن الشعب يمكن أن يستيقظ.

نجد دائمًا فى هذه المعارك التصميم أى الشجاعة والوحدة، الشجاعة: لن نكسب إلا إذا خضنا المعركة، مع خطر خسارتها، ولكن الشجاعة رياضة قتالية. وكما تلاحظ سنتيا فلورى: "لم يصبح الأفراد خوافين فى أعماقهم، إنهم ببساطة فقدوا التدريب على الشجاعة". إنها رياضة جماعية، فإذا كان من الجيد أن يكون الفرد شجاعا منفردا، فإنه من الأقوى أن نكون شجعانا معا، وهو مشروع أكثر صعوبة فى ثقافة فردية تفصل الناس بعضهم عن بعض.

أما فيما يتعلق بضرورة الاتحاد، فهى مفهومة تماما من قبل الرأسماليين، اهتمت صحيفة الإيكونوميست يوما بالنقابات فى الولايات المتحدة، الصحيفة الأسبوعية المعتادة على اجتماعات بيلدبرج لاحظت أن معدل الاشتراك فى النقابات ظل مرتفعا فى الوظائف العامة، يقترب من ٤٠٪ فى حين أنه انخفض بما يقرب من ١٠٪ فى المشروعات الخاصة. "النتيجة أن عمال القطاع العام مدللون بصورة مفرطة". الصحفى - كم يتقاضى هذا الرجل؟ - إنه يكتب "مدللون بصورة مفرطة"! أى إن "موظفى الحكومة يكسبون ٢١٪ أكثر من أقرانهم فى القطاع الخاص ويحوزون ٤٢٪ فرصا أكثر للوصول إلى الرعاية الطبية الجيدة، حينما نكون منقسمين نكون ضعفاء، الموضوع بهذه البساطة.

كان ذلك أثناء المسيرة من أجل تخفيض النمو، فى شمال فرنسا فى يولية ٢٠٠٦، وقد شاركت فيها عدة أيام لأكتب مقالا، نزهة لطيفة خلف ثلاثة حمير وبجوار ثلاث دراجات ملونة، أحيانًا على صوت الجيتار أو على صوت الناى مع شباب مبتسمين ويتسمون بالرقة، فى المساء يجتمع السائرون فى "حلقة كلام" يفرغون فيها هموم اليوم ويتحدثون عن مشروعات الغد. لاحظت لأول مرة ممارسة جديدة للديمقراطية تتميز باستماع منتبه للجميع، رفض أن يكون هناك قادة، البحث عن إجماع، يمكن أن نعبر دون أن نتكلم: تحريك الأيادى فى الهواء للتعبير عن الاتفاق مع المتحدث، تحريكها فى صورة دائرة للإيماء بأنه قد أطال أكثر من اللازم، توجيه الإبهام إلى أسفل للتعبير عن عدم الموافقة، كل هذا يعاش بشكل طبيعى ويخلق جوا سلميًا لطيفا.

وجدت هذا الإخراج للديمقراطية فى ٢٠٠٩ أثناء أول معسكر لحركة المناخ الذى انعقد فى فرنسا بالقرب من مدينة نانت، لدعم رفض مشروع إقامة مطار فى مدينة نوتردام دى لاند، هذه الحركة انطلقت فى إنجلترا عام ٢٠٠٦، وتهدف معسكرات حركة المناخ، مع قيامها بنضال ملموس، أن تجمع بين الحياة البيئية والحياة الديمقراطية. معسكرات حركة المناخ تتم عاما بعد عام فى كويبك، وفى إنجلترا، وفى الدنمارك، وفى ألمانيا، وفى بلجيكا،... إلخ. الرغبة فى التطبيق العملى لما ننادى به تحركهم: "كل الناس ضاقوا بالثرثرة، ينبغى أن نتحرك، وأن نظهر القدوة". هذا ما قاله لى أحد المشاركين. لا يمكن تغيير المجتمع إذا لم نتغير بشكل فردى.

يتعلق الأمر أيضا بتجربة التسيير الذاتى، موقع معسكر نوتردام دى لاند على الإنترنت كان يشرح: "الناس يمكنهم أن ينظموا أنفسهم بصورة غير تراتبية، دون أن يكون هناك قائد وقائدة لإجبارهم أو لكى يبين لهم كيف يتصرفون(...). التعاون القائم على الاتفاقات الطوعية بين الناس أنفسهم أكثر إبداعا وأكثر فاعلية، وأيضا أكثر عدلا لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية الحالية". تؤخذ القرارات بالإجماع، لا يوجد متحدث رسمى، لا منتخبون ولا انتخاب، ولكن مناقشات تتواصل حتى نصل إلى اتفاق على الموضوعات المطروحة، وكما يشرح لى أحد المشاركين: "الإجماع يعنى أن الناس

غير الموافقين على القرار مدعوون للتعبير عن سبب عدم موافقتهم، ويمكن أن يتم تعديل القرار بحيث يجد طريقا ثالثا يناسب أكبر عدد من الناس. اتخاذ القرار بالإجماع يسمح بالحصول على التبنى الكامل من جانب الشخص، وبالتالى كل فرد يتبنى القرار وينخرط فيه، لأن كل شخص ساهم فيه، إنها الديمقراطية، ولكنها ليست تمثيلية".

تمارس الجمعية لغة الإيماءات التى تسمح بأن يعبر الإنسان عن رأيه دون أن يتكلم، وكذلك أساليب أخرى مثل هذه الأدوار التى يتعهد بها متطوعون: مسهل للمناقشة، وكاتب يدون ملاحظـــات، ومراقب إحساسات (مكلف بمتابعة أن البعض لم يستبعـدوا أو ينطووا على أنفسم).

يسمح النظام للناس فى أوضاع متعارضة تماما بالحوار، مع إمكانية كبيرة للاستماع، كما يقول جان بيير: "ليس الأمر موازين قوى ولكن موازين ذكاء، وللنساء مكانهن البارز، كما يلاحظ لورانس، وهذا يشير إلى أن الأمور تجرى على ما يرام".

وأيضا فى كوبنهاجن فى نهاية ٢٠٠٩ عديد من الشباب المجتمعين فى جمعيات تعد الفعاليات حول مؤتمر المناخ، يعيشون هذه الديمقراطية المباشرة.

هذه الخبرات تذكرنا بأن الديمقراطية أبعد من أن تقتصر على التمثيل، إنها تفترض الانخراط النشط للمواطنين، والذين لا يهدفون فقط إلى الاحتجاج، ولكن إلى تطبيق نمط حياة أخرى وسياسة تحترم الناس. وهذا بعيد جدا عن المفهوم الليبرالى القائم على النزعة الفردية. فى بداية القرن التاسع عشر كان بنيامين كونستان يتصور الديمقراطية على أنها نظام سياسى قائم بشكل جوهرى على حرية الأفراد فى العيش بعيدا عن الدولة. فى الديمقراطية اليونانية، على العكس يتعلق الأمر بتشكيل مجتمع، وهنا، كما يشرح كورنليوس كاستورياديس، حرية الفرد لا تستبعد، بل تتضمن وعيا قويا بالانتماء إلى مجتمع سياسى.

ما يقوله لنا المشاركون فى فعاليات مثل معسكر حركة المناخ هو أن العصر يحتاج إلى العثور على معنى الجماعة، جماعة تحسب حساب الشخص بشكل كامل، ولكنها لا تختزل إلى مجموعة من الأفراد، وكل فعل مقاومة لا قيمة له إلا إذا قام على انخراط الجماعة، وينبغى أن يتواصل بأعمال إيجابية، مبينا أن هناك بديلا عن النظام الذى يتم الاحتجاج عليه.

هل هذا يطيح بالنظام التمثيلي؟ في رأيي لا؛ لسبب بسيط، هو أن هذا النظام قد أصبح كاريكاتيرا للديمقراطية، يخفي الواقع الأوليجارشي في ممارسة السلطة. لو أن هناك ثقافة حية للديمقراطية تتطور في القاعدة فإن هذا لن يعمل إلا على تقوية الآليات التي مازالت مستخدمة في الديمقراطية التمثيلية، على شرط أن المنتخبين من الشعب لا يسمعون فقط، وإنما يعتبرون أنفسهم مفوضين من قبل أولئك الذين هم مسئولون أمامهم.

ولكن ماذا عن السلطة إذن؟ هذه السلطة التي تفتن "مراقبي الحياة السياسية"، والذين لا يعرفون سوى التعليق على حظوظ المتنافسين في نوالها؟ إن استرداد الديمقراطية لا يمكن له بالتأكيد أن يبتعد عن السلطة، من أجل أن يعبر عن القانون الذي يرضاه الجميع لصالح الجميع وليس لصالح بعض الأفراد، الطغمة لن تترك مكاسبها بسهولة، وبالتالي ينبغي وجود أفراد يتحملون مسئولية السلطة، فكما يرى كاستروياديس: "المسألة بالنسبة لسياسة ديمقراطية ليست في القضاء على القادة، ولكن إقامة علاقة مختلفة بين الجماعة والفرد الاستثنائي". ثم بعد ذلك وبالإشارة إلى الديمقراطية الأثينية: "عندما أستمع إلى عازف بيانو كبير لا أشعر أنني مهان، والأمر نفسه حينما أستمع إلى خطاب سياسي، أنا موافق أو لا، ولكن هذا لا يحط من قدري، وهنا أيضا ما هو حاسم، هو الشعور بالانتماء المسئول للجماعة. هل أنا جزء مما يحدث؟ بعد كل شيء، هو بركليز، إنه واحد منا، نحن الذين صنعناه، إنه يعيش هنا، ولأن جماعتنا هي ما هي، فهو يقترح ما يقترح. ممكن أن يتم اجتماع لأعضاء الجسد السياسي فيما بينهم مع الشخصيات الاستثنائية".

هذا يتوقف علينا إذا ما كنا رعايا للطغمة، أو ديمقراطيين أقوياء، يمكن أن يحكمنا برليسكوني أو بوش أو ساركوزي، أو يحكمنا بركليز أو روزفلت أو ديجول.

ما الجديد ؟ الفضيلة

بالتأكيد، لم تنسوا من أين بدأنا فى أول هذا الكتاب، لقد بدأنا بالفكرة التى طرحها البعض، والتى ترى أنه فى مواجهة حجم الاختيار الذى تتطلبه الأزمة البيئية إذا أردنا تفادى تدمير المجتمع، الديمقراطية ليست مؤهلة لهذه الاختيارات الصعبة. ولقد قاومت هذه الفكرة، مبينا أننا لم نكن فى ديمقراطية تكون فيها جماعة المواطنين قادرة فى سجال وفى صفاء أن تفحص الحلول المقترحة. ولكننا فى حالة قريبة من النظام الأوليجارشى، فهذا النظام لا يسمح بمناقشة مستنيرة، ولكن على العكس يحرص، للإبقاء على التفاوت الذى يستفيد منه، على وهم أن الرأسمالية يمكنها وبشكل دائم زيادة الوفرة. ليست الديمقراطية هى غير المؤهلة للاختيارات الصعبة، ولكنه النظام الأوليجارشى.

فى مواجهة تزايد التوترات الاجتماعية والتدهور البيئى الناتج عن سياسة الطغمة تتجه الطغمة إلى التسلط، بل إلى الديكتاتورية، وحينئذ سوف تقوم باختيارات مؤلمة، لكى تحتفظ بموقعها النسبى. واستنتج أنه بدلا من التعامل مع الديمقراطية على أنها مكتسبة، ينبغى إنعاشها بمقاومة الطغمة وتنمية الثقافة والممارسة الديمقراطية. هذا هو الطريق الوحيد الذى تستطيع من خلاله المجتمعات الغربية أن تنظم الإفقار المادى فى ظروف تسمح لها بالحياة الجيدة.

ولكننى أعترف أنه لا شىء مضمون، وأنه حتى فى الديمقراطية يتبنى الشعب الاختيارات التى تبدو لى ضرورية. حينئذ تبرز ثلاثة فروض، الأول: أن الرأسمالية باعتبارها غير قادرة على تعديل نفسها تتطور نحو وضع تختلط فيه الديكتاتورية بالفوضى.

الفرض الثانى: يرى أن شريحة كبيرة من الطغمة تقر بحجم الخطر، وتفرض على الشريحة الأخرى تغييرا جذريا، فى هذا القتال بين طغمتين سيكون الشعب شاهدا، بل مستخدما بصورة غير محسوسة فى مهمة حسم الاقتراحين.

الفرض الثالث يرى أن جماعة المواطنين تقلب الطغمة وتختار "الاعتدال الذاتى".

الفرضان الأخيران يتجاوران، فرض القتال بين شرائح الطغمة يبدو لى أنه الأكثر واقعية. ولكن لا يهم، المهم أنه فى كلتا الحالتين فإن حس المسئولية، وأخلاق المستقبل، والنزعة المثالية الشعبية، يحسمون مصير المعركة، أى مصير العالم.

فى الفرض الثانى لا تستطيع الطغمة الفاضلة كسب المعركة إلا إذا كانت أغلبية الشعب أيضا فاضلة، فضيلة الشعب هذه شرط نجاح الفرض الثالث.

الفضيلة، لا شيء أكثر غرابة فى المجال الأيديولوجى الذى يهيمن على تصورنا للعالم. بالنسبة للماركسيين، الأخلاق وهم، حجاب يخفى المصلحة الطبقية، والسلوك الإنسانى فى الواقع محدد بالبنى المادية والعلاقات الطبقية، أما بالنسبة للرأسماليين فإنهم لا ينظرون للفضيلة بشكل أفضل، بل على العكس، أنانية كل فرد مفترض أنها تتحول إلى انسجام جماعى بواسطة كيمياء السوق. الثقافة التلفزيونية والإعلانية التى تصبح بها هذه الأيديولوجيا ثقافة تجهل مفهوم الفضيلة ذات وتجعل من الأخلاق سذاجة أطفال فى أحسن الحالات، كما تحسبه الجهاز الرجعى لقمع اللذة الفردية بعد ذلك.

ولكن أيا ما كانت ضرورة القتال السياسى، والاعتراف بالقوى المادية، وبوزن الجشع، فإن عصراً يحط من شأن الشخص مختزلاً إياه إلى حجم لذته، وبالتالى إلى حرمانه، لا يمكن أن يتحرر إلا بإضفاء الشرعية على قيمة الالتزام: الشجاعة، والسيطرة، ومذاق الحرية، والتعاون، ما يبدو لنا جديدا كان بديهيا لدى الإغريق، كما يشرح لنا كاستورياديس: "حينما أنشأ الإغريق فى العصر القديم المدينة بوصفها ديمقراطية بشر أحرار(...)، كان هذا الإنشاء لا ينفصل عن عدد من القيم التى كانت فى آن شرطا للحياة السياسية للإغريق والغايات التى تهدف هذه الحياة إلى الوصول إليها(...). هذه القيم فى جوهرها، كان لها ملامح الإنسان الفرد، كان المستهدف هو الإنسان الفاضل، الفرد الجميل والطيب،... إلخ".

وكذلك بالنسبة للاشتراكية الأولى، هذه الاشتراكية الطوباوية التى كادت الماركسية أن تخنقها، "الأخلاق الاشتراكية"، كانت تهدف – بحسب بيير شانيال –

إلى "صياغة تركيب جديد بين حب الذات وحب الآخرين، الأنانية والغيرية، الحرية الشخصية والتضامن الاجتماعي". من كروبتكين في المساعدة المتبادلة إلى مارسيل موس في رسالة عن الهبة، إلى الأخلاق المشتركة لجورج أورويل، الفضيلة - هذا الشعور باستقامة إنسانية متجهة إلى الآخرين - تسرى بوصفها خيطا منسياً، ولكنه متين طوال تاريخ مخترعي عالم جديد. لعمل ديمقراطية، يلزم عمل فضيلة، لتغيير المصير البيئي يلزم عمل فضيلة. الفضيلة، الاسم الآخر للإنسانية.

المؤلف فى سطور :

هيرفى كيمف

- من أشهر الصحفيين الفرنسيين المهتمين بقضايا البيئة.
- أسس صحيفة repoterre كما عمل فى صحيفة Courrier internationale ويعمل منذ سنوات مسئولا عن قسم البيئة فى صحيفة Le Monde الفرنسية.
- أصدر فى هذا الإطار العديد من الكتب التى تلقى أضواء على الملفات الساخنة لأزمة البيئة، مثل التغيرات المناخية والنباتات المعدلة جينيا والتنوع الحيوى والطاقة النووية.
- إلى جانب ذلك يهتم بالصراعات الدولية وأصدر كتاب **غزة أو الحياة فى قفص** لإدانة الحصار الإسرائيلى على غزة. وحظى كتابه **الأثرياء يدمرون الكوكب** بصدى عالمى كبير وقد تُرجم إلى العربية فى المركز القومى للترجمة.

المترجم فى سطور :

أنور مغيث

- ليسانس آداب – قسم الفلسفة – جامعة القاهرة.
- دكتوراه الفلسفة من جامعة باريس ١٠.
- أستاذ الفلسفة المعاصرة بكلية الآداب – جامعة حلوان.
- مدير المعهد الجامعى لإعداد المعلمين باللغة الفرنسية IUFP.
- أستاذ مادة الفكر العربى المعاصر بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة برشلونة المفتوحة.
- ترجم العديد من الأعمال من الفرنسية إلى العربية، منها: أسباب عملية لبيير بورديو، ونقد الحداثة لآلان تورين، وفى علم الكتابة لجاك دريدا، وكيف يدمر الأثرياء الكوكب لهيرفى كيمف.

التصحيح اللغوى: نهلة فيصل
الإشراف الفنى: حسن كامل